دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المشاركة السياسية للمرأة المصرية : رؤية سوسيوتاريخية
المصدر:	مجلة بحوث الشرق الأوسط
الناشر:	جامعة عين شمس - مركز بحوث الشرق الأوسط
المؤلف الرئيسي:	عبدالرحمن، هالة منصور
المجلد/العدد:	ع 26
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	مارس
الصفحات:	759 - 983
رقم MD:	474705
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التاريخ السياسي، مصر ، حقوق المرأة، المشاركة السياسية ، العدالة الاجتماعية ، العولمة ، مشاركة المرأة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/474705

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المشاركة السياسة للمرأة المصرية رؤية سوسيوتاريخية

إعداد

د. هالة منصور عبد الرحمن

أستاذ علم الاجتماع المساعد

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية–بنها

مقدمة

تعد قضية المشاركة احد القضايا الرئيسية والمحورية في فكر واهتمام دول العالم بشكل عام، والعالم الثالث بشكل خاص، حيث تتحرك فيها مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعكس تغيرات بنائية مختلفة، الأمر الذي يفرض ضرورة الاهتمام بالمشاركة والعمل على دعمها. وفي الاهتمام بقضايا المشاركة تبرز المشاركة السياسية باعتبارها محورا هاماً من محاور المشاركة، وأساسا من أسس الديمقراطية، كما أنها تعكس مؤشرا أساسيا من مؤشرات تداول السلطة والتمثيل السياسي والتعددية الحزبية والوعي السياسي، فتنعكس أهميتها على شرعية النظام وقدرته على أدائه لوظائفه، ومن ثم خروج قرارته معبرة عن حاجات مواطنيه ومطالبهم، كما تنعكس بالتالي على درجة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

والمشاركة السياسية كما تحاول أن تطرحها الدراسة الحالية ظاهرة متعددة الأبعاد، من بينها حصول المواطن على الحقوق السياسية، وممارسته لها، بالإضافة إلي إتاحة الفرصة أمامه للحراك الاجتماعي والسياسي، والعمل على تدعيم قدراته في احتلال المراكز التي تتناسب مع إمكاناته.

تأتي أهمية دراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة، ورصد ما ارتبط بها من أراء واتجاهات وممارسات على مدار الحركة التاريخية للمجتمع المصري في محاولة للتعرف على الإيجابيات، ومن ثم تعظيمها وتوسيع نطاقها والوقوف على السلبيات ومحاولة تقليصها أو اختزال آثارها، ووضع الحلول الملائمة لمواجهتها، حيث تشكل الدراسات والوعي المشاركة واحدة من اهم مجالات المعرفة في النظم السياسية المقارنة وترتبط ارتباطاً وثيقا بعملية التطور الديمقراطي.

ومن هذا المنطلق تم تحديد مشكلة البحث والتي تمثلت في دراسة الأبعاد الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة. حيث حاولت الدراسة الراهنة الكشف عن الأبعاد الاجتماعية، وما ارتبطت بها من رؤى سياسية وفكرية وأيديولوجية، انعكست على مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة وأبعادها المتنوعة ومحاولة الكشف عن الأوزان النسبية لتلك العوامل، وتحديد نسبة تأثيراتها وانعكاساتها الحالية والمستقبلية على الواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري كخطوة أساسية لمحاولة التحكم فيها وتوجيهها في اتجاه تحقيق مصالح المجتمع في إطار التنمية الشاملة والمتكاملة، وذلك بالاستناد إلي مسلمة أساسية وهي أن هناك تأثير قوي لمجمل تلك الأبعاد، وما تفرزه من آثار على الخريطة السياسية والاجتماعية للمجتمع، حيث تلعب دورا محوريا ينعكس في تكريس بعض العوامل وتعميق تأثيراتها، وفي نفس الوقت في مقاومة بعض العوامل والحد من استمراريتها.

وترجع أهمية الدراسة الراهنة لأهمية الدور الذي تلعبه المشاركة الاجتماعية للمرأة بشكل عام ومشاركتها

السياسية بشكل خاص، وما يرتبط بتلك المشاركة من مستويات للوعي تنعكس من خلال مجموعة من الممارسات العملية والمؤشرات الفعلية. حيث لا تمثل نسبة تلك المشاركة ومستوياتها مجرد ألية للتغيير السياسي والدوري، وأنما هي انعكاس أو شريحة تحليلية ينعكس من خلالها الواقع السياسي والاجتماعي للمجتمع، حيث يتم الكشف عن خصوصيات ذلك الواقع ومشكلاته وعوامل قوته ومناطق ضعفه.

وعلى الرغم من أن هناك دراسات عديدة تناولت دراسة المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع المصري وحاولت رصد مجموعة من الحقائق المتعلقة بها. إلا أن الأبعاد الاجتماعية لتلك المشاركة ودورها في تشكيل الحياة السياسية لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة. وهي القضية التي تحاول هذه الدراسة التصدي لها، ورصد ظواهرها وتحديد أبعادها وتوقع متغيراتها وتفاعلاتها، في محاولة للتحكم في قوة ودرجة هذا التفاعل واتجاهه وتوجيهه في اتجاه التنمية الشاملة لكافة عناصر المجتمع رجلا كان أو إمراه، حيث تعد المشاركة السياسية جوهر الحياة الديمقراطية في أي مجتمع والطريق الشرعي لتحقيق التنمية الشاملة المتواصلة في مختلف مستويات النظام السياسي [1].

حيث تتطلب المشاركة الديمقراطية تحقيق قدر من المساواة الاجتماعية بين المواطنين وفقا لمبدأ المواطنة فيكون الجميع سواسية في حق الأخيار، الأمر الذي يعكس رؤية النظام الحاكم في مصر بشكل مستمر وقدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، تلك المتمثلة في تحقيق التنمية بشكل عام كمناخ أساسي للمشاركة، كما أن الاهتمام بالمرأة كأحد الفئات المهمشة في المجتمع يمثل محورا هاماً من محاور العدالة الاجتماعية، وذلك بالحث على مشاركتها والعمل على دعم. تلك المشاركة أيضاً، على مستوى الأفراد والمؤسسات. وقد كان من اهم أشكال هذا الدعم أنشاء المجلس القومي للمرأة والسعي في إحداث تغييرات قانونية ودستورية تعمل على تحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة ودعمها.

وفي هذا الإطار لا بد من التأكيد على أهمية المشاركة الجماهيرية لكافة عناصر المجتمع في الارتقاء بالأفراد وتنمية المجتمعات، حيث تنمي الشخصية الديمقراطية، وتسهم في نجاح النظام الديمقراطي كما انها تحقق رضاء المواطنين عن الخدمات والمشروعات التي يشتركون في تقريرها وتخطيطها، بالإضافة إلي تنمية إحساسهم بذاتيتهم، مما يؤثر على علاقاتهم الاجتماعية ويساعدهم على الرغبة في التعاون الإيجابي مع كافة مؤسسات المجتمع فيخلق بيئة اجتماعية قادرة على تحقيق التنمية المنشودة.

وانطلاقا من أهمية المشاركة السياسية للمرأة وأهمية التحول الديمقراطي في مصر، من خلال العمل على توفير

([1]) Me , clork Herfert, political participation ,international Encyclopedia of social sciences. Vol. 12 ،P. 253.

مناخ من الديمقراطية والحرية للمواطنين في المنافسة السياسية والتأكيد على أهمية دورهم في أختيار ممثليهم ينطلق هذا البحث من ملاحظة أساسية مؤداها أن وجود المرأة داخل المجالس التشريعية المصرية، ومشاركتها السياسية بصورة رسمية كان وما زال محدود إلي حد كبير، ولا يتفق مع الحكم الحقيقي لوجودها في المجتمع عدديا، ولا يعكس درجة تأثيرها الفعلي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية أو حتى السياسية في المجتمع.

وفي سبيل تحقيق الدراسة الراهنة لأهدافها انقسمت إلي خمسة فصول تناول الأول منها: الاطار النظري للدراسة، والفصل الثاني الإجراءات المنهجية، أما الفصل الثالث فيحاول رصد تاريخ المشاركة السياسية للمرأة عبر مراحلها المتنوعة من خلال رؤية سوسيوتاريخية لتلك المشاركة، مع محاولة رصد الوضع المؤسسي للمرأة المصرية ودوره في تحقيق مشاركتها، أما الفصل الرابع فيتناول أليات المشاركة السياسية في المجتمع المصري ورصد وضع المرأة المصرية بها من خلال تحليل أبعاد تلك المشاركة وقياس اتجاهات عينة البحث أيضاً. أما الفصل الخامس فيتعرض لتحليل الإطار الاجتماعي والثقافي الذي تتفاعل في إطاره محددات المشاركة السياسية للمرأة المصرية من خلال تحليل استجابات عينة الدراسة تجاه قضاياها المطروحة في استمارة البحث، ثم تتعرض الدراسة لخاتمة تتناول اهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الاطار النظري

أولا: المشاركة السياسية "رؤية نظرية"

ثانياً: العولمة والمشاركة السياسية للمرأة.

ثالثاً: الفعالية السياسية (ممارسة التأثير السياسي)

رابعا: استخلاصات أساسية.

أولا: المشاركة السياسية "رؤية نظرية"

تعد قضية المشاركة السياسية من اهم القضايا التي تواجهها المجتمعات بصفة عامة، لأنها تتعلق بكافة جوانب الحياة، فالعمل السياسي لا يقتصر على مجرد المشاركة في الانتخابات ودخول المجالس التشريعية، وإنما هو المشاركة في كافة جوانب عملية التنمية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية [1].

والمشاركة السياسية للمرأة بهذا المعنى هي عملية تقوم من خلالها بالإسهام الحر والواعي والمنظم في صياغة نمط الحياة السياسية للمجتمع، وللمشاركة السياسية في الدولة وسائل عديدة، منها المشاركة في العمل الحزبي، والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني ذات الأهداف السياسية بالمعنى الواسع، أو المساهمة في الانضمام إلي النقابات والجمعيات التي تكفل الدفاع عن الحقوق وتفتح مجالا لمناقشة الأمور، على أن اهم وسائل المشاركة تنبع من حق المرأة في الترشيح، والإدلاء بصوتها في الانتخابات والاستفتاءات العامة. بناء على معايير محددة غالبا ما تتشابه بين الدول، ولا تختلف إلا في التفاصيل تلك المعايير المتعلقة بالجنسية، ومستوى التعليم، والأهلية، والوظيفة العامة، والسيرة الذاتية...الخ. والنشاط السياسي هنا هو احد أشكال المشاركة، حيث أن ارتفاع معدلات المشاركة السياسية يعد مؤشرا على ارتفاع معدلات المشاركة الاجتماعية والثقافية والبيئية. ..الخ، فهناك دائما علاقه تأثير وتأثر بين المشاركة السياسية والعمل العام في كافة مجالات الحياة الاجتماعية.

وعادة ما تقاس درجة المشاركة السياسية للمرأة وفق العديد من المؤشرات من أهمها نسبة قيدها في الجداول الانتخابية، ونسبة تصويتها في العمليات الانتخابية المنوعة، ودرجة وجودها في المؤسسات السياسية كالأحزاب والنقابات، بالإضافة إلي نسبة وجودها في المجالس المحلية وأيضاً درجة مشاركتها في العمل الأهلي

([1])كلمة السيدة الفاضلة سوزان مبارك في المنتدى الفكري الثاني للمرأة (المرأة والمشاركة السياسية)، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، يوليو 2000

والتطوعي بشكل عام.

أولاً: المشاركة السياسية "رؤية نظرية".

إذا نظرنا إلي المشاركة السياسية من وجهة نظر علم السياسة وبمعناها الواسع نجد أنها تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسة، تلك القرارات التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات، علي أن تكون الحقوق السياسية قاصرة علي إعطاء الحق المنصوص عليه في الدستور. وتكون المشاركة السياسية هي ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسئولية الاجتماعية تجاه الأهداف الاجتماعية العامة، وفي إطار الشعور بحرية الفكر وحرية العمل وحرية التعبير عن الرأي. وأن جاز هنا استخدام التعبير الهيجلي، الذي يحتم أن تتحقق الحرية والمساواة للأنسان بما هو أنسان أو يتحقق العقل في عالم الواقع، الأمر الذي يقتضي بأن يحكم الشعب نفسه كما يحكم الفرد نفسه سواء بسواء، فيتحقق الاستقلال الذاتي Autonomy للفرد كما أشار كانط، وتكون حريته كما أشار هيجل في التحديد الذاتي Self-Determination بحيث يأتي سلوكه معبرا عن ذاته، أو أن يضع هو نفسه القوانين التي يسير عليها، فيصبح هو الذي يحدد نفسه وهو الذي يلزم نفسه بنفسه أيضاً، ويكون سلوك الفرد في هذه الحالة صورة مصغرة من الديمقراطية الكبرى في الدولة التي تعني أن يضع الشعب قوانينه بنفسه، وأن يحكم نفسه بنفسه ولنفسه، كما أشار أبراهام لنكولن Abraham lincoln (1809-1865) الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية في خطبته في جتسبورج [1].

وقد اكتسب ميدان علم الاجتماع السياسي أهمية خاصة بعد أن تبلورت مفاهيم ومصطلحات جديدة تلائم دراسة الواقع الاجتماعي السياسي الجديد، كالنسق الاجتماعي والجماعات السياسية وبناء القوة [2]. حيث اكد علماء السياسة على أهمية علم الاجتماع في دراسة السياسة إلي حد المطالبة بتحليل الظواهر السياسية في ضوء البناء الاجتماعي.

وإذا كانت المشاركة السياسية تتحقق من خلال الديمقراطية وتسهم في نفس الوقت في تعميق وترسيخ الممارسة الديمقراطية في المجتمع، فأن الديمقراطية ذاتها تتطلب في رأي كارل مانهايم " KAREL MANNHAIM " وجود التوازن في بناء المجتمع الذى يعتبر في رايه من المتطلبات الأولية لتحقيق حياة

([1]) أمام عبد الفتاح أمام، مسيرة الديمقراطية .. رؤية فلسفية، عالم الفكر، الكويت، م٢٢، ع٢، ١٩٩٣، ص ٧- ٨.

([2])Plattner, Marc F. , the thouble with parties in public interest , spring, Issue. 2001, P.P. 18-20

ديمقراطية مستقرة. وهذا يعنى ضرورة توافر الوعي بشروط الديمقراطية. والمشاركة السياسية POLITICAL PARTICIPATION. [1]

وتعتبر تحليلات سبنسر حول حزب الحكومة Party Government من التحليلات الهامة التي تكشف عن مدى اهتمامه بمعالجة اهم القضايا السياسية والاجتماعية التي توجد في المجتمع، وكمحاولة لدراسة طبيعة البناءات التنظيمية والسياسية، ومعرفة دورها الحقيقي في تشكيل السياسات والقوانين المختلفة من ناحية. ومن ناحية أخرى تحديد نوع العلاقة التي تربط الفرد بالدولة باعتبارها أعلى الأجهزة الإدارية والتنفيذية والتنظيمية الموجودة في المجتمع، وإلي أي حد تكون العلاقة بين أفراد الشعب والعامة، ومن ينوب عنهم، ويمثلهم في الأحزاب أو البرلمانات والتنظيمات السياسية والتنفيذية أو بمعنى آخر، ما هي حقيقة ممارسة الديمقراطية وأساليبها المختلفة وانعكاساتها على مفهوم الحرية الفردية، وما مدى ممارسة القوة والسلطة الشرعية، واحترام راي الأغلبية وأسس شرعيته في المجتمع.

ويؤكد سبنسر على المشاركة السياسية باعتبارها تمثل إشباع لرغبات الجماهير أو الأغلبية من الناخبين وإنجاز المصالح القومية دون المصالح الشخصية لأعضاء البرلمان أو حزب الحكومة. وقد وضح في تحليلاته للبناءات السياسية التنظيمية تأكيد قضيته الأساسية وهي ضرورة احترام راي الأغلبية وشرعية ممارستها للسلطة واحترام الأقلية لها، تلك العلاقة التي وضح فيها تحليله حول العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الفرد والجماعة أو الأقلية والأغلبية، باعتبار أن أسس وجوهر هذه العلاقة هي الطريقة الوحيدة لممارسة الديمقراطية والحفاظ على شرعية النظام الاجتماعي والسياسي بصفة عامة [2].

ويرى ميشيلز أنه إذا كانت الديمقراطية تعنى الاشتراك المباشر لكل الناس في حل المشكلات واتخاذ القرارات، فأنها تكون مستحيلة بهذا المعنى ولو طبقنا ذلك على الأحزاب السياسية الكبرى، حيث نجد أنه من الصعب عليها إشراك كل الأعضاء في اتخاذ كثير من القرارات.... ذلك أن الجماهير في نظر ميشيلز لا تتصف فقط بالسلبية السياسية، بل أيضاً بعدم الكفاءة السياسية حتى أنها تميل باستمرار إلي تفويض من يتولى نيابة عنها المهام السياسية المختلفة حتى ولو كانت مؤهلاته وقدراته محدودة للغاية [3].

حيث يتمحور فكر ميشلز حول وجود طبقة حاكمة مسيطرة سياسيا لامتلاكها مقومات ذاتية وقدرات تتيح لها ذلك أما الجماهير، تلك الجماهير التي من وجهة نظره عاجزة عن المشاركة في الحكم ويرى ميشلز أن

([1])طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة، دار غريب، ١٩٩٩، ص ٣٨.

([2])عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 85.

([3])دروكر ب، المجتمع الجديد، تشريح المجتمع الصناعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٢٨-٣٢.

محاولاتها القضاء على البرجوازية بالقوة نوعا من الحيل التي تحاول من خلالها أقلية أخرى لها نفس خصائص الطبقة الحاكمة الوصول إلي مراكز القوة.

ويشير ميشلز أن طبيعة النظام السياسي هي المحددة لأسلوب المشاركة السياسية للجماهير، فالأحزاب السياسية تعد قوة أوليجاريكية في ثوب ديمقراطي، فالجماهير تعيش في حالة وعي مزيف بالواقع الاجتماعي القائم.

أما موسكا فيرى البناء الطبقي للمجتمع يتكون من طبقتين حاكمة قليلة العديد والثانية هي الطبقة المحكومة الكثيرة العدد، ومرجع هذا التقسيم عند موسكا يكمن في القدرات السيكولوجية التي لدى البعض من أفراد المجتمع ولا علاقة للظروف الاقتصادية والاجتماعية كمبرر لهذا التقسيم، ويؤكد موسكا أنه حتى في المجتمعات المتطورة من العسير تحقيق نظام ديمقراطي يشارك فيه الأغلبية من الجماهير، مبررا ذلك بوجود طبقة حاكمة سياسية مسيطرة على القوة وطبقة محكومة بعيدة عن المشاركة في تنظيم أمور مجتمعها وصنع قراراته.

أما ريس ماكجي Mcgee فيرى أن المشاركة السياسية هي مصدر التغيير السياسي ويؤكد هنا أهمية المشاركة خاصة تلك التي تسهم في مجال دعم التنمية السياسية.

كما يذهب الموند "ALMOND" إلي القول بأن المشاركة السياسية تعد إحدى الوظائف الهامة للأحزاب السياسية سواء كانت هذه المشاركة حقيقية أم شكلية ويرى كذاك بأن المشاركة في الأنشطة السياسية والحزبية تنمى شعور الولاء والانتماء، وتساعد على زيادة المعرفة السياسية والثقافية السياسية كما تنمي لدى المواطن الشعور بضرورة وحتمية التغيير للأفضل وتساعد على زيادة المعرفة السياسية كما تنمى لدى المواطن الشعور بضرورة وحتمية التغيير للأفضل وتساعد على زيادة المعرفة السياسية والثقافة السياسية[1].

ويقصد بالثقافة السياسية مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في أي مجتمع، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات، وتكتسب هذه القيم والمعتقدات عن طريق عملية التنشئة السياسية.

والواقع أن "جون لوك" أمد مسيرة الديمقراطية بكثير من الأفكار الأساسية التي ظهرت فيما بعد والتي تدعم المشاركة السياسية للمرأة من أهمها.

1- أن الناس جميعا أحرار وسواسية في حقوقهم السياسية.

2- للإنسان حقوق طبيعية كحق الحياة وحق الملكية... الخ وهي ليست منحة من احد، وإنما هي خصائص للذات البشرية.

3- الناس جميعا متساوون في الحقوق والواجبات، فلا مراتب ولا درجات ولا فئات بين البشر.

تقوم السلطة السياسية على أساس التعاقد المبني على التراضي بين طرفي العقد، فلا يستطيع احد أن ينتزع السلطة ليحكم رغما عن إرادة المحكومين.

٤ – أن الحكم داخل الجماعة بعد قيامها عن طريق الإجماع يكون للأغلبية، وبذلك يكون لوك من أوائل المحدثين القائلين بحكم الأغلبية. [1]

٥– نقوم الحكومة عند لوك على أساس الفصل بين السلطات، وهو يرى أن السلطة التشريعية، وهي تقوم إلي جانب سن القوانين بوظيفة القضاء أيضاً هي اعلى بالضرورة من السلطة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ ما تسنه السلطة التشريعية من قوانين [2].

ولا شك أن المشاركة السياسية الفاعلة هي الطريق الأساسي للديمقراطية التي تمثل المدخل الحقيقي لخلق مجتمع حر، وقد كان توكيفل ينظر إلي الحركة السياسية الديمقراطية باعتبارها القوة الرئيسية التي تخلق هذا النظام الاجتماعي الجديد، إذ أن النظام الديمقراطي هو الذي يعطي قيمة أساسية لأكبر عدد من الناس ويؤسس مجتمعا مفتوحا ومتحركا بقضائه على المكانات المتدرجة القديمة، ويشجع تطور التجارة والصناعة في إطار عمليات التنمية الشاملة.

على أنه مع تقدم المجتمعات والزيادة الكبيرة في السكان اصبح من الصعب أن لم يكن من المستحيل أن يجتمع سكان مدينة واحدة في مكان ليقرروا أمورهم، فكان الاتجاه للديمقراطية التمثيلية وهي التي عن طريقها يختار أفراد الشعب نوابا يمثلونهم في الحكم.

ويؤكد ماكس فيبر على أن الديمقراطية المباشرة غير ممكنة إلا في المجتمعات البسيطة والصغيرة نسبيا في حين أنه في المجتمعات الحديثة يكون الحكم المباشر من قبل الشعب غير وارد وتحل محله الديمقراطية التمثيلية.... ويذهب إلي أن قيمة الديمقراطية التمثيلية تكمن في أنها تجعل من الممكن اختيار القادة السياسيين الفاعلين ذوي التأثير وكذلك تدريبهم [3].

ويعد التصويت اكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً، حيث يوجد في كافة النظم السياسية إلا أن الاختلاف بينها يكون في نطاق تأثيره والدلالات التي ينطوي عليها. فقد يكون الة ديمقراطية لاختيار شاغلي المناصب

([1])Goswami, R.D., Orientation – Cognitive affective and evaluative In: International Review of sociology, March 2002 , vol. 12, Web-1, epnct. com / Citation.

([2])أمام عبد الفتاح إمام، مرجع سابق، ص ١٩.

([3])دروكر، المجتمع الجديد، رجع سابق، ص ٣١ .

العامة وذلك شأن النظم الديمقراطية ... وتمثل نظرة المواطن للعملية الانتخابية والقيمة التي يضعها على صوته الانتخابي متغيرا حاسما في تحديد مدى تأثير التصويت [1].

ولا بد أن نؤكد على أن الانتقال في تطور المجتمعات نحو الديمقراطية لا يحققه تعديل دستوري فقط أو إنشاء مجلس قومي للمرأة، بل هو ظاهرة تنضج اجتماعيا بفعل تفاعل إيجابي بين الفرد ومؤسسات المجتمع المتنوعة من ناحية وغيره من الأفراد من ناحية أخرى.

ولا بد أن تشتمل على الأسرة والمسجد والكنيسة والنقابة، والجامعة، ونظام التعليم، أي أنه لا بد أن تتربى المجتمعات على الحرية بجميع صورها الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية وأن تقوم على احترام الراي الآخر، وتمثل الديمقراطية محصلة لهذه الأمور.

والمشاركة السياسية كما يراها البعض هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا هاماً في الحياة السياسية لمجتمعه، كما هي العملية التي يتاح له من خلالها فرصة الإسهام في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها. كما ينظر إليها أيضاً على أنها نشاط هدفه التأثير في اختيار القائمين بالحكم، وفي كيفية قيامهم به، ويوسع البعض الآخر من هذا المفهوم فيؤكد على أنها المشاركة في كافة مجالات الحياة [2].

ويتسع مدى المشاركة عند البعض الآخر ليشمل أيضاً المشاركة حتى بلوغ منصب سياسي، وتنقسم المشاركة إلي مستويات متعددة، المستوى الفردي من حيث النشاط والفاعلية، ثم دائرة المنخرطين في السياسة، ودائرة المؤثرين فيها أو صانعيها والعاملين على تنمية قدراتها، ثم الدائرة الثالثة تلك التي يمثلها الهواة المهتمون بالسياسة بشكل ثانوي.

على أن المتتبع لمسيرة المشاركة السياسية للمرأة في مصر، يتأكد له الاتجاه العميق للديمقراطية في الفترة الأخيرة، وذلك بالتأكيد على أنه لا سيادة لأحد فوق القانون والعمل على توسيع حرية التعبير على كافة المستويات، مع العمل على دعم ثقافة المشاركة على اختلاف مستوياتها لجميع أفراد الشعب وإقرار مبدا المواطنة. ولم يتوقف الأمر على إتاحة فرصة المشاركة، بل العمل على حماية حق المشاركة، وحث المواطنين عليه، وذلك من خلال العديد من الإجراءات والممارسات التي تعمل على دعم تلك المشاركة وتدعيمها، بل واعتبارها واجب وليس حقا فقط، فمن لا يذهب لصندوق الاقتراع توقع عليه غرامة مالية.

([1])رونالد روبرتسون، النظرية الاجتماعية والثقافة الكويتية، ترجمة احمد محمود، نور أمين، مراجعة وتقديم محمد حافظ دياب، المجلس الأعلى للثقافة، العدد ٧٨، القاهرة ١٩٩٨، ص ص ١٨- ٢٢.

([2])السيد عليوة وآخرون، مقدمة في علم السياسة، الإسكندرية، طبعة الجمهورية، ١٩٩٩، ص ٣٩.

ثانياً: العولمة والمشاركة السياسية للمرأة:

إذا ما حاولنا تحديد مفهوم العولمة وتوضيح مضامينها نجد أن ذلك يتضح من خلال عرض روبرتسون لتطور التاريخ السياسي للنظام العالمي، حيث اشتمل عرضه على خمسة مراحل – تذكرنا بالمراحل الخمس الشهيرة لوالت روستو – وهي المرحلة الجنينية التي استمرت في أوروبا من أوائل القرن الخامس عشر وحتى أواسط القرن الثامن عشر، وشهدت المراحل الأولى لنمو الجماعات القومية، ونشأة الجغرافيا، ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة "النشوء" واستمرت منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى سبعينياته، وتتسم بالدولة المتجانسة الموحدة، وتبلور مفهومات العلاقات الدولية، ونشأة المواطنة، أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة الانطلاق فاستمرت من سبعينيات القرن الثامن عشر حتى أواسط عشرينيات القرن العشرين، وتميزت بظهور صورة المجتمع الدولي المعقول، وانضمام بعض المجتمعات غير الأوروبية إلي المجتمع الدولي، وتأسيس عصبة الأمم المتحدة، أما المرحلة الرابعة، وهي مرحلة الصراع من اجل الهيمنة، فقد استمرت من عشرينات القرن العشرين وحتى أواسط الستينيات منه، ومن اهم ملامحها نشوب صراعات دولية حول أساليب الحياة (يقصد طبعاً انقسام العالم إلي كتلتين غربية رأسمالية وشرقية اشتراكية) والجدل حول طبيعة الإنسانية ومستقبلها بعد التقدم التكنولوجي الهائل والمتمثل في ظهور القنبلة الذرية. كما كان تأسيس الأمم المتحدة من اهم هذه الملامح، أما المرحلة الأخيرة التي اسماها روبرتسون مرحلة "الشك" أو عدم اليقين فقد بدأت في الستينيات واتجهت نحو التأزم في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وكان من اهم سماتها من وجهة نظره اندماج العالم الثالث في المنظومة العالمية، والهبوط على سطح القمر، وبروز قيم "ما بعد المادية" وما بعد الحداثة" وما بعد البنيوية "، ونهاية الحرب الباردة وتزايد مشاكل المجتمعات مع التعددية العرقية والثقافية، والاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني، واندماج النظام الإعلامي العالمي [1].

ومن هنا يقف الأنسان حائرا أمام هذا الكم من المتغيرات المتسارعة في عالم اليوم الذي كان من المفترض أن يتوحد في أطارها، إلا أنه اصبح يعاني من العديد من مظاهر التفكك والانهيار سواء في إطار الدولة، أو مجال المؤسسات والتجمعات البشرية، وهكذا اصبح التغير الثقافي هو الصفة الحاكمة في إطار النظام العالمي المعاصر، وأصبحت المقولات النظرية غير ذات معنى، بل عاجزة عن تحليل آليات التغير، فلم يقتصر التغير على جزء من أجزاء النسق الاجتماعي كما كان يعتقد دعاة الوظيفية أمثال تالكوت بارسونز وميرتون [2]، حيث بات التغير هو الحاكم للتفاعل في النظام العالمي المعاصر، كما لا ينطلق فقط من صراع بين قوي

([1])رونالد روبرتسون، النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، مرجع سابق، ص ص ١٣٢ – ١٣٤.

([2])دونال، مقدمة في علم الاجتماع، مي مصطفي خلف (مترجم) قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة .

وعلاقات الإنتاج في مجتمع من المجتمعات، كما يشير أصحاب الفكر النقدي التقليدي ممثلا في أعمال كارل ماركس، وإنما أصبح التغير ظاهرة كونية معقدة تتجمع فيها خيوط عديدة وتتشابك في اطر موثقة تحوي العديد من التفاعلات والأشكال والمستويات المتباينة مما يشكل صعوبة بالغة، ويطرح ضرورة البحث عن أطر مستحدثة وأدوات ومناهج اكثر كفاءة لفهم الواقع وتحليله [1] .

وإذا نظرنا إلي قضايا المشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص سواء على المستوى العالمي أو المحلي نجد أنها تأثرت بدرجة كبيرة بظاهرة العولمة، حيث لا يمكن فهم الكثير من القضايا والمفاهيم المطروحة في إطار تلك المشاركة بمعزل عن الأوضاع المجتمعية والتأثيرات العالمية والمتغيرات الدولية المؤثرة فيها والمتأثرة بها أيضاً، الأمر الذي لعب دورا كبيرا في بروز اتجاهات وخفوت أخري، وطرح قضايا واختفاء قضايا أخرى، وإجراء دراسات وبحوث بوجهات نظر متباينة، وقضايا متناقضة، في بعض الأحيان، وفقا لمنطلقات متنوعة، تعكس تنوع الاتجاهات والأطر، ومن هنا ونتيجة لوضوح ظاهرة العولمة وشدة ما ارتبط بها من متغيرات وقضايا ومناقشات وأفكار واتجاهات، تنوعت إلي حد التباين وتفرعت حتى اقتربت من حد الشمول، طرحت العديد من الدراسات والبحوث والمؤتمرات وأوراق العمل الخاصة بأوضاع المرأة أيضاً في ذلك المضمار بنفس درجة التنوع والتباين، سواء على المستوى العالمي، أو المحلي، فاختلفت في بعض الاهتمامات وتلاقت في كثير من القضايا والموضوعات، وتنوعت في مستويات التحليل والتفسير، والطرح أيضاً، وفقا لسياقاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية وأطرها الأيديولوجية والفكرية.

ومن هنا وبغض النظر عن تنوع القضايا والتوجهات والأطر، حول تأثير العولمة على وضع قضايا المرأة وبغض النظر عن التوجهات الفكرية والأيديولوجية فإن ثمة اهتمام عالمي – مؤسسي – واضح بالمرأة منذ بداية سبعينيات القرن العشرين تلك الاتجاهات التي انطلقت بالأساس نظرا لخصوصية وضع المرأة بشكل عام ودورها المحوري بشكل خاص.

حيث تعاظم الاهتمام بالمرأة سواء في دول المركز الرأسمالي وهو ما تبدى في أنشطة وأدبيات الأمم المتحدة، وما يتفرع عنها من مؤسسات، وهي الأنشطة والأدبيات التي جعلت من تحسين وضع المرأة في العالم هدفا لها، أو في دول الأطراف التي تقتفي أثار المركز – أن طوعاً أو كرهاً – كما يبدو في حالة مصر، وكما يظهر في أنشاء المجلس القومي للمرأة، وما يتفرع عنه من مؤسسات وأنشطة تهدف جميعها إلي الخروج بالمرأة المصرية من أسوار التمييز القائم ضدها، وتسعى عبر أنشطة مختلفة إلي إزالة للمعوقات التي ترسخ هذا التمييز

([1])احمد مجدي حجازي، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص 78.

في كافة المجالات.

والواقع أن هذا الاهتمام بقضية المرأة، والذي تدرج في طموحة عبر عقود عدة سواء في العالم أو في مصر – قد تأثر بأفكار التنمية البشرية، والتنمية المستدامة وهي أفكار تذهب – إلي أن التنمية لا يمكن لها أن تتم إلا باستخدام كافة الإمكانيات المجتمعية، وأن الأنسان (بنوعية رجل وامرأة) هو اهم هذه الإمكانات، وأنه وسيلة التنمية الأولى، وهدفها الأول أيضاً. ومن ثم فأنه من العبث أن يستمر الوضع الحالي القائم على تمييز واضح ضد المرأة سواء في دول المركز أو في دول الأطراف.

وفي الحقيقة إذا نظرنا إلي الواقع العلمي للمرأة بشكل عام نلحظ تباين حاد بين مأمولات الطرح النظري للاهتمام بالمرأة، وبين واقع المرأة الفعلي وهذا الوضع ليس أمراً خاصا بالمجتمع المصري فحسب، فالاهتمام العالمي والاتفاقيات الدولية الداعية إلي المساواة وتمكين المرأة والحفاظ على حقوقها، وإتاحة الفرص لها... إلي أخر كل تلك الأمنيات الطيبة، لا تنفي أن أحوال المرأة لا تزال نسبية حيث تأثير العولمة ذاته اكثر نسبية، فقد تكون في صالح المرأة في بعض الأحيان، وضدها في أحيان كثيرة.

حيث ترى الباحثة أن ظاهرة العولمة بكل تداعياتها – الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والإعلامية والقيمية – قد جعلت من العالم بأسره وحدة واحدة للتحليل تتبادل مفرداتها (الدول الوطنية) التأثير والتأثر رغم اختلافاتها البيئية (من حيث درجة النمو أو التقدم أو القوة بكل أشكالها) وأن العالم على رحابه قد اصبح فعلا قرية اتصالية صغيرة، يتأثر كل جزء منها بما يسودها من أحداث وقيم وعلاقات وتعاملات وعادات وتقاليد أيضاً.

والخطورة هنا في تداعيات العولمة وما أدت إليه من إضعاف لمفهوم الدولة الوطنية أو القومية، نتيجة لتنامي الدور السياسي والاقتصادي للمؤسسات الكونية المتعددة القوميات. مما كان له من أثار قوية على مستوى الفرد والمجتمع. الأمر الذي دفع في بعض الأحيان إلي أنتشار النزاعات العرقية والدينية المتطرفة، وما صاحبها من ثقافات وممارسات بدت تصور للأفراد أنها يمكن أن تعوضهم عن الحماية التي كانت توفرها لهم الدولة الوطنية قبل عصر العولمة [1].

إلا أن علاقة العولمة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتباين تأثيرها بتباين السياقات الاجتماعية والثقافية التي تتحقق فيها أو ردود الأفعال التي تسثيرها. حيث يتعاظم هذا التأثير في الدول النامية وفي الشرائح ذات المستويات الثقافية والاجتماعية المتواضعة في إطار تلك الدول. حيث تعمل آلياتها في ظل

([1])السيد يس، الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحضارات في عالم متغير، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٣٠– ٣٨.

الموروثات الثقافية والاجتماعية المتمثلة في انخفاض المستوى التعليمي وانخفاض المهارات وضعف المستوى الثقافي والاجتماعي... الخ. وتظل الإشكالية الكبرى تتمثل فيمن يحدد بناءات الفرصة والقوة.

كما ترى الباحثة أن مفهوم الدور الاجتماعي Social Role أحد الأدوات المفاهيمية ذات الجدوى الحقيقية في دراسة المشاركة السياسية للمرأة، وأن كنا نميل لاستخدامه بوصفه استجابة للبناء الاجتماعي في لحظة تاريخية محددة، يتغير بتغيرها، ويكتسب ملامحه ومعناه منها.

ويظل التساؤل المطروح في ظل انعكاسات العولمة هو مدي قدرة النظام الاجتماعي والسياسي في أن واحد في أن يتبنى آليات وأشكال وبناءات متعددة لدعم المرأة علي تنفيذ تلك الآليات أو ممارستها، خاصة في ضوء الموروثات الثقافية التقليدية أو المعوقات السياسية متمثلة في النسق الانتخابي أو التوجه للنظام السياسي أو المعوقات والموروثات الاجتماعية والثقافية علي اختلاف روافدها. حيث تظل قضية المشاركة السياسية للمرأة بين شقي رحا إحداهما الإطار المؤسسي والبنية القانونية والتشريعية والآخر المناخ الاجتماعي والثقافي بما يحويه ذلك المناخ من قيم وعادات وتقاليد وتجارب وقناعات، تحاول الدراسة الراهنة فهمها وطرحها بشكل علمي ومنهجي.

ثالثا: الفعالية السياسية (ممارسة التأثير السياسي)

من المسلم به في أدبيات المشاركة أن المشاركة سلوك متعلم يتعلمه الفرد ويكتسبه خلال عمليتي التنشئة الاجتماعية والسياسية، ولذا فأن هناك علاقه وثيقة بين إتاحة الفرصة للفرد ليلعب دورا فعالا داخل مؤسسات التنشئة المبكرة، كالأسرة والمدرسة، وبين قدرة الفرد على أن يشارك بفعالية في الحياة السياسية فيما بعد، ومن هنا فأن النظام السياسي الديمقراطي لا بد وأن يكون مستنداً على مجتمع قائم على فكرة المشاركة. فقوة أي نظام ديمقراطي تعتمد على إجماع نابع من جميع مؤسساته الرسمية وغير الرسمية على أهمية فكرة المشاركة بجانبيها الاجتماعي والسياسي [1] حيث تكاد المشاركة وبخاصة من جانب المرأة أن تكون مفتاح المفاتيح، فهي تمثل المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال الصاعدة وتجديد الدماء في شرايين النظام السياسي والاجتماعي للمجتمع والمساهمة في حركة التنمية المتواصلة في إطاره.

كما أن قضية الإمكانية النظامية للمشاركة قد تم في الغالب خلطها من جراء عدم التمييز الواضح والضروري بين المشاركة السياسية بالمعنى الدقيق والمشاركة في مجال عيني محدود من النشاط الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام، فالمشاركة السياسية بمعناها الواسع هي قضية متعلقة بالسلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي اغلب البلدان يصعب حقا تطبيقها دون تغييرات جذرية في هيكل السلطة أما

([1])ماجدة احمد شفيق، المشاركة السياسية للشباب المصري، المجلة العربية للدراسات الدولية، ١٩٩٣، ص 96.

المشاركة بمعناها الثاني فيمكن النظر إليها كمشكلة تكتيكية، فنية لا كمشكلة سياسية [1]

وإذا نظرنا المشاركة السياسية نجد أنها تساهم بقوة في تكوين نظام الحكم، وخاصة النظام السياسي الديمقراطي الذى يسمح بأكبر قدر من المشاركة، وتسمى ديمقراطية المشاركة Participation Democracy تلك الديمقراطية المباشرة. بمعنى أن جميع المواطنين يشاركون بشكل إيجابي في جميع القرارات المهمة.

وتمثل المشاركة السياسية Political Participation إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر. وتتجلى مساهمة الشعب في المشاركة السياسية من خلال أفراد أو جماعات ضمن نظام ديمقراطي. فهم كأفراد يمكنهم أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو مرشحين أو أعضاء في جماعات أو مؤسسات سياسية.

وإذا فالمشاركة السياسية تعني تلك الأنشطة التي يقوم بها الأفراد بهدف التأثير المباشر أو غير المباشر في عملية اختيار الحكام، أو النواب، أو التأثير في القرارات، أو السياسات التي يتخذونها.

كما قد تعني المشاركة السياسية تلك العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم تلك المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة [2].

ولا تقتصر المشاركة السياسية على الصور التقليدية فقط مثل التصويت والترشيح وحضور المؤتمرات الانتخابية وعضوية المنظمات السياسية، ولكنها تشتمل كذلك الأنشطة غير التقليدية مثل عمليات الرفض والاحتجاج على القرارات الحكومية والتي قد تأخذ شكلا عنيفا في كثير من الأحيان [3].

وتعني الفاعلية أو القدرة على ممارسة التأثير السياسي بشكل عام إحساس الفرد بأن البيئة من حوله قابلة للتغيير، أي أن التغيير يمكن أن يحدث في الاتجاه المنشود نتيجة الأعمال النابعة من إرادتهم الذاتية، وفي الميدان السياسي فأن الإحساس بالقدرة على التأثير يعني شعور المواطن بقدرته في التأثير على مؤسسات وعمليات النظام السياسي، إذا أن الاعتقاد السائد في هذه الحالة هو أن النظام السياسي ذو طبيعة

([1])احمد عبد الله، هيكل المشاركة في مصر " التحولات الديمقراطية في الوطن العربي " أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة، القاهرة ٢٩ سبتمبر: ١ أكتوبر ١٩٩٠، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٩٤.

([2])طارق عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة، دار غريب، ١٩٩٩، ص ص ١٨-٢١.

([3])حمدي عبد الرحمن حسن، ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين، دراسة ميدانية في قرية مصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية، المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة ٤ : ٧ ديسمبر ١٩٩٣.

استجابية لمطالب المواطنين. بيد أنه ليس ضروريا أن يشعر المواطنون بأن الحكومة تستجيب لرغباتهم اليومية بشكل تلقائي.

وقد ارتبطت المرأة المصرية بالمشاركة وخاصة المشاركة السياسية منذ بدايات الكفاح الوطني في مواجهة الاستعمار، إلا أن المشاركة السياسية للمرأة بعد استقلال البلاد اتخذت شكلا أخر وتجلت بصورة واضحة بداية من دستور ١٩٥٦ حيث تمثل هذه النقطة بداية توثيق الحقوق السياسية للمرأة وإقرارها دستوريا.

وتقتضى المشاركة السياسية هنا مشاركة اغلب المواطنين على الأقل بوعى وإيجابية في صياغة السياسات والقرارات واختيار الحكام، وأعضاء المؤسسات التمثيلية على الصعيدين المركزي والمحلي، بالإضافة إلي المناقشات السياسية، وتقديم الشكاوى والاقتراحات.

حيث تعد المشاركة السياسية شكلا من أشكال التعليم، حيث يتعلم المواطنون من خلالها حقوقهم وواجباتهم، مما يؤدي بدوره إلي معرفة تامة وإدراك كبير لتلك الحقوق والواجبات وبالتالي إلي مزيد من الواقعية والمرونة في مطالب هؤلاء المواطنون. [1].

وبالتالي ترتبط المشاركة السياسية بالمسئولية الاجتماعية التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية. حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة وجعلها حقوقا يتمتع بها كل أنسان في المجتمع رجلا كان أو امرأة، كما تؤدي المشاركة إلي مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع مما يؤدي بدوره إلي توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام.

ويفترض قيام المشاركة السياسية عموما داخل المجتمع وفق ما تقضيه مقومات الدولة الحديثة على ما يلى:

1- قيام الدولة على قوانين واضحة لا تترك مجالاً للبس، بالإضافة على وجود هيئة دستورية تشرف على مراقبة دستورية القوانين، وتمارس عملها باستقلال ونزاهة، حيث يسود في المجتمع إعمال القوانين والاحتكام إليها.

2- ضرورة سيادة ثقافة ديمقراطية أو وعى ديمقراطي تعتمد عليه تلك الثقافة من خلال مبدا الإيمان بمواطنة المواطنين، وتكون متقاسمة بين الحاكم والمحكومين كأساس لأى حكم شرعي يقوم على "رضى المحكومين"[1]

ومما سبق نجد أن المشاركة السياسية الحقيقية أو الديمقراطية تقتضى وجود قوانين دستورية تتم وفقا لها حتى لا

([1])محي شحاته، المشاركة السياسية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٢١-٢٣.

تحدث فوضى اجتماعية وسياسية، وتقتضى ثقافة تقوم على المشاركة أو ثقافة المشاركة ودافعيتها، وأن هذه الثقافة لا بد وأن يتم تنشئة المجتمع عليها منذ الصغر ولا بد أن يقوم على التنشئة الصحيحة عدة مؤسسات أهمها: الأسرة والمدرسة، المؤسسات الدينية، الأحزاب السياسية، وسائل الأعلام، ويمكن أن نعزى الوعى السياسي والمشاركة سواء بالنقص أو الزيادة إلي هذه التنشئة المؤسسية، بالإضافة إلي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن أهمها مشكلة الأمية والفقر بصورة خاصة والعادات والتقاليد البالية والمفهوم الخاطئ للدين.

حيث يتوقف المدى الذي تشارك به المرأة في العمل السياسي على اهتماماتها ودرجة وعيها بذاتها واقتناعها وقدرتها على أداء دورها بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي والاجتماعي السائد في المجتمع بأبعاده الفكرية والمادية والثقافية والاجتماعية. فكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلا على صحة المناخ السياسي وسلامته، حيث تزداد مستويات المشاركة مع ازدياد الرغبة في التأثير والمشاركة. فالمشاركة حق وواجب في نفس الوقت فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت أيضاً. وإذا ضعفت المشاركة عبر ذلك عن ضعف مؤسسات المجتمع ونظمه وقدرته على الاستفادة بكافة طاقاته البشرية وإمكاناته الإنسانية.

فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه وأن ينتخب من يمثله في البرلمان، وأن يرشح نفسه إذا وجد في نفسه القدرة على قيادة الجماهير والتعبير عن [1] طموحاتهم في المجالس النيابية سواء كان ذلك رجلا أو امرأة، فهو في الأساس مواطن وهذا ما نعنيه بحق المواطنة.

ومن هنا فالمشاركة السياسية للمرأة تعكس مؤشرا هاماً من مؤشرات الوضع السليم للديمقراطية. كما أن المشاركة واجب على كل مواطن رجلا كان أو امرأة، فهي تمثل هدف ووسيلة في أن واحد، هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تستند بالأساس على مشاركة الجماهير كأساس للمسئولية الاجتماعية. كما أنها أداة فاعلة ووسيلة هامة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع ودفع عملية التنمية في إطاره، فمن خلال المشاركة يتوحد الفكر الجماعي للجماهير وتتفق المصالح العامة في إطار من الديمقراطية والحرية ومن هنا تبرز قضية مشاركة المرأة المصرية كأحد المحاور الأساسية والهامة في تحقيق ذلك الوعي وضمان تلك المشاركة وهو ما سوف تحاول الدراسة الراهنة التصدي له بالرصد والتحليل.

([1])Shepherd, George w., NGO and Human Rights in: Africa Today. Oet Dee, vol.43 ، Issue.4 ,Web 25,epnet.c0m/citation.

رابعا: استخلاصات أساسية:

- حاولت الدراسة الراهنة التصدي لقضية المشاركة السياسية للمرأة، وما ارتبطت بها من رؤى سياسية وفكرية وإيديولوجية انعكست على مؤشرات المشاركة وأبعادها المتنوعة في محاولة للكشف عن الأوزان النسبية لتلك العوامل، وتحديد نسبة تأثيراتها وانعكاساتها الحالية والمستقبلية على الواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري كخطوة أساسية لمحاولة التحكم فيها وتوجيهها في اتجاه تحقيق مصالح المجتمع في إطار التنمية الشاملة والمتكاملة.

- استندت الدراسة إلي مسلمة أساسية وهي أن هناك تأثير قوي لمجمل تلك الأبعاد، وما تفرزه من أثار على الخريطة السياسية والاجتماعية للمجتمع، حيث تلعب دورا محور ينعكس في تكريس بعض العوامل وتعميق تأثيراتها، وفي نفس الوقت في مقاومة بعض العوامل والحد من استمراريتها.

- ارتكزت أهمية الدراسة على الدور الذي تلعبه المشاركة الاجتماعية للمرأة بشكل عام ومشاركتها السياسية بشكل خاص، وما يرتبط بها من مستويات للوعي تنعكس من خلال مجموعة من الممارسات العملية والمؤشرات الفعلية.

- أكدت الدراسة على أهمية المشاركة الجماهيرية لكافة عناصر المجتمع في الارتقاء بالأفراد وتنمية المجتمعات حيث تنمي الشخصية الديمقراطية، وتسهم في نجاح النظام الديمقراطي كما أنها تحقق رضاء المواطنين عن الخدمات والمشروعات التي يشتركون في تقريرها وتخطيطها، بالإضافة إلي تنمية إحساسهم بذاتيتهم.

- أنطلق البحث من ملاحظة أساسية مؤداها أن وجود المرأة داخل المجالس التشريعية المصرية، ومشاركتها السياسية بصورة رسمية كان وما زال محدود إلي حد كبير ولا يتفق مع الحكم الحقيقي لوجودها في المجتمع عدديا، ولا يعكس درجة تأثيرها الفعلي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية أو حتى السياسية في المجتمع.

- أن الانتقال في تطور المجتمعات نحو الديمقراطية لا يحققه تعديل دستوري فقط أو أنشاء مجلس قومي للمرأة، بل هو ظاهرة تنضج اجتماعيا بفعل تفاعل إيجابي بين الفرد ومؤسسات المجتمع المتنوعة من ناحية وغيره من الأفراد من ناحية أخرى، ولا بد أن تشتمل على الأسرة والمسجد والكنيسة والنقابة، والجامعة، ونظام التعليم، أي أنه لا بد أن تتربى المجتمعات على الحرية بجميع صورها الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية وأن تقوم على احترام الراي الأخر، وتمثل الديمقراطية محصلة لهذه الأمور.

- تأثرت قضايا المشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص سواء على المستوى العالمي أو المحلي بدرجة كبيرة بظاهرة العولمة، فلا يمكن فهم الكثير من القضايا والمفاهيم المطروحة في إطار تلك المشاركة بمعزل عن الأوضاع المجتمعية والتأثيرات العالمية والمتغيرات الدولية المؤثرة فيها والمتأثرة بها أيضاً.

- تنوعت القضايا والتوجهات والأطر، حول تأثير العولمة على وضع قضايا المرأة وبغض النظر عن التوجهات الفكرية والأيديولوجية فأن ثمة اهتمام عالمي - مؤسسي - واضح بالمرأة منذ بداية سبعينيات القرن العشرين تلك الاتجاهات التي انطلقت بالأساس نظرا لخصوصية وضع المرأة بشكل عام ودورها المحوري بشكل خاص.

- تعاظم الاهتمام بالمرأة سواء في دول المركز الرأسمالي وهو ما تبدى في أنشطه وأدبيات الأمم المتحدة، وما يتفرع عنها من مؤسسات، وهي الأنشطة والأدبيات التي جعلت من تحسين وضع المرأة في العالم هدفا لها، أو في دول الأطراف التي تقتفي أثار المركز.

- أن الاهتمام بقضية المرأة، تندرج في طموحة عبر عقود عدة سواء في العالم أو في مصر - قد تأثر بأفكار التنمية البشرية، والتنمية المستدامة وهي أفكار تذهب - إلي أن التنمية لا يمكن لها أن تتم إلا باستخدام كافة الإمكانيات المجتمعية، وأن الأنسان (بنوعية رجل وامرأة) هو اهم هذه الإمكانات، وأنه وسيلة التنمية الأولى، وهدفها الأول أيضاً. ومن ثم فأنه من العبث أن يستمر الوضع الحالي القائم على تمييز واضح ضد المرأة سواء في دول المركز أو في دول الأطراف.

- أن كل ما تم الإشارة إليه من تباين حاد بين مأمولات الطرح النظري للاهتمام بالمرأة، وبين واقع المرأة الفعلي ليس أمراً خاصاً بالمجتمع المصري، فالاهتمام العالمي والاتفاقيات الدولية الداعية إلي المساواة وتمكين المرأة والحفاظ على حقوقها، وإتاحة الفرص لها... إلي أخر كل تلك الأمنيات الطيبة، لا تنفي أن أحوال المرأة لا تزال نسبية حيث تأثير العولمة ذاته اكثر نسبية، فقد تكون في صالح المرأة في بعض الأحيان، وضدها في أحيان كثيرة.

- ولا تقتصر المشاركة السياسية على الصور التقليدية فقط مثل التصويت والترشيح وحضور المؤتمرات الانتخابية وعضوية المنظمات السياسية ولكنها تشتمل كذلك الأنشطة غير التقليدية مثل عمليات الرفض والاحتجاج على القرارات الحكومية والتي قد تأخذ شكلاً عنيفاً في كثير من الأحيان.

- يتوقف المدى الذي تشارك به المرأة في العمل السياسي على اهتماماتها ودرجة وعيها بذاتها واقتناعها وقدرتها على أداء دورها بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي والاجتماعي السائد في المجتمع بأبعاده الفكرية والمادية والثقافية والاجتماعية.

الفصل الثاني

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

أولاً: إشكالية الدراسة وأهميتها.

ثانياً: تساؤلات الدراسة.

ثالثاً الإجراءات المنهجية للدراسة.

رابعاً استخلاصات أساسية.

تمهيد:

يميل البعض إلي تناول المشاركة السياسية في ضوء درجات تعتمد في تصنيفها علي الجهد والوقت والخبرة، بدءا من الاهتمام العام بالسياسة وانتهاء باحتلال المواقع الإدارية والسياسية العليا، في حين يميل البعض الأخر إلي تناولها في ضوء الممارسة السياسية في مفهومها العام والواسع الذي يشتمل على كافة عمليات اتخاذ القرارات، ومن ثم يمكن الحديث عن ممارسة السياسة داخل الأسرة والمدرسة وأماكن العمل وغيرها، وتصبح بالتالي كافة الاختبارات والقرارات التي يتخذها الفرد في حياته رجلا كان أم امرأة – هي ممارسة للسياسة خاصة إذا ما ارتبطت بالوعي والرشد والعقلانية. ولقد دافع عن هذا الاتجاه "روبرت داهل" ومدرسته التعددية، حيث يؤكد أن المشاركة السياسية تتسع لتشمل كافة القرارات داخل الأسرة والثقافات والممارسات والأحزاب السياسية، كما أنها أيضاً مجموعة الأفعال التي يقوم بها المواطنون وتكون لها الشرعية القانونية التي ترتبط بعمليات الانتخاب والتصويت والتظاهر والاشتراك في عمليات صنع القرارات السياسية [1].

وإذا نظرنا إلي المشاركة السياسية للمرأة نجد أنها أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها التنمية بشكل عام، فمشاركة الجماهير عامة والمرأة خاصة لإحداث عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي ضرورة لتحقيق حياة افضل من خلال تحقيق نموا في الحياة يفوق معدل النمو السكاني المرتفع والمتزايد. وبالتالي فإن مشاركة كافة الفئات الاجتماعية المختلفة بكل مجتمع ومشاركتها الصادقة، أمر غاية في الأهمية للتنفيذ الفعال للأهداف والسياسات والآليات المحققة للتنمية.

([1])كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، القاهرة، 1987، ص ص ١٨-١٩.

وقد حاولت الدراسة في جزئها هذا طرح الرؤية المنهجية لمعالجة قضاياها والوصول إلي نتائجها المرجوة.

أولاً: إشكالية الدراسة وأهميتها:

لقد ظهر الاهتمام بقضايا المشاركة السياسية عامة والممارسة السياسية خاصة في المجتمع المصري مع تدني معدلاتها، سواء من حيث مؤشرات التصويت، أو مجرد الاهتمام العام أو العضوية في التنظيمات الحزبية، علي الرغم من تعاظم لغة الخطاب السياسي الرسمي نحو التحول الديمقراطي وممارسته فعليا. الأمر الذي برز أيضاً في الاهتمام بقضايا المشاركة النوعية والمحاولات المتعددة لدمج المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية.

على أن المتتبع لمسيرة الديمقراطية في مصر، يتأكد له الاتجاه المعلن بقوة نحو الديمقراطية في الفترة الأخيرة حتى ولو على مستوى الطرح النظري، وذلك بالتأكيد على أنه لا سيادة لاحد فوق القانون، والعمل على وتوسيع حرية التعبير على جميع المستويات، والدعوة إلي تدعيم ثقافة المشاركة على اختلاف مستوياتها لجميع أفراد الشعب دونما تمييز وفقا لما يقرره القانون والدستور. ولم يتوقف الأمر على إتاحة فرصة المشاركة، بل العمل على حماية هذا الحق، وحث المواطنين عليه، وذلك من خلال إجراء بعض التعديلات الدستورية وأنشاء بعض المؤسسات الداعمة لتحقيق تلك المشاركة.

ومن هنا تأتي أهمية معالجة قضايا المشاركة والممارسة السياسية للمرأة انطلاقا من الوزن النسبي لها في ضوء حجم السكان في المجتمع المصري، مع تعاظم تيار الحركات المنادية بتفعيل دور المرأة سياسيا بل واعتبار مشاركتها وأحوالها الصحية والاجتماعية من ابرز مؤشرات التنمية البشرية، تتبلور إشكالية الدراسة أيضاً في ما أكدته بعض الدراسات السابقة من أن المرأة المشاركة سياسيا اكثر حساسية للتغيرات التي تطرا علي المجتمع والأقدر على التجاوب معها بفاعلية من المرأة التي لا تهتم بالمشاركة السياسية.

بالإضافة إلي ذلك ترجع أهمية الدراسة الراهنة في أهمية الدور الذي تلعبه المشاركة السياسية للمرأة في مجتمعها، وما يرتبط بتلك المشاركات من مستويات للوعي تنعكس من خلال مجموعة من الممارسات العملية على الأسرة والشباب والمجتمع بشكل عام. حيث تشكل مؤشرات المشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص انعكاس مباشر للتاريخ السياسي للمجتمع في لحظة تاريخية معينة. فهي ليست مجرد ألية للتغيير السياسي والدوري، وإنما هي انعكاس أو شريحة تحليلية ينعكس من خلالها الواقع السياسي والاجتماعي للمجتمع، حيث يتم الكشف عن خصوصيات ذلك الواقع ومشكلاته وعوامل قوته ومناطق ضعفه.

كما أن قضية المشاركة السياسية للمرأة وعضويتها في المجالس النيابية تعد مؤشر رئيسي من مؤشرات التطور السياسي، فهي وثيقة الصلة بقضية التنمية الشاملة بالإضافة إلي أنها تعد محددا أساسيا من محددات المواطنة

والانتماء، فجوهر المواطنة هو الحقوق السياسية.

وإذا نظرنا إلي تمثيل المرأة المصرية في الأجهزة النيابية والتشريعية والمحلية كأحد المؤشرات الدالة علي فعالية المشاركة السياسية لها، نجد أن هناك تفاوت كبير لأوضاع المرأة على صعيد المشاركة السياسية بينها وبين نظيراتها في المجتمعات الأخرى.

وإذا نظرنا على سبيل المثال إلي مؤشرات وضع للمرأة المصرية مقارنا بالمرأة العربية والأفريقية نجد أن دورها قد أنحصر بالنسبة للمتوسط العالمي في إطار المشاركة السياسية حيث بلغت النسبة ١ إلي ٦ وبالنسبة لدول الشمال 18 ولدول أمريكا اللاتينية ١ إلى ١٠ [1] وبالنظر لتلك النسب نجد أنها تعكس لنا واقع متردي وحقيقة غير مقبولة لا تتناسب مع تاريخ المرأة المصرية ولا فعالية وجودها داخل المجتمع، تلك المرأة التي حصلت على حقوقها السياسية في دستور عام ١٩٥٦ م أي قبل أية دولة عربية، ودخلت انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٥٧ م، وفازت فيها بمقعدين بالانتخاب إلا أن التطور الطبيعي لهذا التمثيل قد أصابه شلل ووهن، بالمقارنة بالدول التي لحقتها في سنوات تالية في حصولها على حق الانتخاب، أو الترشيح. الأمر الذي يدفعنا بقوة لفهم تحديات ذلك الوضع المتردي وتحديد ملامحه.

فالمرأة المصرية بإرثها الحضاري ودورها الريادي الإقليمي، ومكانتها الدولية، ورموزها النسائية التي قدمت على مدار تاريخها الطويل نماذج يحتذي بها للمرأة الحاكمة والمرأة المناضلة، والمرأة المبدعة، والمرأة المتفهمة جديرة بأن تقدم للأجيال المستقبلية مجالس نيابية تمثل طموحاتها وتجسدها، مجالس تعبر حاجز الـ ١%، وال ٢%، والـ 1.8 %، وتكون أقرب على التعبير السليم عن المجتمع المصري مجتمع الرجل والمرأة معا.

أيضاً تكمن إشكالية الدراسة الراهنة في الاهتمام المتزايد بالمشاركة السياسية للمرأة كرد فعل لإثارة قضايا حقوق المرأة في العالم، ورد فعل جزئي أيضاً للمؤتمرات العالمية والاتفاقيات الدولية في هذا الإطار واعتبار أوضاع المرأة مؤشرا أساسيا من مؤشرات الحكم على مستوى التنمية داخل الدول. حيث برز فكر المؤتمرات الدولية كآلية قوية تعمل على دعم التنمية من خلال رفع مؤشرات مشاركة المرأة بشكل عام ومشاركتها السياسية بشكل خاص، من خلال ارتكازها واعتمادها على حقيقة أساسية مؤداها أن الانتقال في تطور المجتمعات نحو الديمقراطية، هو ظاهرة تنضح اجتماعيا بفعل تفاعل إيجابي بين كافة أفراد المجتمع ومؤسساته المتنوعة من ناحية، وغيره من الأفراد من ناحية أخرى، حيث اهتمت تلك المؤتمرات بقضايا النوع والديمقراطية في إطار التطور الحضاري في حياة الشعوب، ذلك التطور الذي يعكس طبيعة الظروف الاجتماعية والتاريخية، في محاولة لتفسير الفجوات النوعية بين تلك الدول، من خلال طبيعة النظم السياسية

([1])أميرة خواسك، الحركة النسائية، سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢١.

وخصائصها ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بها مع الاهتمام بطبيعة الموروثات الثقافية والاجتماعية أيضاً في تلك المجتمعات في محاولة لفهم أبعاد تلك الفجوات والعمل على القضاء عليها وفقا لخصوصية كل مجتمع وظروفه.

حيث احتلت قضايا اللامساواة النوعية عامة والسياسية خاصة مكانا بارزا في الدراسات التحليلية السياسية والاجتماعية سعيا نحو تحديد بعض التفسيرات، خاصة وأن تلك التفسيرات تشعبت وارتبطت بعدد من النظم الفرعية.

وعلى الرغم من أن هناك دراسات عديدة تناولت دراسة المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع المصري وحاولت رصد مجموعة من الحقائق المتعلقة بها. إلا أن الأبعاد الاجتماعية لتلك المشاركة ودورها في تشكيل الحياة السياسية لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة الراهنة، وهي القضية التي تحاول هذه الدراسة التصدي لها ورصد ظواهرها وتحديد أبعادها وتوقع متغيراتها وتفاعلاتها، في محاولة للتحكم في قوة ودرجة هذا التفاعل واتجاهه وتوجيهه والتفاعل الإيجابي مع الواقع بكافة متغيراته بهدف المساهمة بقوة في عمليات التنمية، وبما يحقق مصالح المجتمع من خلال تحقيق الحياة الديمقراطية السليمة القادرة على صياغة مناخ التنمية البشرية الحقيقية، في إطار مجتمع يتشكل وفقا لإرادة حرة لمواطنيه رجالا ونساء معاً.

حيث تنطلق الدراسة الحالية من ملاحظة أساسية، مؤداها أن وجود المرأة داخل المجالس التشريعية المصرية، ومشاركتها. السياسية بصورة رسمية، كان ولا يزال محدودا إلي حد كبير، ولا يتفق مع النسبة العددية الحقيقية لها في المجتمع، ولا يعكس درجة تأثيرها الفعلي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، أو حتى السياسية في المجتمع، الأمر الذي يتطلب ضرورة التوصل إلي مجموعة من السياسات والآليات الملائمة والتي يجب الارتكاز عليها لخلق تلك المشاركة وتطويرها بما يتفق مع تحديات المرحلة الراهنة والوصول بها إلي الفعالية المطلوبة والقادرة على تحديث المجتمع المصري.

وفي ذلك تحاول الدراسة الراهنة قياس أبعاد المشاركة السياسية للمرأة المصرية في محاولة للكشف عن عوامل انحسارها، أو مقومات دعمها، كخطوة أساسية لرفع مؤشرات تلك المشاركة والعمل على تحقيقها، وفي سبيل ذلك تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات تحاول الإجابة عليها من خلال التحليل الإحصائي والدراسة الميدانية.

حيث تحاول الدراسة الإجابة على ثلاث تساؤلات أساسية يندرج تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية في سبيلها لتحقيق أهدافها.

ثانياً: **تساؤلات الدراسة**:

السؤال الأول:

- **ما هي ملامح المشاركة السياسية للمرأة المصرية عبر المراحل التاريخية المتنوعة؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية من أهمها:**

- ما هي العوامل التي أثرت على ارتفاع أو انخفاض تلك المؤشرات عبر تاريخ المرأة المصرية.
- ما هي طبيعة مشاركة المرأة عبر المراحل التاريخية المختلفة.
- ما هي النتائج التي وصلت إليها المرأة المصرية عبر كفاحها في المراحل التاريخية

السؤال الثاني:

- ما هي مؤشرات وجود المرأة المصرية في إطار آليات المشاركة السياسية

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية من أهمها:

- ما هي نسبة قيد المرأة في الجداول الانتخابية
- ما هي نسبة تمثيل المرأة المصرية في البرلمان
- ما هي نسبة نسبة تمثيل المصرية في الأحزاب
- ما هي نسبة تمثيل المصرية في النقابات
- ما هي نسبة نسبة تمثيل المصرية في العمل الأهلي والتطوعي

السؤال الثالث:

- ما هي محددات المشاركة السياسية للمرأة المصرية من حيث الفرص والتحديات؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية من أهمها:

- ما هي طبيعة المحددات المؤسسية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية.
- ما هي طبيعة المحددات الاجتماعية والاقتصادية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية.
- ما هي طبيعة المحددات الدولية والإقليمية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

وفي محاولة الإجابة على تساؤلات الدراسة برزت أهمية تحديد مفهوم الدراسة في ضوء إشكالياتها الأساسية.

حيث يعد موضوع المشاركة السياسية من الموضوعات الهامة التي تشغل فكر واهتمام الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية عامة، وعلوم الاجتماع والسياسة والإدارة بشكل خاص. ولعله من المناسب أن نلقي الضوء على مفهوم المشاركة كمقدمة ضرورية قبيل الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة، وإذا ما حاولنا تحديد المفهوم الإجرائي الذي تتبناه الدراسة الراهنة للمشاركة هو أنها فعل جماعي إيجابي يتواجد في كل مراحل العملية التنموية بغية تحقيق تغيير في علاقات القوة السياسية والاقتصادية، مستهدفا بذلك مصالح القوى الوطنية صاحبة المصلحة الحقيقية في العملية التنموية والتي تعمل من اجل تحقيق التنمية(1).

أما المشاركة السياسية من الناحية الإجرائية فتعني بها الدراسة الراهنة تلك العملية التي يمكن من خلالها أن تقوم المرأة بدور في الحياة السياسية لمجتمعها. كما تشير إلي حقها كمواطن في أن تؤدي دورها في عملية صنع القرارات السياسية على اختلاف مستوياتها وأنواعها، كما تشير أيضاً إلي ممارسة حقها في أن تراقب السلطة الحاكمة بالتقويم والضبط من خلال مشاركتها الفاعلة في المجالس المنتخبة.

فلا تقتصر المشاركة السياسية على الصور التقليدية فقط مثل التصويت، والترشيح، وحضور المؤتمرات الانتخابية، وعضوية المنظمات السياسية، ولكنها تشتمل كذلك الأنشطة غير التقليدية مثل عمليات الرفض والاحتجاج على القرارات الحكومية والتي قد تأخذ شكلا عنيفا في كثير من الأحيان (2) . حيث تشمل تلك الأنشطة التي يقوم بها الأفراد بهدف التأثير المباشر أو غير المباشر في عملية اختيار الحكام أو النواب أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها. كما تشتمل أيضاً على مجموعة من الأنشطة منها المشاركة في المناقشات السياسية، وحضور المؤتمرات، والاجتماعات العامة، وتمويل الحملات الانتخابية، والدعوة إليها، والاتصال بالمسئولين السياسيين، والانضمام لعضوية أي حزب، والترشيح للمناصب العامة، وتولي مواقع سياسية. حيث يتوقف المدى الذي يشارك به المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى وعلى المناخ السياسي الذي يسود في المجتمع.

ثالثا: الإجراءات المنهجية للدراسة

– منهج الدراسة وأدواتها

تعد هذه الدراسة من البحوث التتبعية أو التقويمية، والبحوث التقويمية تعني بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتهتم بتحديد الأولويات والبدائل والإمكانات المختلفة، لإحداث تغيير مقصود من خلال

(1)Middle East, " Century Arab Woen" 2004 , Issue. 347 , Web 27, epnct.com/citation

(2)حمدي عبد الرحمن حسن، ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين، دراسة ميدانية في قرية مصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية، المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة ٤ : ٧ ديسمبر ١٩٩٣.

الإتيان بأفعال اجتماعية موجهة تستطيع أن تكون أليات فاعلة في تحقيق التنمية البشرية ويأتي هذا في إطار إعادة التركيز علي التنمية البشرية كمتغير اجتماعي مقصود، وإبراز أهداف المشاركة الاجتماعية في كافة قضايا المشاركة السياسية ومستوياتها بما في ذلك المشاركة الشعبية، وتعني هنا المشاركة السياسية للمرأة المصرية بكافة أبعادها وصورها ومستوياتها.

وبذلك تكون المشاركة السياسية مصدرا مستمرا متجددا للحيوية والطاقة الخلاقة في المجتمع، ويرى بعض علماء الاجتماع أن المشاركة في الحياة السياسية تسير من حيث جديتها وأهميتها جنبا إلي جنب مع المشاركة الاجتماعية (1) .

فكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلا على صحة المناخ السياسي وسلامته، فالمشاركة حق وواجب في نفس الوقت فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليهم في نفس الوقت. كما تزداد الرغبة في المشاركة السياسية في الغالب مع ارتفاع مستوى المعيشة وتحقيق درجة من الاستقلال في المراكز الاجتماعية واتساع المسئولية المهنية ودرجة التعليم والوعي الثقافي والإحساس بالقيمة الذاتية وإدراك الهوية الشخصية بوضوح (2) .

وبما أن الدراسة الراهنة تحاول فهم أبعاد المشاركة السياسية للمرأة المصرية كان من الضروري فهم وتحديد مؤشرات وأبعاد تلك المشاركة في محاولة لقياس أداء المرأة المصرية عبر المراحل التاريخية المختلفة، وارتباط ذلك بنسبة مشاركتها السياسية ومستوى ثقة الجماهير في تلك المشاركة، مع محاولة تحليل أبعاد الواقع الاجتماعي المصري تحليلا سوسيولوجيا في محاولة لفهم أبعاد تلك المشاركة وتحديد اهم المعوقات التي تواجهها، واستبيان افضل الفرص التي يمكن أن تستثمرها بشكل علمي وموضوعي يمكن أن يسهم في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية بشكل خاص ووضعها في أولويات أجندة التنمية بشكل عام.

وقد اتبعت الدراسة في ذلك مجموعة من الإجراءات المنهجية في ضوء أهدافها وتساؤلاتها، حيث اعتمدت الباحثة على مجموعة من الإجراءات المنهجية في إطار المنهج العلمي لتحقيق تلك الأهداف والإجابة على التساؤلات المطروحة.

وقد استخدمت الباحثة أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة وذلك بالتطبيق على عينة مختارة من محافظة القليوبية شملت جميع مراكز المحافظة بما تحويه من مدن وقرى وما تشمله من أحياء وشياخات وبنادر.

وفيما يتصل بأداة جمع البيانات فقد اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على صحيفة الاستبيان في (موقف

([1])جون استوارت ميل، استعباد النساء، ترجمة أمام عبد الفتاح أمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩٦.

([2])احمد زايد وأخرون، المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

مقابلة) كأداة لجمع البيانات، بالإضافة إلي الاستعانة بالأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات الإحصائية الرسمية المتعلقة بموضوع الدراسة، هذا بالإضافة إلي دراسة بعض الحالات المتعمقة من خلال المقابلات المفتوحة للحصول على البيانات التفصيلية التي تساعد على إلقاء الضوء بعمق على الجوانب المختلفة لعمليات المشاركة السياسية للمرأة، مع تحليل مضمون بعض ما كتب عن المرأة المصرية كعنصر فاعل يتمتع بدرجة عالية من المشاركة الاجتماعية والسياسية عبر المراحل التاريخية المختلفة في محاولة لعرض تحليل سوسيولوجي لتلك النماذج.

- صحيفة الاستبيان:

اعتمدت الباحثة على صحيفة الاستبيان باعتبارها أداة مناسبة لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها. حيث أنها من أنسب الأدوات حينما تكون البيانات المطلوبة ذات صلة بمشاعر الأفراد ودوافعهم واتجاهاتهم نحو موضوع محدد (1).

وقد تم تطبيق صحيفة الاستبيان من خلال المقابلات المتعمقة نظرا لكثرة عدد الأسئلة المتضمنة فيها وشمولية الموضوعات التي تتصل بها. ودقة البيانات التي تصبو إليها. بالإضافة إلي اختلاف مستويات عينة الدراسة من حيث متغير التعليم.

وقد تضمنت صحيفة الاستبيان في صورتها النهائية خمسة وأربعون سؤالا. وقد روعي أن تكون نسبة كبيرة من أسئلة الاستبيان (مفتوحة) وذلك كي تعطي للمبحوث فرصة أكبر للتعبير عن آرائه بحرية. وقد روعي في صياغتها أن تكون الأسئلة بسيطة وتتفق وجميع الفئات أو المستويات الثقافية، وأن تغطي كافة جوانب الموضوع، وأن تتضمن أسئلة مرجعية للتأكيد من صحة البيانات التي تحتويها.

وقد قسمت صحيفة الاستبيان إلي خمسة أقسام أساسية:

- يضم القسم الأول الأسئلة من (١) إلي (٧) وهي خاصة بالبيانات الأساسية مثل بيانات (السن، النوع، الديانة، محل الإقامة، الحالة التعليمية، الحالة الاجتماعية، الحالة المهنية، الدخل، الملكية...) ويرجع الهدف من هذه الأسئلة إلي محاولة الكشف عن مدى العلاقة بين بعض الخصائص النوعية لعينة البحث ونظرة أفراد العينة إلي بعض المتغيرات المتصلة بموضوع الدراسة ونوعية تلك العلاقة.

- ويضم القسم الثاني الأسئلة من (٨) إلي (18) وهي خاصة بقياس الوعي السياسي وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بالمؤسسات السياسية (كالأحزاب، النقابات، المحليات).

([1])عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وجيه، ط 1976، 5، ص ٣٤٨ .

- أما القسم الثالث من الاستمارة ويضم الأسئلة من (19) إلي (٣١) وهي أسئلة تتعلق بقياس مؤشرات المشاركة وتحاول الباحثة من خلالها الكشف عن اهم الممارسات المتعلقة بالمشاركة السياسية.

- أما القسم الرابع من الاستمارة ويضم الأسئلة من (٣٢) إلي (٣٩) وهي أسئلة تتعلق بالاتجاهات نحو المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر الشرائح المختلفة وذلك وفقا لمؤشرات متنوعة.

- أما الخامسة والأخيرة في الاستمارة وهي من السؤال رقم (٤٠) إلي (٤٥) فقد وجه إلي عينة الدراسة بهدف رصد آرائهم واتجاهاتهم تجاه بعض القضايا المرتبطة بالمشاركة السياسية بشكل عام، ومشاركة المرأة بشكل خاص في محاولة للوصول إلي مقترحاتهم وتوجهاتهم نحو أليات وسبل لتطوير تلك المشاركة.

وقد مرت صياغة وإعداد استمارة الاستبيان بعدة مراحل من أهمها:

- مرحلة الصياغة المبدئية: وفيها حاولت الباحثة تحديد الصياغة المبدئية للاستمارة في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

- مرحلة التحكيم: حيث تم عرض الاستمارة بعد إعداد الشكل المبدئي لها على مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين في علم الاجتماع والسياسة. حيث استفادت الباحثة كثيرا من الملاحظات القيمة التي أبداها الأساتذة المحكمون.

- مرحلة الدراسة الاستطلاعية: بعد تصميم استمارة الاستبيان بدأت رحلة العمل الميداني والدراسة الميدانية حيث تم أولا تطبيق نسبة 10% من الاستمارات المعدة للتطبيق على عينة صغيرة قوامها ٥٥ مفردة وقد روعي فيها أن تكون ممثلة لفئات الدراسة. حيث تم تطبيقها في السياقات الاجتماعية المختلفة (ريف – حضر – مراكز) كتجربة استطلاعية للتأكد من ملائمة أسئلة الاستمارة وإدخال بعض التعديلات البسيطة في صياغة بعض الأسئلة لعدم وضوحها بشكل قوي لدى المبحوثين.

وفي الوقت نفسه أعيد تطبيق الاستمارة على نفس الأشخاص بعد أسبوعين لقياس نسبة الصدق والثبات للاستبيان.

والمقصود بالصدق هنا هو الصدق الإحصائي (الذاتي) ويرتبط هذا النوع من الصدق بمعامل الثبات ومقياس الجذر التربيعي لمعامل الثبات [1] . وذلك بحساب معامل الثبات بالنسبة لكل سؤال من أسئلة أقسام الاستبيان، ثم للاستبيان كله، وقد بلغ معامل الثبات الكلي للاستبيان المستخدم في هذه الدراسة 84.9% تقريبا بالنسبة لمعامل الثبات الكلي لكل استمارة. وقد تم حساب نسبة التطابق على مستوى

([1])مدني دسوقي، مبادئ علم الإحصاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص 235.

كل الاستمارات لكل الأسئلة طبقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التطابق} = \frac{\text{إجمالي عدد الإجابات المتطابقة للتطبيق الأول}}{\text{إجمالي عدد الأسئلة}} \times 100$$

وفي ضوء ذلك يكون معامل الصدق للاستبيان= 84.9

هذا وقد طبقت صحيفة الاستبيان على عينة متنوعة قوامها ٥٥٠ مفردة من المبحوثين وهي عينة الدراسة في موقف مقابلة وقد استبعدت منها (٥٠) استمارة من المجموع الكلي للاستمارات لعدم صلاحيتها وبالتالي يكون عدد الاستمارات الصحيحة الممثلة لعينة الدراسة 500 استمارة.

أما بالنسبة للمقابلات فقد تم مقابلة عشر سيدات في مراحل عمرية متنوعة من الممارسات للعمل السياسي واللاتي سبق ورشحن أنفسهن للانتخابات البرلمانية والمحلية في المحافظة، بالإضافة إلي سبعة من الرجال المتصلين بشكل مباشر بالعملية السياسية وخاصة في مجال العمل الحزبي والنقابي والمحلي وروعي فيهم التنوع من حيث السن، والمهنة، وتنوع النشاط السياسي.

- **مجالات الدراسة**:

1- المجال الجغرافي: أجريت الدراسة في محافظة القليوبية. حيث شملت الدراسة عينة من المراكز التسع للمحافظة وهي: بنها – قليوب – شبين القناطر – الخانكة – طوخ – القناطر الخيرية – كفر شكر – شبرا الخيمة أول – شبرا الخيمة ثاني. وقد روعي في العينة أن تشمل كافة المراكز بريفها وحضرها سواء على مستوى الناخبين أو المرشحين أو القيادات التنظيمية.

ومحافظة القليوبية تقع في إقليم القاهرة الكبرى، وعاصمتها بنها وتقع جغرافيا بمنطقه شرق النيل عند رأس الدلتا، يحدها من الغرب محافظة المنوفية ومن الشمال محافظة الدقهلية، ومن الشرق محافظة الشرقية، ومن الجنوب محافظتا القاهرة والجيزة.

ونظرا لموقع المحافظة المتميز فهي ملتقى لشبكة خطوط المواصلات الرئيسية لجميع محافظات الوجه البحري. وتتكون المحافظة من ٧ وحدات محلية للمراكز والمدن ومدينتين واثنين من الأحياء و٤٦ وحدة محلية قروية و195 قرية ٩٠١ عزبة وكفر.

وتبلغ المساحة الكلية لمحافظة القليوبية ١٠٠١ كيلو متر مربع بنسبة 0.1 % من إجمالي مساحة الجمهورية.

وتعد محافظة القليوبية محافظة زراعية حيث تبلغ المساحة المنزرعة 12.2950 فدان أي ٨١٠ كيلو متر مربع بنسبة ٨١% من المساحة الكلية للمحافظة وهي تمثل ٣% من المساحة الكلية المنزرعة بالجمهورية.

ويبلغ سكان المحافظة التقديري لعام ٢٠٠١ (3790036) نسمة موزعة (١٩٥٧٢٩٣) نسمة ذكور بنسبة 51.6% و(١٨٣٢٧٤٣ نسمة) إناث نسبة 84.4%

ويبلغ سكان الحضر ١٥٣٩٣٤٠ نسمة بنسبة 40.6 % وسكان الريف ٢٢٥٠٦٩٦ نسمة بنسبة 59.4%.

ويبلغ عدد السكان اقل من 15 سنة 37.4% من إجمالي السكان يعيش منهم ٣٨% في الحضر و62% في الريف.

ويقطن بالقليوبية 5.5% من سكان مصر وتحتل المحافظة المرتبة الثامنة بين محافظات مصر بالنسبة لعدد السكان بعد القاهرة والجيزة والشرقية والدقهلية والبحيرة والمنيا والغربية ويبلغ معدل الزيادة الطبيعية بالمحافظة 20.67 في الألف.

وعن التعليم.. تبلغ نسبة الأمية بمحافظة القليوبية 35.5% منها 33.2% في الحضر، 66.8% في الريف موزعين إلي 36.8% ذكور، 63.2% إناث.

وتبلغ نسبة من يقرأ ويكتب 20.2% والحاصلين على الابتدائية 10.8% والإعدادية 9.5% والمؤهل المتوسط 17.5% وفوق المتوسط 2.2% والعالي 4.3%. [1]

وتعتبر القليوبية أحد المعاقل الهامة للصناعات المصرية، حيت تتوزع بها صناعة الغزل والنسيج والخزف والصيني والزجاج والكاوتشوك بشبرا الخيمة، وصناعة الأسمدة الكيماوية والأدوية بأبو زعبل، كما توجد الصناعات الإلكترونية والحربية بمدينة بنها والأغذية المحفوظة بمدينة قها.

وينعكس هذا التجاور الجغرافي للعاصمة على ازدياد النشاط السياسي والوعي السياسي، ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك على ارتفاع المشاركة السياسية، كما أن محافظ القليوبية يقوم بعقد لقاءات أسبوعية مفتوحة مع الجماهير لمناقشة قضاياهم وهي سابقة في هذا المجال مما يحفز من المشاركة ويزيد من الوعي السياسي.

2- المجال الزمني:

تم إجراء البحث قبل الانتخابات المحلية ٢٠٠٨، وتكتسب هذه الانتخابات أهمية خاصة في عصر العولمة والانفتاح على التجارب الديمقراطية العالمية، بالإضافة إلي تأكيد القيادة السياسية على التحول الفعلي نحو الديمقراطية، وذلك من خلال الإعلان المتكرر على ضرورة المشاركة السياسية، وضرورة وجود تمثل مشرف للمرأة بالمجالس المحلية بكافة مستوياتها.

([1])محافظة القليوبية، الكتاب السنوي لمحافظة القليوبية، ٢٠٠٩، ص ص ١٢-٢٨.

٣- المجال البشري: (عينة الدراسة وإجراءات اختيارها وخصائصها)

يعد اختيار عينة الدراسة من اهم مراحلها الميدانية. حيث يتوقف عليها دقة النتائج التي يخرج بها الباحث كما يعد تمثيل العينة بوضوح تمثيلا صحيحا من اهم ما تهدف إليه الدراسة الميدانية. ولقد لجاءت الباحثة إلي استخدام العينة العمدية بالحصة، وهي نوع خاص من العينات العمدية ويعتمد على قيام الباحث بإجراء عدد من المقابلات الشخصية لأفراد متخصصين، أو ذوي صفات وخصائص محددة وفي منطقة معينة من المجتمع الأصلي الذي يدرسه بهدف جمع المعلومات بدقة وسرعة ويسر من خلال الحصة المطلوبة منه وذلك لضمان تنوع العينة وفقا لأهداف الدراسة ولذا سميت بمعاينة الحصة، ويفيد هذا النوع من العينات في قياسات الرأي العام بشكل عام [1] على أساس أن يكون لكل فئة من الفئات حصة أو نسبة ممثلة لنسبتها في مجتمع الدراسة. وبحيث يمكن اختيار مفردات تمثل كل طبقات أو قطاعات المجتمع بطريقة عشوائية ويهدف ذلك إلي استخدام مزايا التقسيم إلي طبقات أو قطاعات بدون التكاليف الباهظة للعينة العشوائية [2] حيث يصعب في الغالب الحصول على قائمة حصر كامل لكل أفراد مجتمع البحث الذي ستختار مفردات العينة من بينهم بهدف اختيار عينة عشوائية.

وعلى ذلك فقد تم اختيار مفردات العينة بعد تحديد نسبتها بطريقة عمدية وهي بذلك لا تعتبر ممثلة تمثيلا دقيقا لمحافظة القليوبية، ومن ثم فإننا لا نستطيع الزعم بأن نتائج الدراسة الراهنة يمكن أن تنطبق بدقة على محافظة القليوبية برمتها، أو المجتمع المصري بشكل عام، وأن كانت تصدق على ما يماثل خصائص العينة والتي روعي في اختيارها أن تكون ممثلة لكافة شرائح المجتمع وفقا للمتغيرات النوعية المختلفة والتي من أهمها (السن، النوع، المهنة، درجة التعليم، الديانة، محل الإقامة، الحالة الاجتماعية، الحالة الاقتصادية من حيث مستويات الدخل والملكية، وقد تم توزيع عينة على كافة مراكز المحافظة التسع وفقا للسياق الاجتماعي للمحافظة، وقد روعي فيها التنوع في الريف والحضر، وذلك نظرا لوجود احتمالية أن يكون لطبيعة السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه أفراد العينة تأثيرا على تشكيل استجاباتهم نحو القضايا المطروحة، من خلال أسئلة الاستمارة، وقد تم توزيع العينة بشكل عام وفقا لمجموعة من المتغيرات على النحو التالي:

([1])خليفة عبد السميع، الإحصاء التربوي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٩٠، ص 202 .

([2])احمد عبادة سرحان، ثابت محمود احمد، مقدمة العينات، القاهرة، دار الكتب الجامعية، ١٩٧١، ص ٣٣

البيانات الأساسية:

– النوع؛

لا يزال عالم السياسة بمفهومه الرسمي في البيئة العربية هو عالم الرجال، حيث أن السلطة الأبوية تظل مسيطرة كقيمة اجتماعية في المجتمع، وتتسم المرأة بتبعيتها وسلبيتها على المستوى الرسمي، مما يثير تساؤل حول نسبة المشاركة السياسية للمرأة، حيث لا تقيد برغبة المرأة وإرادتها فقط، وإنما برغبة الرجل أيضاً، ومن هنا كانت عينة الدراسة موزعة بين الرجال والنساء وروعي أن تكون متشابهة بالنسبة لنسبتها في المجتمع، في محاولة للوصول إلي رصد وجه نظر المجتمع تجاه مشاركة المرأة من وجهة نظر المرأة والرجل معا، باعتبار أنهما بفكرهما وممارساتهما يشكلوا البنية الثقافية والاجتماعية التي يتحقق في إطارها دعم تلك المشاركة أو انحسارها.

جدول (١)

توزيع العينة على أساس النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكور	240	%48.9
إناث	260	%51.1
المجموع	500	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا توزيع العينة على أساس النوع، حيث تصل نسبة الذكور إلي ٩، ٤٨ % في مقابل 51.9 % من الإناث. وهي نسبة. متقاربة إلي درجة كبيرة بالواقع الفعلي للسكان داخل المحافظة.

– الحالة الاجتماعية:

يمثل التنوع في الحالة الاجتماعية أهمية ودلالة على مستوى المشاركة، حيث يمكن أن تؤدي اختلاف الحالة الاجتماعية إلي اختلاف درجة المشاركة ولذا فقد راعى البحث تمثيل العينة لجميع الحالات الاجتماعية.

جدول جدول (٢)

يعكس الحالة الاجتماعية للعينة

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
لم يسبق له الزواج	١٧٥	% 35.3
متزوج	300	% 60.3
مطلق	٩	% 1.7
أرمل	١١٦	% 2.8
المجموع	500	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا توزيع العينة وفقا للحالة الاجتماعية كما يلي:

تمثل فئة الأعزب 35.3 % والمتزوج 60.3 %، والمطلق 1.7 %، والأرمل 2.8 % وبذلك تمثل العينة جميع الحالات الاجتماعية التي تقع في سن المشاركة.

- المستوى التعليمي:

هناك افتراض مؤداه أن المستوى التعليمي يؤثر على درجة المشاركة، وذلك أنه يحدد مستويات الوعي، وأن الأمية تؤثر سلبيا على درجة المشاركة، وقد حاولت العينة تمثيل جميع المستويات التعليمية بين شرائحها المتنوعة.

جدول (3)

جدول يوضح الحالة التعليمية للعينة

الحالة التعليمية	العدد	النسبة المئوية
أمي	٦٠	% 12.1
يقرأ ويكتب	65	% 12.9
إعدادي	25	%4.9
ثانوي	١٥٥	%30.5
تعليم جامعي	١٥٢	%30.3
دراسات عليا	١٣	%9.1
عير مبين	٣٠	%0.6
المجموع	500	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا اختلاف المستويات التعليمية لأفراد العينة، حيث تصل نسبة الأميين إلي 12.1 %، ونسبة من يقرأ ويكتب إلي 12.9 %، والتعليم الإعدادي إلي 4.9 %، أي إجمالي أقل من متوسط يصل إلي حوالي ثلث العينة، وتصل نسبة التعليم الثانوي إلي 30.5 %، والتعليم الجامعي 30.3 %، والدراسات العليا 9.1%، وغير مبين 0.6% مما يعطي مؤشراً على اختلاف المشاركة وفقا للمستوى التعليمي.

- **محل الإقامة**:

هناك افتراض أن المشاركة السياسية تختلف في الريف عن الحضر، وذلك على أساس أنها ترتفع في الحضر عن الريف، من منطلق أن المشاركة ترتفع بارتفاع الوعي السياسي، وأن الوعي السياسي يرتفع في الحضر عنه في الريف. ولا يمكن قياس المشاركة في المجتمع بالاقتصار على قطاع دون آخر، كما أن الحضر يختلف في درجاته من مركز إلي المدن التابعة من حيث الوعي والخدمات ومستوى التقدم، ويمكن أن يؤثر ذلك على نسبة المشاركة.

جدول جدول (4)

يوضح محل الإقامة للعينة

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
حضر	١٤٥	% 29.1
ريف	٢٠٢	%40.1
مركز	١٥٣	%30.5
المجموع	500	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا توزيع العينة بين الريف والحضر والمركز الحضري، حيث تصل نسبة العينة في الحضر إلي 29.1 %، وفي المركز 30.5 %، وفي الريف 40.1 % وهي بذلك تمثل كل القطاعات وقد ارتفعت النسبة في القطاع الريفي لاعتبار أن القليوبية محافظة ريفية بالأساس، مما يبين آثر اختلاف القطاع على نسبة المشاركة.

الديانة:

يضم المجتمع المصري جماعتين دينتين هما: الجماعة المسلمة وتشكل الأغلبية والجماعة المسيحية وتشكل أقلية، غير أن هناك تلاحم مستمر ووحدة وطنية بين المسلمين والمسيحيين، كما أن هناك شراكة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ولم يكن هناك فصل داخل المجتمع في التعامل على أساس الدين، فنجد المسيحيين قد احتلوا ارفع المناصب (وزراء) حيث أن الإسلام يتيح مكاناً رحباً في إطاره لأصحاب الديانات الكتابية وخاصة المسيحيين على أنهم اقرب مودة للمسلمين، وقد ظهر التعاون والتلاحم ووحدة الهدف في العديد من القضايا والثورات المصيرية في المجتمع وظهر اتحاد الهلال مع الصليب، وشعار الدين لله والوطن للجميع وبهذا يتجلى التعاون في القضايا السياسية بصورة أساسية

جدول (5)

يوضح توزيع العينة على أساس الديانة

الديانة	العدد	النسبة المئوية
مسلم	٤٤٠	% 87.9
مسيحي	60	% 12.1
المجموع	500	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق نجد أنه قد تم الأخذ في الاعتبار تمثيل المسلمين والمسيحيين في عينة البحث، لتصل نسبة المسلمين إلي 87.9 % من إجمالي العينة، والمسيحيين 12.1 % منهم، وهذه النسبة تقترب من أعداد أو نسبة المسلمين والمسيحيين في محافظة القليوبية بشكل عام.

رابعا: **إستخلاصات أساسية**:

- تأتي أهمية معالجة قضايا المشاركة والممارسة السياسية للمرأة انطلاقا من الوزن النسبي لها في ضوء حجم السكان في المجتمع المصري، مع تعاظم تيار الحركات المنادية بتفعيل دور المرأة سياسيا بل واعتبار مشاركتها وأحوالها الصحية والاجتماعية من ابرز مؤشرات التنمية البشرية، كما ترجع هذه الأهمية أيضاً إلي ما أكدته بعض الدراسات السابقة من أن المرأة المشاركة سياسيا اكثر حساسية للتغيرات التي تطرأ علي المجتمع والأقدر على التجاوب معها بفاعلية من المرأة التي لا تهتم بالمشاركة السياسية.

- كما ترجع أهمية الدراسة الراهنة أيضاً لأهمية الدور الذي تلعبه المشاركة السياسية للمرأة، وما يرتبط بتلك المشاركات من مستويات للوعي تنعكس من خلال مجموعة من الممارسات العملية على الأسرة والشباب والمجتمع بشكل عام. حيث تشكل مؤشرات المشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص انعكاس مباشر للتاريخ السياسي للمجتمع في لحظة تاريخية معينة.

- تكمن إشكالية الدراسة الراهنة في الاهتمام المتزايد بالمشاركة السياسية للمرأة كرد فعل لإثارة قضايا حقوق المرأة في العالم، ورد فعل جزئي أيضاً للمؤتمرات العالمية والاتفاقيات الدولية في هذا الإطار، واعتبار أوضاع المرأة مؤشرا أساسيا من مؤشرات الحكم على مستوى التنمية داخل الدول.

- تنطلق الدراسة الحالية من ملاحظة أساسية، مؤداها أن وجود المرأة داخل المجالس التشريعية المصرية، ومشاركتها السياسية بصورة رسمية، كان ولا يزال محدودا إلي حد كبير، ولا يتفق مع النسبة العددية الحقيقية لها في المجتمع، ولا يعكس درجة تأثيرها الفعلي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، أو حتى

السياسية في المجتمع، الأمر الذي يتطلب ضرورة التوصل إلي مجموعة من السياسات والآليات الملائمة والتي يجب الارتكاز عليها لخلق تلك المشاركة وتطويرها بما يتفق مع تحديات المرحلة الراهنة والوصول بها إلي الفعالية المطلوبة والقادرة على تحديث المجتمع المصري.

- تحاول الدراسة الراهنة قياس أبعاد المشاركة السياسية للمرأة المصرية في محاولة للكشف عن عوامل انحسارها أو مقومات دعمها كخطوة أساسية لرفع مؤشرات تلك المشاركة والعمل على تحقيقها وفي سبيل ذلك تطرح الدراسة مجموعة من دلالات تحاول الإجابة عليها من خلال التحليل الإحصائي والدراسة الميدانية.

- الدراسة الراهنة تتبع وتحليل أبعاد المشاركة السياسية للمرأة المصرية مع محاولة تحليل أبعاد الواقع الاجتماعي المصري تحليلا سوسيولوجيا في محاولة لفهم أبعاد تلك المشاركة وتحديد اهم المعوقات التي تواجهها، واستبيان افضل الفرص التي يمكن أن تستثمرها بشكل علمي وموضوعي يمكن أن يسهم في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية بشكل خاص ووضعها في أولويات أجندة التنمية بشكل عام.

الفصل الثالث

المشاركة السياسية للمرأة المصرية

رؤية سوسيوتاريخية

تمهيد:

أولا: المرأة المصرية رؤية سوسيوتاريخية.

ثانياً: مؤسسات دعم المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

ثالثاً: الاطار الدستوري والقانوني للمشاركة السياسية للمرأة المصرية.

رابعاً: مؤسسات دعم المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

خامساً: الجهود التشريعية لدعم مباشرة المرأة حقوقها السياسية:

سادساً: استخلاصات أساسية.

تمهيد:

انتبهت المرأة المصرية منذ قديم الأزل إلي أهمية مشاركتها السياسية كحق أساسي من حقوقها. والتاريخ المصري يحفل بالعديد من النماذج النسائية المشرفة. والتي لعبت دورا بارزا في إثراء حركة المجتمع من جوانبها المتعددة الثقافية والسياسية والاجتماعية.

وإذا نظرنا إلي المرأة المصرية في التاريخ الحديث للمجتمع المصري. نجد أنها منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد شاركت في الجهود الشعبية التي بذلت ضد الاستعمار. ففي عام 1881 لعبت دوراً مستتراً في الثورة العرابية. من خلال جمعيتي حلوان ومصر الفلاح [1] . حيث كانت النساء تقمن بدورا هاماً في الاتصالات. وتوصيل الرسائل بين الثوار دون أن يفطن الاستعمار لهذا النشاط. والمتتبع لحركة ومسيرة المرأة المصرية نجد أنها ارتبطت دائما بمسيرة التنمية في مصر كجزء لا يتجزأ من حركة المجتمع وتطوره. وكذلك تطورها الذاتي كنوع اجتماعي يسعى على التقدم في إطار مسيرة هذا الوطن، حيث نجد دائما حالة من التناغم ترتبط بين مطالبها وبين مطالب كل المصريين. كما تربط أيضاً بين أوضاعها وأوضاع كل المصرين كما ارتبطت أيضاً مطالب المرأة المصرية بالمحيط العالمي الذي تتحرك فيه وتتفاعل معه. فالإطار القانوني الحقوقي العالمي الذي تتحرك في جنباته الأن بدا مع الإعلان العالمي لحقوق الأنسان عام ١٩٤٨

([1])بورسيل جيرمين. المرأة في الحياة المهنية. مطبوعات اليونسكو. ١٩٨٤. ص 18 .

ومع الاتفاقية الخاصة بحقوق المرأة السياسية الصادرة من الجمعية العامة لأمم المتحدة عام ١٩٥٢ حيث تتفاعل خبرات تاريخ المرأة المصرية مع الخبرات المتراكمة عبر تاريخ كفاحها ومع المناخ العالمي الذي تتحرك في إطاره.

أولا: المرأة المصرية: رؤية تاريخية تحليلية

إذا ما استعرضنا تاريخ المرأة المصرية عبر المراحل التاريخية المتعاقبة. نجد أنها كانت مشاركة وفاعلة على مداره الطويل كما أنها كانت تتمتع بدرجة عالية من الاحترام والإجلال.

كما أن الموروثات الثقافية ونتائج عمليات التنشئة وخبرات الممارسة. لا تعكس فقط صراع النوع بين الرجل والمرأة. وإنما تعكس أيضاً في فترات معينة في التاريخ المصري كيف ارتبطت دائما حركة المرأة بحركة المجتمع. حينما ترقى أوضاع المجتمع المصري ترقى أوضاع المرأة. وحينما تتدهور أوضاعه تتدهور أوضاع المرأة أيضا.

وقد كانت المرأة المصرية اكثر نساء العالم حظا في الحضارات القديمة. فلم تكن ولادة الأنثى حدثا مقيتا للمصريين. وأنما كان مصدرا لسعادتهم. ويبدو ذلك بوضوح من الأسماء التي كان يطلقها المصريون القدماء على الأنثى المولودة مثل "وبت نفر" أي قدوم السعد أو "وش السعد" ومثل "نحنتي" أي "ما كنت أتمناه" ومثل "حنون سن" أي "سيدتهم" أو كما يطلق عليها الفلاحون الأن "ستهم".

ولهذا فقد عرف المصريون القدماء مبدأ مساواة المرأة بالرجل. وفي هذا المعنى يقول المؤرخ الإغريقي "هيرودوت" أن النساء عندهم (أي عند المصريين) يرتدن الأسواق ويمارسن التجارة اسوه بالرجال (1) .
ويقول ديدور الصقلي "جرى العرف عندهم (أي عند المصريون) على أن يكون للملكة من المجد اكثر مما للملك. بل للمرأة بين سواد الناس حق القوامة على زوجها.

وكانت المرأة تتساوى مع الرجل في كافة المجالات بما في ذلك الوظائف الأساسية. بل كانت هناك في مصر القديمة فرعونات. أي ملكات. مثل نفروسيك ونيتوكرس. كما عملت المرأة المصرية القديمة كوزيرة وكاهنة (2) . وهكذا عرفت مصر القديمة المرأة في المشاركة المجتمعية في كافة صورها السياسية والاجتماعية.
ففي الحضارة الزراعية النهرية العريقة. كانت شريكة أساسية في زراعة الأرض. مصدر الحياة الأساسية للمصرين. ثم في التجارة امتلكت المرأة المصرية حظا خاصا وسط نساء الحضارات الزراعية القديمة. كان ذلك في إطار ازدهار الدولة المصرية القديمة وحضارتها. ثم بدأ التراجع مع تعرض مصر إلي تلك الغزوات التي

([1])أمينة شفيق. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المرأة المصرية – مواقع القيادة. المجلس القومي للمرأة. مارس ٢٠٠٨.

([2])هدى الصدة. عماد أبو غازي. مسيرة المرأة المصرية علامات ومواقف. مطبوعات المجلس القومي للمرأة. القاهرة. ٢٠٠٦. ص ص 22-28.

لم تنل من استقلال مصر فحسب وإنما نالت من حقوقها وأوضاعها الاجتماعية القديمة.

واستمر هذا التردي في أوضاع المرأة المصرية مع تعاقب الغزوات وتنوع المحتلين. إلي أن وصلت إلي أسوأ صور التردي والانهيار في ظل الدولة العثمانية. حيث تردت أوضاع المرأة المصرية بشكل خاص وأوضاع المجتمع المصري بشكل عام.

ولم تنهض أوضاع المرأة إلا في العصر الحديث مع نهضة مصر الحديثة في عهد حكم محمد على ابتداء من ١٨٠٥. حيث تفاعل المصرين بقوة مع عوامل تلك النهضة والتي طبعت دورا هاماً في حياة عددا وفيرا من المثقفين المصريين (1) . كما أنخرط فيها بقوة عدد من علماء الدين الإسلامي وقد كانت دائما قوة تدين المصريين المسيحيين والمسلمين تلعب دورا هاماً في الحفاظ على أوضاع جيدة للمرأة. حيث أعلت الأديان دائما من قيمة الأنسان وأرست مبادئ المساواة بين البشر. إلا أن الخروج عن التفسير الصحيح للدين في فترات لاحقة كان سببا في تردي الأوضاع الثقافية والاجتماعية والدينية بدرجة كبيرة. إلا أن العلماء المسلمين في فترة النهضة وضعوا بذرة الثورة الفكرية النهوضية على الأوضاع المتردية وحرصوا على التمسك بصحيح الدين وتفسير نصوصه بما يتفق وحكمة التشريع. وعلى هذا النحو بدأت حملة التنوير التي تضمنت الحرص على التمسك بالقيم الدينية الصحيحة التي تعلي من شأن المرأة وقيمة الأنسان.

ومن هنا فأن الحديث عن نهضة مصر الحديثة منذ عهد محمد على هو حديث عما يسمى في الأدبيات السياسية بالمسالة المصرية (2).

ومن ثم برزت أهمية دراسة أحوال المرأة المصرية في إطار سياسي واقتصادي واجتماعي شامل. فهي حاضرة على الدوام في كافة مراحل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ودراسة أحوال المرأة في هذا الإطار الشامل يدخلنا في دراسات منوعة هامة تتعلق بالدولة والدين والمجتمع المدني.

حيث أن التتبع التاريخي لذلك الاهتمام بقضايا المرأة. والإسهامات حوله يؤكد أن التصدي لتلك القضايا كان في عمومه. اجتهادا عاما لمثقفين أو مفكرين لا يمثلون حقلا معرفيا معيناً. ولا يتبعون تخصصاً علمياً محدداً. سواء على المستوى العالمي أو المحلي. وأن الطابع الغالب على شكل التصدي لقضايا المرأة. كان النزوح إلي منحها حقوقاً تدريجية بشكل يقلل – إذا ما استخدمنا مصطلحات الحاضر – من هامشيتها. وأن ذلك الاهتمام. كما هو الحال في كافة قضايا وظواهر وربما حياتنا جميعا. قد بدأ في الغرب الرأسمالي. ثم امتد اثره محلياً بعد حين.

---

(1)احمد أبو زيد. المرأة والحضارة. مجلة عالم الفكر. المجلد السابع. العدد الأول. ١٩٧٥. ص ص ٦٨ – 82.

(2)إجلال خليفة. الحركة النسائية الحديثة. القاهرة. المطبعة الحديثة. ١٩٧٣. ص ص ١٦ – ٢١.

وقد كانت أجندة عمل المرأة المصرية الحديثة تدور دائما حول حقها في المساواة مع الرجل في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية.

ولم تكن الدولة بدورها بعيدة عن مسالة المرأة. فهي قد خولت للمرأة حقوقها وحرمتها من حقوق أخرى. وبالتالي فأن عليها دورا هاماً لتلعبه في سبيل إقرار مساواتها بالرجل.

فقد كانت قضايا المرأة في البداية مرتبطة بقضايا التعليم، والتوظيف، وقوانين الزواج، ورعاية أبناء الطبقة الوسطى، ولم تكن مهتمة في البداية بمشاكل نساء الطبقة العاملة.

والمفارقة أن من تولى نشر هذه الأفكار وبدا الدعوة إلي تحرير المرأة هم الرجال. ولعل هذا ما حدا بسامية الساعاتي أن تسمى تلك المرحلة بفترة نيابة الرجال التي تحددها بأنها الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد كان دور المرأة المصرية فيها دورا غير قوي بالدرجة المطلوبة في بدايتها. أما الرجال وهم الممثلون في شخصيات رفاعة رافع الطهطاوي. ومحمد عبده، وقاسم أمين، وعبد الله النديم.. الخ. فكانوا أول من رفعوا لواء تحرير المرأة. مما شجع النساء بعد ذلك على الانخراط في تلك المطالب في الفترة منذ بدايات القرن العشرين

ومن جهة أخرى فقد كان لفتح باب البعثات المصرية إلي أوربا والانفتاح الفكري على الثقافة الغربية. التي سبق لها أن استفادت بدورها من الثقافة العربية إبان الفتوح الإسلامية في الأندلس. اثره الواضح على قادة حركة التنوير في مصر ومن بينهم بعض رجال الأزهر الشريف الذين استفادوا فائدة عظيمة من هذا التواصل الحضاري في ذلك الوقت.

والواقع أن الدعوات الأولى إلي تحرير المرأة المصرية رغم ريادتها في زمانها لم تكن مجرد انعكاس لاحتكاك روادها بالثقافة الغربية. وانبهارهم، أو اقتناعهم بنموذج الحداثة الأوربية فحسب، بل كانت أيضاً – وربما أولا – استجابة لظروف اجتماعية واقعية، منها ضرورة تأثر المرأة بالنزعة التحررية الثورية، ومناخ الاستقلال الذي ملأ المجتمع المصري بأثره خلال تلك الفترة (1)

وهكذا بدأت المرأة كفاحها المشروع نحو المساواة والقيادة في عصر التنوير الذي بدأ في مصر في القرن 19 حتى صدور دستور 1923 في الربع الأول من القرن العشرين.

واستمر كفاح المرأة بعد صدور هذا الدستور وبداية المرحلة الليبرالية مطالبة بحقها في التعليم والعمل والمشاركة السياسية. أي مطالبة بالمساواة مع الرجل.

([1])نادية حامد قورة. تاريخ المرأة في الحياة النيابية في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٩٦. ص ص 22-23.

فلم يكن من قبيل المصادفة أن أحداث ثورة 1919 هي ذاتها التي شهدت بداية خروج المرأة بقوة بعد أن شاركت الرجل في التظاهر والهتاف ضد الاستعمار وتلقت رصاصاته بقوة ووطنية فمنذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٢. حيث لعبت رائدات الحركة النسوية المصرية أدواراً رئيسية في النضال الوطني المجاهد للحصول على الاستقلال جنبا إلي جنب مع الرجال الوطنين، .فكانت إرهاصات حركة النساء المصريات قد اتخذت أشكالاً عدة من بينها الإقبال على التعليم الجامعي بمختلف التخصصات، وما صاحب ذلك من مناخ عام يدعوا إلي تعليم حديث متجسدا في تأسيس جامعة أهلية مع ؟؟؟؟؟ العشرين، حيث كانت ملامح نهضة بنائية ثقافية لمجتمع مصري جديد في طور التشكيل (1) وباتت المرأة المصرية تحاول أن تأخذ مكانها في ظل ذلك المناخ المواتي.

والواقع أن إسهامات قاسم أمين، ورفاعة الطهطاوي، ومحمد عبده، وغيرهم من المفكرين تعكس ذروة الفكر المصري أنذاك، والذي تمثل في الرد على سؤال الحضارة بالجواب التوفيقي بين التراث والعصر (2) حيث ادرك هؤلاء الكتاب والمفكرين أن قضية المرأة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية داخل كل بنية اجتماعية، كما أن لها أبعادا ذات طبيعة إنسانيه تتجاوز حدود النسبية المجتمعية الخاصة، بالإضافة إلي بعد خاص تتميز به المجتمعات العربية الإسلامية، وهو بعد الدين باعتباره مرجعية شرعية وقانونية إلي جانب أنه مرجعية أخلاقية وروحيه أيضاً.

ومن هنا فإذا نظرنا إلي هذه المرحلة على مستوى المجتمع المصري، نجد أن التعليم كان يمثل قضية مهمة بصورة خاصة، باعتباره عنصرا حيويا لبلوغ المكانة الاجتماعية، واحترام الذات، حيث أدى الجدل حول التعليم إلي إعادة النظر بشكل كامل في طبيعة دور المرأة في المجتمع كزوجة وأم حيث سعى تحرير المرأة إلي تحقيق المساواة في المعاملة في إطار الواقع الاجتماعي القائم دون محاولة تغييره، وكان التحرر هو الهدف في تلك الفترة من خلال محاولة سن تشريعات تمنح المرأة مزايا مادية، مثل حق التصويت، والمساواة مع الرجل في فرصه الالتحاق بالتعليم على كافة مستوياته، حيث اعتمدت نظرية تحرير المرأة على المفهوم الليبرالي للذات باعتبارها مستقلة وقادرة على تقرير مصيرها، وعلى تحقيق طاقاتها الكامنة في إطار الظروف الاجتماعية السليمة.

وقد اتخذت المرأة في مطالباتها بالمساواة طريق الكفاح من خلال الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني التي أتيحت لها فرصة المشاركة بها في المرحلة الليبرالية بصفة خاصة بعد أن تعثرت جهودها في سبيل الحصول

---

(1)احمد زايد "المرأة المصرية بين خطاب التحرير والواقع. في "المرأة وقضايا المجتمع"، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.

(2)غالي شكري. ثقافة النظام العشوائي. تكفير الفعل وعقل التكفير: كتاب الأهالي رقم 50. نوفمبر. ١٩٩٩. ص ٣٦.

على حقوقها السياسية في هذه المرحلة.

واستمرت أحوال المرأة المصرية في مسيرتها متناغمة مع الحركة المجتمعية في مصر حيث كتبت زينب الفواز في مجلة النيل عن عدم وجود موانع شرعية لعمل المرأة في مجالات الرجال، وأكدت نبوية موسى على حق المرأة في العمل. وهكذا أصبحت قضايا المرأة محل اهتمام جريدة فتاة الشرق عام ١٩٠٦ وجريدة ترقية المرأة عام ١٩٠٨ وجريدة فتاة النيل عام ١٩١٣.[1]

وقد شاركت المرأة المصرية من الطبقات الاجتماعية العليا في تأسيس المنظمات التطوعية والمشاركة في المجتمع المدني. فقد أقامت الأميرة "عين الحياة " عام ١٩٠٤ مستوصفا اصبح فيما بعد "مبرة محمد علي " وأنشأت " هدى شعراوي " عام ١٩٠٦ ملعبا رياضيا خاصا بالسيدات لم تقصد به مجرد إصلاح القوام. وإنما تجميع الفتيات داخل الأسوار لمناقشة قضاياهم. كما أنشأت أيضاً عام ١٩٠٩ جمعية المرأة الجديدة.

وتستمر أحوال المرأة المصرية في مسيرتها متناغمة مع الحركة المجتمعية في مصر لتصل إلي نقطة التحول الكبير في حلقة هامة من التاريخ المصري الحديث وتخرج قيادة نسائية رابعة. تتجه إلي تجميع جماهير النساء لتلتحم بثورة ١٩١٩ وهي تعلم أن حريتها كإمراه لا تتحقق إلا بتحرير وطنها في نقطة التحول هذه وهي هدى شعراوي. حيث اتجهت إلي الجماهير النسائية المتاحة أمامها في تنوعها العام مسلمات ومسيحيات في الاستقلال. وكانت حركة مقبولة ومشاركة مرحب بها من كل المصريين لأن الثورة هي في الأساس " جماهير " بجانب كونها عناصر أخرى هامة. وفي حالة خروج الرجال من مثقفين وطلبة وفلاحين وعمال وموظفين وحرفيين وأصحاب أملاك. فلماذا لا تخرج المرأة لتساهم في إشعال الثورة ؟ [2]

وتقود هدى شعراوي مسيرة المرأة في الثورة وتستمر إلي ما بعدها عندما تنجح في اللحظة المتاحة والمناسبة. فيما أخفقت فيه الأخريات السابقات. في انتزاع حق التعليم العام للمرأة المصرية بدءا من عام ١٩٢٣. حيث كان نظام التعليم العام قد استقر وكانت الجامعة قد وقفت شامخة تسمح للمرأة بحضور محاضراتها العامة. فأخذت المرأة المصرية حقها في التعليم العام. الابتدائي والثانوي. ولحقت بمجال تنشئة وتكوين هام. اثر في استمرار مسيرتها لاحقا. ولكنها حصلت على الحق منقوصا وغير كامل إلي أن طورته واستفادت منه وتغلغلت في تخصصاته. حتى أصبحت جزءا متكاملا فيه واستندت عليه في طرح قيادات نسائية مهنية عديدة احتلت مواقع عديدة متنوعة. تنفيذية وإدارية. ولاحقا سياسية.

([1])بث بارون. النهضة النسائية في مصر. الثقافة والمجتمع والصحافة. ترجمة لميس التقاش . المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. ١٩٩٩. ص ص ٣٨ -٣٩.

([2])أحمد ثابت. المشاركة السياسية للمرأة بين الذات والموضوع في الأسرة المصرية وتحديات العولمة. احمد زايد. محرر مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب. جامعة القاهرة. ٢٠٠٣. ص ٤٢-٤٨.

حينذاك، أي عام 1923. لم ترتفع أصوات المعارضة. كما ارتفعت خشنة رديئة في مواجهة قاسم أمين عام ١٨٩٩. لأن البلاد كانت في عام ١٩٢٣ في حالة ثورية تسعى لالتقاط مكاسب وطنية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد ثورة عام ١٩١٩ وبعد تحرك المصريين لتشكيل لجنة الصناعة عام ١٩١٧ وما تمخض عنها من تحرك لإنشاء بنك مصر ويستمر الحراك السياسي العام وتشارك المرأة المصرية في حملة مقاطعة لجنة ميلز البريطانية وفي المطالبة بعودة سعد زغلول ورفاقه، ثم في استقباله عند عودته في ميناء الإسكندرية ثم في تشجيع المصريين في المساهمة لتأسيس بنك مصر. أول بنك وطني خالص، واستمرت تنتظر إعلان أول دستور مصري. ويصدر دستور ١٩٢٣ ومعه الاستقلال المشروط في التحفظات الأربع المعروفة. غير مقر للحقوق السياسية للمرأة.

فالوطن يخرج من ثورته باستقلال منقوص. والمرأة المصرية تحصل هي الأخرى على حق واحد ولكن منقوص.

حتى ذلك التاريخ كانت الحقوق السياسية للمرأة قد أقرت في بلدين اثنين فقط. فنلندا عام ١٩٠٦. الولايات المتحدة الأمريكية عام 1920. [1]

وقد اكتسبت قضية المرأة تأييدا كبيرا. وأخذت تجتذب اهتمام الكثير من رجال الفكر والسياسة. ونخص بالذكر منهم "سعد زغلول الذي كان يرى أن التربية السياسية للنساء يجب أن تعدها الشعوب كأول دور من أدوار الحضارة. والذي خطب في وفد من النساء الوطنيات في أعقاب حصول البلاد على استقلالها قائلاً: إنني من أنصار تحرير المرأة. ومن المفترض أنه بغير هذا التحرير لا نستطيع بلوغ غايتنا ويقيني هذا ليس وليد اليوم. بل هو قديم العهد. فقد شاركت منذ أمد بعيد صديقي المرحوم "قاسم أمين". أفكاره التي ضمنها كتابه الذي أهداه إلي (المرأة الجديدة). فضلا عن أن الدور الذي قامت به المرأة المصرية في حركتنا الوطنية. كان عظيما ونافعا، فاستمرارهن إذن في العمل الذي بدأن فيه شيء هام وأنا ضامن لهن النجاح التام [2]

على أن الملاحظ لميلاد الحركة النسائية الحديثة في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 يجد أن رائدات العمل النسائي قد صغن خطابا نسويا قوي في التطور محاولا أن يجد له مكانا داخل خطابات التحديث الإسلامية، والوطنية والمدنية، المتداخلة، فقد ركزت الرائدات النسويات على نيل الاستقلال الوطني من بين براثن الحكم الاستعماري، وعلى تقوية دولة حديثة تركز الاهتمام على ممارسة حق المواطنة– أي على ممارسة

([1])هشام صادق. محاضرة عامة القيت بمكتبة الإسكندرية. في 2006/3/16. ضمن فعاليات المؤتمر السنوي للمجلس القومي للمرأة. مطبوعات المجلس القومي للمرأة. ٢٠٠٨. مواضع متفرقة.

([2])أمال السبكي. الحركة النسائية في مصر ما بين ثورتين. 1919-1952. الهيئة العامة للكتاب. ١٩٨٦. ص ص ٥٢ – ٥٨.

النساء والرجال معا لها. وقد أضفت رائدات الحركة النسوية على خطابهن الخاص قوة وقدرة شرعية نابعة من تحديث الممارسات الإسلامية والوطنية المدنية. وحتى هذا اليوم أكدت الحركة النسوية المصرية أبعادها الإسلامية والوطنية معا.

كما كانت حركة وطنية مدنية شملت النساء المصريات مسلمات ومسيحيات معا، وكانت مدنية لأن قاعدتها لم تكن طائفية، فمع احترام الرائدات المصريات للتباين في الدين فقد رفضن أن يسمحن بأن يكون الدين عامل تفرقة. وكانت الحركة النسوية في ذلك الحين. برغم مطالبها المتنوعة. حركة وطنية شاملة حيث اقتصرت على النساء من الطبقتين الوسطى والعليا. إلا أنها استهدفت أن تكون حركة شاملة وفقا لمطالبها وأهدافها. فكانت مطالبها السياسية تستهدف تحقيق السيادة الوطنية. أما مطالبها الاجتماعية فاهتمت بقضايا اجتماعية، واقتصادية عامة، في مقدمتها قضايا المساواة في حق التعليم، في كافة مراحله. إلي جانب المناداة بزيادة الخدمات الاجتماعية. بالإضافة إلي المطابة بحق الاقتراع للنساء المتعلمات، ثم نادين بإصلاح قانون الأحوال الشخصية وخصوصا ما يتعلق بتعدد الزوجات وأمور الطلاق، ومع تأكيدهن على تحقيق ذلك من خلال (روح الدين) حتى يمكن للعدالة والسلام أن يسودا داخل الأسرة المصرية، وقد حاولت النساء خلال تلك الفترة تحقيق مطالبهن من خلال أنشاء الكيان اللازم لحركتهن النسوية الجديدة، من خلال الاتحاد النسائي المصري. وما يرتبط به من مطبوعات وتجعله ألية أساسية لتحقيق. الارتباط الرسمي مع الحركة النسوية الدولية.

في ظل هدا المناخ أيضاً برزت للنساء ثقافة عامة جديدة، حيث عبرت النساء عن نسويتهن في مجموعة كتب و مقالات نشرت في الصحافة العامة، التي وصلت إلي جمهور القارئات. والقارئين فأنتجت الرائدات النسويات المصريات اهم كتابين نسويين ظهرا في تلك الفترة، وهما مجموعة كتب ومقالات باحثة. البادية فكان كتابها (النسائيات) الذى نشر عام ١٩٠٩. وبحث نبوية موسى العلمي (المرأة والعمل) عام ١٩٢٠ [1] ، وفي عام ١٩١٥ الذي تلي وفاة زينب فواز (•) أعيد نشر مقالاتها وبحوثها (الرسائل الدينية) الذي سبق نشرة عام ١٨٩٧. حيث أشارت فيه إلي أن أدوار النوع مبنية اجتماعيا وليست مقضيا بها بحكم الطبيعة أو بأمر إلهي مقدس.

وجادلت في ذلك نبوية موسى وباحثة البادية أيضاً حيث اكدن على أن النوع الاجتماعي يخضع لتكييف المجتمع وتعريفه. حيث رفضت نبوية موسى وباحثة البادية فكرة الفروق الطبيعية في تفضيل النوع. حيث

([1]) عبد الوهاب المسيري "الأنسوية ما بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الأنثى، رؤية معرفية مقال في القاهرة، مجلة الفكر والفن المعاصر. العددان ١٧٨-١٧٩. سبتمبر، أكتوبر. ١٩٩٧

(•)زينب فواز من الأقليات الذين عاشوا في مصر في ذلك الحين حيث كانت من اصل سوري ولكنها مقيمة في مصر .

أرجعت عدم المساواة للنوع من الناحية الاجتماعية في محاضرة مخاطبة النساء إلي النظرة الاجتماعية براه الدين والإسلام من ذلك (1).

وقد كان أول إفصاح علني عن المطالب النسوية للمصريات في عام ١٩١١، أثناء مؤتمر وطني عقده الرجال الوطنيين المسلمين في إطار المؤتمر الوطني المصري المنعقد في مصر الجديدة، ومنعت العادات الثقافية السائدة باحثة البادية من الظهور في اجتماع للرجال، فأرسلت بعدد من المطالب التي تجيش طاقات نصف الأمة وبصوت رائدة وطنية نسوية مصرية، واجهت باحثة البادية المستعمرين البريطانيين، وفي نفس الوقت خاطبت النظام الأبوي المصري قائله: يجب أن يتاح للنساء كل فرص التعليم، ويجب أن يكن قادرات على شغل وظائف جديدة، وأن يدخلن في مجال الأعمال المهنية، كما يجب علي النساء أن يستعدن حقهن في المشاركة في العبادة الجماعية في المساجد، كما كان الأمر عليه منذ بزوغ امه الإسلام (2) .

وفي نفس العام الذى وضعت فيه المصريات مطالبهن النسوية في جدول أعمال المؤتمر الوطني المصري. واجهن لأول مرة النسويات الغربيات في عام ١٩١١ عندما زارت اثنتان من قائدات التحالف الدولي للنساء بحق الاقتراع مصر حيث كانت النسويات الغربيات يظنن أن عليهن أن يوقظن النساء الشرقيات للتفتح على الحركة النسوية. فوجدن نساء مصر من بنات الطبقتين العليا والوسطى كانت قد سعين بالفعل في خلق ثقافة وطنية ووعي نسوي. حيث كن نشطات في مجال الأعمال الخيرية الاجتماعية، محاضرات ومستمعات للمحاضرات رائدات للحياة .المجتمعية ومكتسبات لمواقع في الصحافة والتعليم. وقد أبلغت كايش وجاكوبز مؤتمر التحالف المنعقد في بوداست عام ١٩١٣ أنهما وجدتا تحرير المرأة على دربة في مصر . (3)

وفي نفس العام الذى نشرت فيه نبوية موسى رسالتها الوطنية النسوية في الإسكندرية كونت النساء في القاهرة منظمة سياسية. في 12 يناير ١٩٢٠ اجتمعت النساء مرة ثانية في كاتدرائية سان مارك حيث أنشأن لجنة الوفد المركزية للسيدات. واختيرت هدى شعراوي رئيسة للجنة. وقد أخذت لجنة السيدات الوفديات على عاتقهن مهاما قوية أثناء النضال للحصول على الاستقلال. حيث ادرن الشئون المالية ورفعن المعنويات. ودعمن اضطرابات العمال ونظمن المقاطعات. وبعن اسهم بنك مصر وجمعوا المال. وباعوا الحلي لتمويل النضال. حيث لعبت هذه اللجنة دورا هاماً في توسعه القاعدة الشعبية المساندة للوفد. كما دعمت اللجنة روابطها مع جمعيات النساء الكائنة في الإقليم.

([1])مارجو بدران. رائدات الحركة النسوية المصرية والإسلام. ترجمة علي بدران. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. 2000. ص ص ٥٧ –٥٨.

([2])مورنام. الموجة النسوية الثنائية في (النسوية وما بعد النسوية) ترجمة أحمد الشامي. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. 2002. ص ٨٢.

([3])حليم بركات "النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية" "في ندوة" المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية " مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ط ٢ 1986

وإذا ما تتبعنا حركة المرأة المصرية قبيل إعلان دستور ١٩٢٣ نجد أنها انتقلت إلي مرحلة الهيكلة التنظيمية لنشاطها. حيث أعلنت في يناير ١٩٢٠ تأليف لجنة الوفد المركزية للسيدات المصريات (في طليعتها هدى شعراوي وشريفة رياض ونعمت حجازي وإحسان احمد واستراويصا) والتي تحددت مهمتها في مساعدة اللجنة المركزية للوفد المصري لاستمرار المطالبة باستقلال مصر استقلالا تاماً (1) .

أما نساء الطبقة المتوسطة في مصر فلم يشاركن في الحركة النسائية إلا في المرحلة الليبرالية التي بدأت بصدور دستور ١٩٢٣ وتميزت بكفاح المرأة عبر منظمات المجتمع المدني وكان عام ١٩٢٣ نقطة هامة في تاريخ الحركة النسائية المصرية حيث تم أنشاء الاتحاد النسائي.

حيث تعرضت المشاركة السياسية للمرأة المصرية سواء في ممارستها. أو تنظيماتها النسوية في كافة مجالات الحياة إلي بعض العمليات الاستبعادية المقصودة حيث أغفلت لجنة وضع الدستور في مارس عام ١٩٢٢ حق النساء في الانتخاب مع أن الدساتير وقوانين الأمم الراقية التي قالت أنها تعمل مسترشدة بها أعطت لها الحق بل ولم تجد المرأة ممثلات عنها في هذه اللجنة. ويبدو أن هذا الاستبعاد استمر في العصر الراهن من قبل القيادات الحزبية مع تدني نسبة ترشيح المرأة علي القوائم الحزبية.

ففى الذكرى السنوية الرابعة لأول مظاهرة وطنية نسوية (١٦ مارس ١٩٢٣) دعت هدى شعراوي عضوات لجنة الوفد المركزية للسيدات إلي منزلها لتنشئ جمعية نسوية مستقلة. حيث أنه بعد مرور شهر واحد على أنشاء الاتحاد النسائي المصري ومرور عام على الاستقلال. صدر الدستور المصري الجديد، واعلن الدستور أن المصريين متساوون ولهم حقوق ومسؤوليات مدنية وسياسية متساوية. ولم تمض ثلاثة أسابيع إلا وقد انتهكت هذه المساواة. بصدور قانون الانتخابات الذي حدد ممارسة الحقوق السياسية للذكور المصريين وحدهم وكانت تلك لحظة من خيبة الأمل والتحرر من الوهم شهدتها النساء اللاتي حاربن لتحرير بلادهن واصبحن في حينهن منبوذات كمواطنات من الدرجة الثانية (2) .

وجاء الوفد من الرجال إلي السلطة عام 1924 مكتسحا بأغلبية ساحقة في مجلس النواب. وشكل سعد زغلول الحكومة. وعندما افتتح البرلمان الجديد رسميا لم تكن النساء المصريات غائبات عن عضويته فقط بل أنهن منعن من حضور احتفالات الافتتاح. ما عدا زوجات الوزراء وكبار الموظفين.

وقد سعت بعض المصريات للحصول على الحقوق السياسية فكتبت منيرة ثابت تقول أنى باسم المرأة المصرية أطالب الحكومة ببيان رسمي في هذا الموضوع. أما أن تعلن أن مبادئ الميثاق الدولي مهزلة سياسية

([1])عمرو هاشم. الأداء التشريعي للمرأة المصرية. رواق العربي. السنة الأولى. ع ٢. ص ص 29-31.

([2])عبد الحميد الأنصاري. الحقوق السياسية للمرأة. رؤية تحليلية فقهية. القاهرة. دار الفكر العربي. 2000. ص ص 65-66.

وأما أن تتخذ مع السلطة التشريعية الإجراءات اللازمة لتصحيح هذا الوضع الشاذ بحيث لا تجري في مصر انتخابات دون أن تكون المرأة فيها ناخبة وعضوه ممثلة لمصدر السلطات (1)

كما تم تأسيس عدد من التنظيمات الأخرى، منها. ما الفته درية شفيق باسم اتحاد النيل السياسي الذى كان من أهدافه السعي لتقرير حقوق المرأة الدستورية والنيابية في الأمة. لتمكنها من الدفاع عن التشريع الذى يكفل لها تلك الحقوق(2).

وتظاهرت لجنة الوفد المركزية للسيدات مع الاتحاد النسائي المصري أمام البرلمان عند افتتاحه. واعددن لافتات باللغتين العربية والفرنسية تحمل مطالب وطنية نسوية جمعتها فتيات جمعية المرأة الجديدة. وزرعن بها الطريق أمام البرلمان ذهابا وإيابا. كما وزعت اللجنة والاتحاد نشرة عنوانها " مطالب النساء المصريات " على أعضاء البرلمان وكبار موظفي الحكومة. على أنها دليل وطني نسوي لإعادة بناء الدولة المصرية والمجتمع المصري. وعندما تجاهل الملك مطالب النساء في خطبة العرش بعد ذلك بقليل. أرسلت هدي شعراوي احتجاجا إلي سعد زغلول. والوزارة. ومجلس الشيوخ. ومجلس النواب.

وعلى الرغم من أن لجنة سيدات الوفد المركزية تحت قيادة هدي شعراوي استمرت خارج النظام الرسمي الحكومي. واستمرت مستغرقة في السياسات الوطنية إلا أن هدى شعراوي ونساء أخريات اختلفن مع رجال الوفد تحت زعامة سعد زغلول على وضع السودان. معبرات عن موقفهن وتأكيدهن على ألا ينفصل السودان عن مصر. بينما كانت قيادة الذكور على استعداد للتفاوض مع البريطانيين. وسجلت النساء احتجاجهن الخاص بالسودان بمقاطعة جديدة ضد البريطانيين. في اجتماع عام للنساء في بيت هدى شعراوي. إلا أن خطاب هدى شعراوي لسعد زغلول في هذا الشأن والذي أرسلته إليه مطالبة إياه بالتخلي عن الحكم والذي نشر في جريدة الأخبار في ذلك الحين أدى إلي قطع العلاقات بشكل يستحيل إصلاحه. واستقالت هدى شعراوي من رئاسة لجنة سيدات الوفد ثم توالت الأحداث بعد ذلك إلى أن استقال سعد زغلول من رئاسة الوزراء (3) .

ومنذ عام ١٩٢٤ عبرت المرأة المصرية عن وجودها ونشاطها في قلب الحياة العامة كما. ذكرت هدى شعراوي في مذكراتها. حيث كانت عشرينيات القرن العشرين نقطة تحول للنسوية المصرية والتسوية الدولية

([1])علياء شكري. قضايا المرأة المصرية. بين التراث والواقع. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب. جامعة القاهرة. القاهرة. 2003. ص ١٥٨.

([2])رانيا عبد الرحمن "سياسات نبوية موسى الأخلاقية" في هدى الصدة (محررا) من رائدات القرن العشرين "شخصيات وقضايا" إصدارات ملتقى المرأة والذاكرة. ط ١ . ٢٠٠١

([3])هدى الصدة. من رائدات القرن العشرين. شخصيات وقضايا. إصدارات ملتقى المرأة والذاكرة. ط ١. القاهرة. 2001. ص ١٨٣.

بعد موقف حكومة الوفد من المرأة والذي كان بالغ الإيلام لها [1] . فتحول النشاط النسائي من نشاط نسوي مستتر إلي المضي في حركة نسوية بالغة الوضوح بداية من إعلان الاتحاد النسائي المصري عن برنامجه النسوي لأول مرة أثناء انعقاد مؤتمر التحالف الدولي للنساء المنادى بحق الاقتراع للمرأة في روما في مايو 1923. وشمل وفد الاتحاد هدى شعراوي. ونبوية موسى. وسيذا نبراوي. وشرحت هدى شعراوي في هذا المؤتمر السنوي أن المصريات ينادين باستعادة حقوقهن الضائعة. وأنهن ؟؟؟ بتراثهن الخاص. وكان هذا مشروعا وطنيا وليس مشروعا مقلدا يتطلع إلي الغرب. وشرحت نبوية موسى الأمر فقالت أن المرأة الريفية المصرية ما زالت تتمتع بحقوقها الاجتماعية. وهي تخرج من بيتها وليس على وجهها غطاء. وتشترك مع زوجها في عمليات مشترياته. ومبيعاته. ولديها فكرة واضحة عن أمور الزراعة. وغالبا ما يلجا إليها الرجل سائلا نصحها. لأنه مقتنع بأن لديها حكمة افضل من حكمته. كما أن خبراتها متساوية مع خبرته [2].

وبعد عودتها من المؤتمر بقيت نبوية موسى في الإسكندرية بينما استقلت هدى شعراوي وسيذا نبراوي القطار إلي القاهرة. وعند خروجها من عربة القطار في محطة القاهرة كشفت المرآتان حجاب وجهيهما كعمل سياسي معلن للجميع. وانفجر الحشد الكبير من النساء المستقبلات لهن بالتصفيق. وانتهي حجاب الوجه كاستراتيجية نسوية للدخول في المجال العام خطوة بخطوة. على الرغم من استمرار حجاب الوجه زيا رسميا في البلاط الملكي حتى نهاية الملكية بقيام الثورة ١٩٥٢.

وتعددت المؤتمرات التي حضرتها هدى شعراوى في الخارج بدعوة من الاتحاد النسائي الدولي، حتى أنها في باريس عام ١٩٢٦ انتخبت كنائبة للرئيسة، وفي بودابست وكوبنهاجن عام ١٩٣٩ كان لصوتها اثر في مؤتمر مونترو الذى قرر إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر [3] .

وفي عام ١٩٢٥ سافرت أول بعثة مصرية إلي الخارج (إنجلترا) وصدرت أول جريدة نسائية في مصر " المصرية " باللغة الفرنسية وراست تحريرها السيدة سيزا نبراوي. ثم تقدم الاتحاد المصري في عام ١٩٢٥ بعريضة إلي رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب نشرت في الصحافة مطالبة برفع سن الزواج إلي 16 سنة. وأيضاً بتعديل قانون الانتخاب بما يضمن مشاركة النساء في الحقوق الانتخابية وفي ١٦ مارس ١٩٣٣ تكللت جهود الاتحاد النسائي النجاح جزئيا عندما تمت الموافقة على قانون رفع سن زواج الفتيات إلي 16 سنة.

ومع أواخر الثلاثينات تحول الاتحاد النسائي المصري بقوة متزايدة في اتجاه توطين دعائم نسوية إقليمية أي

([1])مارجو بدران. مرجع سابق . ص ص 141-143.

([2])أمال السبكي. مرجع سابق. ص ص ١٨-١٩.

([3])حليم بركات. النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية. من ندوة المرأة ودورها في حركة لوحدة العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ط٢. ١٩٨٦. ص ص ١١١ -١١٣.

نسوية عربية شاملة. وكان هذا التطوير مقروناً بتأكيد القومية العربية. وادى هذا الاتحاد دورا رئيسيا في أنشاء الاتحاد النسائي العربي. الذي افتتح أعماله رسميا عام 1945 وبينما بقيت العلاقات بين الاتحاد النسائي المصري والتحالف الدولي علاقات حميمة. لا أن نقطة الارتكاز والتركيز إبان تلك الفترة كانت قد بدأت في التحول من الساحة الدولية إلي الساحة الإقليمية.

وقد عقد أول مؤتمر نسائي عربي في القاهرة في أكتوبر ١٩٣٨. ثم جاء عام ١٩٤٤ شهد تكوين الاتحاد النسائي العربي في القاهرة برئاسة هدى شعراوي. ولم ينظم الشعب صفوفه إلا حين وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في عام ١٩٤٥ وفي فبراير ١٩٤٦ أنت مذبحة الطلبة إعلانا باشتعال المعركة. وفي تلك السنوات نشطت حركة المطالبة بحقوق المرأة السياسية فكان تأليف درية شفيق " لاتحاد بنت النيل " هدفا في سبيل تقرير حقوق المرأة الدستورية والنيابية عن الأمة. وبعد تأسيس حزب النيل عام ١٩٤٨ برئاسة الدكتورة : درية شفيق. ازدادت الحركة النسائية نشاطا وقوة. واتخذت شكلا اكثر حسما عندما توجهت بمجموعة من سيدات الحزب واعتصمن في البرلمان [1] .

وبعد وفاة هدى شعراوي وباقتضاء الأربعينات فقد الاتحاد النسائي المصري حماسة النسوي السابق. وخفقت الموجة النسوية الأولى حيث أعيد تشكيل الاتحاد النسائي المصري عام ١٩٥٦ ليتحول إلي جمعية هدى شعراوي والتي توفيت ثم توقفت الحركة النسوية المستقلة النشطة في مصر تحت ضغط الدولة بعد ثورة يوليو لتتحول إلي الموجة الثانية بمفاهيمها وأدواتها الجديدة في ظل حكومة الثورة.

وكان الطابع الليبرالي لهذه المرحلة قد سمح بمشاركة توجهات أخرى في الحركة النسائية. مثل التوجه الإسلامي المحافظ (زينب الغزالي) أو التوجه الاشتراكي (أنجي أفلاطون) وأن بقيت الغلبة للتوجهات الليبرالية.

وأخيراً فقد تميزت هذه المرحلة بظهور جمعيات الدفاع عن الحقوق الخاصة بالنساء مثل الحق في المساواة مع الرجل (الحزب النسائي الوطني الذي تأسس عام ١٩٤٠ برئاسة نعمت هاشم). والدفاع عن الحقوق السياسية للمرأة (جمعية اتحاد بنت النيل التي إنشات عام ١٩٤٩). بالإضافة إلي جمعيات التنمية وتحقيق العدل الاجتماعي (الجمعيات الخيرية المتعددة التي انتشرت خلال هذه المرحلة).

وفي 12 مارس 1953م اعتصمت مجموعة من سيدات حزب بنت النيل مرة أخرى في مبنى نقابة الصحفيين واضربن عن الطعام مطالبات بحقوق المرأة السياسية كاملة، وبعد مضي عدة أيام ساءت حالتهن الصحية ونقل البعض منهن إلي المستشفى...

([1])سعيد محمد حسني. الحقوق السياسية للمرأة المصرية بين دستوري ١٩٥٦. مجلة كلية الآداب. العدد 31. جامعة المنوفية. ص ص 118 – 136 .

وفي ذلك حاولت المرأة الاندماج في الحياة السياسية مباشرة من خلال عضوية اللجان التحضيرية للاتحاد الاشتراكي (حيث مثلت المرأة بنسبة ٢% فقط من إجمال المرشحين أنذاك) ومجلس الأمة سعيا نحو دعم نشاطات المرأة وإسهاماتها في العمل لوطني وتنظيم مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

واستمرت هذه الأفكار في مصر بعد ثورة ١٩٥٢ والتي كانت قد قدمت بالفعل للمرأة المصرية إنجازات مؤسسيه هائلة، ففي غمار محاولات التقدم الاقتصادي والسياسي لحكومة الثورة، أعطت الثورة للمرأة دفعات كبيرة ومتنوعة وارتبطت بالسياق الاجتماعي والاقتصادي الأشمل. إذ تصدرت قضايا الطبقة الوسطى وصغار الملاك الأجندة السياسية. ولم تكتف القيادة السياسية بإتاحة فرص التعليم المجاني والعمل لفتيات مصر من بنات الطبقة الوسطى، والشريحة العليا للطبقات الفقيرة، بل اسهم دستور ١٩٥٦ في منح المرأة المصرية حقوقا سياسية اسوه بحقوق الرجال.

إلا أن التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في أعقاب ثورة يوليو أثرت تأثيراً إيجابياً كبيراً على الحركة النسائية في مصر. حيث نبعت الحركة النسائية من داخل المجتمع المصري. ففي مارس ١٩٥٤ نظمت مجموعة من القيادات النسائية اعتصاماً وإضراباً عن الطعام في مقري نقابة الصحفيين في كل من القاهرة والإسكندرية احتجاجاً على تشكيل اللجنة التأسيسية المنوط بها وضع دستور جديد دون أن تضم امرأة واحدة في عضويتها (1) .

حيث يمكن القول أن البعد السياسي للحركة النسائية المصرية قد تجسد في الفترة من ١٩٣٥ إلي ١٩٥٦ وهي المرحلة التي ركزت فيها المرأة المصرية مطالبها علي الحصول علي حق التصويت والترشيح ودمجها في الحياة العامة. فلقد قامت عضوات اتحاد بنت النيل بتنظيم مظاهرة نسائية أمام البرلمان عام ١٩٥١ للمطالبة بحق التصويت في الحياة العامة.

ورغم كل الجهود النسائية للمرأة المصرية تلك محاولة تأكيدها لدورها الوطني والسياسي فأن أصواتا كثيرة كانت تعمل على إجهاض تلك المحاولات وتحاول توجيهها لخدمة النشاطات الاجتماعية. حيث كان النشاط الاجتماعي هو الجانب الوحيد الذى يمكن للمرأة أن تعطى فيه (2) وذلك على الرغم من الجهد الكبير الذى بذلته المرأة على مدار تاريخها الطويل الذى كان من المتوقع أن تأخذ حقوقها بعده.

ويعد دستور ١٩٥٦ أول الدساتير المصرية التي نصت على حق المرأة المصرية في الترشيح والانتخاب. حيث نص الدستور المصري على حق كل مصري ومصرية بلغ 18 عاماً في أن يباشر حقه السياسي في كل استفتاء يجري طبقا للقانون، ثم أضاف دستور ١٩٥٦ للمرأة ما ساعدها على ممارسة حق التصويت

([1])سنيشا نلسون. امرأة مختلفة. درية شفيق. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. ١٩٩٤، من ص ٢٠٢، ٢٣٥- ٢٤٤.

والترشيح بمجلس الأمة، فحصلت ثماني سيدات على مقاعد في البرلمان، كما انضمت النساء إلي التنظيمات السياسية التي قامت بعد ثورة يوليو، ورغم أن عضوية النساء في الاتحاد الاشتراكي العربي لم تتجاوز ٧% من الأعضاء، إلا أن احتفاء المناخ السياسي بوجود المرأة كقوة اجتماعية واقتصادية وسياسية مؤثرة بدا مشجعاً، خاصة بعد أن قام الزعيم عبد الناصر بتعيين أول وزيرة مصرية عام ١٩٦٢ وهي الدكتورة حكمت أبو زيد.

ومن هنا لم تنل المرأة المصرية حقها في المشاركة السياسية، أي حقها في أن ترشح نفسها لعضوية البرلمان وكذلك حقها في المشاركة الانتخاب، إلا في أعقاب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وتحديدا في عام ١٩٥٦.

فقد استجاب ثوار يوليو إلي مطالب المرأة في هذا الصدد بوصفه حقا أصيلا للمرأة المصرية على أساس أنها تشكل نصف المجتمع ليؤكدوا على أن ثورتهم تعد بحق امتداداً للحركة الوطنية المصرية وجزءاً لا يتجزأ منها.

وقد تميزت هذه المرحلة من مراحل التطور الوطني والقومي بقوة الدولة المركزية وتدخلها المباشر لتحقيق العدالة الاجتماعية كما اتسمت المرحلة أيضاً بثوريتها التي وصلت إلي حد العصف بالتوجهات السياسية المعارضة سواء من جانب اليمين الديني (الإخوان المسلمين) أو اليسار العلماني (الشيوعيون) [1] .
ومع ذلك استمرت المنافسات بين مؤيدين ومعارضين فظهرت بعض الدراسات، منها قياس اتجاهات الرأي العام حول منح المرأة حقوقها السياسية. والذى تبين منها أن إقبال النساء على قيد أسمائهن في جداول الانتخابات قد ارتفعت من 28.7% عام ١٩٥٧ إلي 71.3% عام 1959.

وقد كان للمرأة دور هام في مواجهة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م في مدينة بور سعيد وتأسست اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية.

وبعدها خاضت المرأة تبعا لذلك الحياة النيابية لأول مرة في حياتها سنة ١٩٥٧ م، ورشحت بعض السيدات أنفسهن كعضوات في المجلس النيابي للبلاد.

حيث تضمن الدستور مبدا المساواة بين أفراد المجتمع دون تفرقة بين الرجال والنساء ونص على مساواة الرجل والمرأة في مجال الحقوق السياسية، وفي باب الحقوق والواجبات: نصت المادة (٣١) منه على أن المصريين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

كما نصت المادة (٦١) منه على أن الانتخابات حق للمصريين على الوجه المبين في القانون ومساهمتهم في

([1])حليم بركات. النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية. مرجع سابق. ص ٦٣.

الحياة العامة واجب وطني عليهم وبذلك أعطت هذه المادة المرأة حق الانتخاب والترشيح في البرلمان [1] .
وفي عام ١٩٦١ م نصت القرارات الاشتراكية على أن تمثل المرأة بنسبة 5% من أعضاء المؤتمر القومي للقوى الشعبية.

وفي يوليه 1964 م تم إعلان الاتحاد الاشتراكي وشاركت المرأة في العديد من هيئاته من اللجان السكانية واللجان الجماهيرية. وتم تشكيل لجان نسائية على مستوى محافظة القاهرة واشتملت في عضوياتها على أمينات لجان النشاط النسائي في الأقسام.

وعندما ألفت ثورة يوليو الأحزاب. وسيطر على الساحة الشعبية السياسية بمصر التنظيم الواحد كأسلوب لممارسة الحياة السياسية يجسد تحالف قوى الشعب العاملة. فقد كان للمرأة نصيب في المشاركة بداية بهيئة التحرير إلي الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي. تليه المنار ثم الأحزاب.

ففي 15 مايو ١٩٧١ تمت الانتخابات على مستوى محافظات الجمهورية وأسفرت عن ١٠٣٩ بالوحدات الأساسية للمحافظات بنسبة ٢% من مجموع الأعضاء وفي سبتمبر 1975 تكون التنظيم النسائي للاتحاد الاشتراكي ليشمل كافة التفريعات التنظيمية والأجهزة النوعية المعنية بنشاط المرأة السياسي داخل هيكل الاتحاد الاشتراكي ككل. وشاركت النساء أيضاً في عضوية المنابر عام 1976. كما شاركت بعد ذلك في الأحزاب [2] التي تحولت إلي أحزاب سياسية بصدور قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة ١٩٧٧.
وبالنسبة لتسجيل المرأة في جداول الانتخابات كان إجباريا للرجل واختياريا للمرأة إلي أن عدلت هذه المادة بالقرار بقانون رقم 41 لسنة ١٩٧١ فأصبح قيد المرأة في جداول الانتخابات إجباريا دون تفرقة وتقدمت بعض السيدات للترشيح لعضوية مجلس الأمة ونجحت سيدتان ودخلن المجلس التشريعي لأول مرة في تاريخ مصر .
أما الدستور الدائم عام ١٩٧١ المعدل عام ١٩٨٠. فقد أكد بشكل صريح لا لبس فيه. علي أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح. وإبداء الراي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون. وكان القرار بقانون رقم 21 لسنة ١٩٧٩ في شأن مجلس الشعب قد أشار للمرة الأولي إلي تخصيص ثلاثين مقعداً للمرأة. مع إمكانية ترشيح المرأة للفوز بأية مقاعد إضافية. وقد تماشي هذا القانون مع تعديل المادة ٤ من قانون مباشرة الحقوق السياسية عام ١٩٧٩. حيث أكد التعديل علي أنه يجب أن يقيد في جداول الانتخاب كل من له حق مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث. الأمر الذي يعني تأكيد القيد الإلزامي للرجل والمرأة. ومن

([1])سلوى شعراوي جمعة. تحليل السياسات العامة في القرن ٢١. مجلة الديمقراطية. العدد الثاني. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. الأهرام. القاهرة. 2001. ص ص ٣٢- ٧٨.

([2])فرخندة حسن. واقع المرأة المصرية في الأحزاب والتنظيمات السياسية. الجزء السادس. مطبوعات المجلس القومي للمرأة. القاهرة. 2004.

ناحية أخري تماشي التعديل المذكور مع قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون 50 لسنة ١٩٨١. والذي اكد علي وجوب تمثيل المرأة في عضوية المجالس المحلية علي مستوي المحافظة والمركز والمدينة والحي والقرية (1) .

وهكذا نرى من خلال هذا التسلسل التاريخي أن الحركة النسائية نبعت من داخل المجتمع المصري ذاته. وبجهد النساء أنفسهن. وأن الاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة ليس منحه بل نتاج كفاح مرير وإصرار منها على مدى أكثر من قرن من الزمان.

ولكن على الرغم من التاريخ الاجتماعي المشرف للمرأة المصرية منذ فجر التاريخ وحتى الأن والذي أحتلت فيه المرأة اعلى المناصب فكانت على رأس حكومات، وشاركت في بعض حكومات وخاضت النضال في الثورات، وشكلت الاتحادات والأحزاب، وشاركت في المحافل الدولية، والعالمية وحصلت على حقوقها الدستورية كاملة منذ عام ١٩٥٦. إلا أنه على مدار التاريخ أيضاً قوبلت حركة المرأة المصرية ووجهت بالعديد من العقبات والتحديات التي تعددت واختلفت طبيعتها بين تحديات اجتماعية وثقافية وسياسية، يدعمها موروث ثقافي جامد يحط من مكانة المرأة في اغلب الأحيان، ومشكلات اجتماعية تعكس معدلات عالية من الفقر والجهل والأمية.

فالحركة النسوية المصرية ارتبطت دائما بعاملين أساسيين. الأول وهو الوضع الاجتماعي لها والذي يتحدد بفرص الحياة المتاحة أمامها، لإعدادها اجتماعيا، وتعليميا، وصحيا، وثقافيا، وذهنيا... الخ. وفرص مشاركتها الاجتماعية على الأصعدة المختلفة للتنمية الاجتماعية وما يرتبط بهذا الإعداد وتلك المشاركة من علاقات وتفاعلات. وهي علاقات تتحدد بتفاعلات العناصر المختلفة لبنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.. الخ. ذلك أن قوة العلاقات والتفاعلات بين تلك العناصر تستمر في تأثيرها بقوة على كافة المفاهيم والتصورات والأفكار والخطط التنموية مهما كانت قوتها وقدرتها.

أما البعد الثاني فيشير إلي إدراك المرأة لذاتها وللآخرين، ورؤية الآخرين لها وتصوراتهم عنها، وهي الرؤية والتصورات التي تؤثر بدرجة كبيرة على مشاركتها، وتمكينها في ظل البعد الأول، وما يحفل به من أوضاع متداخلة، ومتشابكة، ومتفاعلة. حيث تتوقف فاعلية المرأة وقدرتها على المشاركة على ظروف الواقع الذي تعيش فيه من ناحية، واهتماماتها الخاصة وثقافتها وقدرتها الذاتية على المشاركة من ناحية أخرى.

([1])عمرو هاشم ربيع. الأداء التشريعي للمرأة المصرية. رواق عربي. السنة الأولي ع ٢. ص ص ٢٩- ٣١.

ثانيا: مؤسسات دعم المشاركة السياسية للمرأة المصرية:

إذا نظرنا إلي تلك الفقرة في تاريخ مصر الحديث سواء قبل الثورة أو بعدها نجد أن وضع المرأة ومشاركتها كانت رهينة ظروف المجتمع المصري. فالمنظومة القيمية للمجتمع والبناء الثقافي لعب دورا كبيرا في اتجاهات تلك الحركة. فعلى الرغم من أن الإطار التشريعي والقانوني والمؤسسي أعطى للمرأة المصرية كافة الحقوق، وجعل المساواة ثابتة بنص الدستور والقوانين، حيث تساوى كافة القوانين المصرية بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات. إلا أن الواقع القانوني والدستوري وقف دائما مكتوف الأيدي أمام واقع اجتماعي واقتصادي، ثقافي، مقاوم له. تسانده اطر وتنظيمات اجتماعية وسياسية، جامدة ورؤى ثقافية واجتماعية عقيمة، حاكمة للسلوك والممارسات الواقعية.

فعلى مدار التاريخ الاجتماعي لمشاركة المرأة المصرية. ارتبط دائما وعي المرأة ونهوضها ومشاركتها بتلك الشريحة العليا من النساء سواء من أبناء الطبقة العليا أو الشريحة العليا من الطبقة الوسطى. تلك الشريحة الواعية والمثقفة والمحققة لقيمتها الاجتماعية وإدراكها لقوتها الذاتية، فأصبحت لغة الخطاب دائما موجهة منهن وإليهن، حيث اقتنع المجتمع بمشاركتهن، وسلم بأدوارهن أيضاً. أما القطاع الأعظم من النساء في الشرائح الاجتماعية الدنيا أو الشرائح الريفية محدودة التعليم والثقافة والوعي، فقد اقتصر خطابها الاجتماعي أيضاً على محدودية أدوارها وتصور مشاركتها بما يتفق مع معطيات هذا الخطاب وأبعاده الثقافية والاجتماعية، والتي لعبت دوراً محورياً في تهميشها، وإضعاف قوة ممارستها، رغم تحملها لأعباء كثيرة أثقلت كاهلها، فأورثتها مزيدا من الضعف، الذي أدى بدوره إلي تكريس لغة الخطاب ومفرداته وبالتالي إضعاف قوة مشاركة المرأة في إطاره.

على أن استمرار سيطرة الدولة على كافة أوجه النشاط السياسي والاقتصادي على هذا النحو قد ارتبط أيضاً بالمرحلة الثورية، وهي بطبيعتها مؤقتة. ولهذا فقد كان من المتوقع أن تتغير الأوضاع بعد عبور أكتوبر ٧٣ وإعلان الرئيس السادات لانتهاء الشرعية الثورية وبداية الشرعية الدستورية.

ثم اصبح هذا التغير أمراً واقعا بعد إعلان سياسات الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ على أثر التوجه العالمي نحو العولمة وتراجع دور الدولة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي السياسي على نحو غير مسبوق، مما استتبع ضرورة إعادة إحياء دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتؤدي دورها المنشود بديلا عن سلطات الدولة خاصة في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك في مجال مواجهة ثقافة التطرف التي أفرزتها العديد من المتغيرات من أهمها الهجرة إلي الخليج بالإضافة إلي ثقافة العولمة والتي كان لها تأثيراً سلبياً على الحياة السياسية والاجتماعية بشكل عام.

حيث سيطر على قطاعات عريضة من المجتمع خطاب تقليدي أصولي مزيف وموظف في أحيان كثيرة لإضعاف أوضاع المرأة واستمرار تخلفها عن الركب من خلال الأفكار الموروثة والمتغلغلة في موروث ثقافي جامد. يحوي العديد من الأفكار والتوجهات المغلوطة والمبتورة والمتحجرة بتنوعاتها المختلفة. خاصة الدينية. والتي لها قوة تأثير بالغة الأهمية على المجتمع. خاصة في الريف. ومن هنا فعلى الرغم من توافر بيئة قانونية وتشريعية ومؤسسية تحاول توليد قوة دفع مستمرة للمرأة في طريق المشاركة الفاعلة. إلا أن العقبات الاجتماعية والثقافية بما تمثله من مشكلات وموروثات وتوجهات استطاعت دائما أن تفرغ تلك الطاقة من مضمونها. فجاءت نتائج الواقع الفعلي لا تتسق مع مأمول الطرح النظري. على كافة أبعاد المشاركة السياسية. الاجتماعية. الثقافية. التنموية. وهو الأمر الذي تعكسه وتؤكده بيانات وأرقام ومؤشرات المشاركة على مستوياتها المختلفة.

فعلى الرغم من ارتفاع مؤشرات مشاركة المرأة في مواقع كثيرة في إطار المجتمع بكل مؤسساته وأبعاده وتحقيقها نجاحات كثيرة على مستويات متعددة. من أهمها نجاحها في تعديل قانون الجنسية المصرية بما يسمح للمرأة المصرية بنقل جنسيتها الأصلية إلي أولادها اسوه بالرجل. وتعديل نص قوانين التأمينات الاجتماعية والأحوال الشخصية وقوانين العمل.. الخ. إلا أن بعض تداعيات العولمة السلبية ومن أهمها المساهمة في عودة ثقافة التطرف الديني قد شكلت عقبة مجتمعية خطيرة في سبيل وضع مبدأ مساواة المرأة بالرجل موضع التطبيق العملي كما هو الشأن بالنسبة لتردي نسبة التمثيل السياسي في الهيئات النيابية على نحو ما سنرى.

وهكذا أصبحت النصوص الدستورية والقانونية المتضمنة لمبدأ المساواة تلقى صعوبات حقيقية على ارض الواقع نتيجة لعقبات ذات طابع مجتمعي ترتد إلي أنتشار ثقافة التطرف، وهو ما قد يعود بنا إلي نقطة البداية، حيث يتعين مواجهة هذه الثقافة المجتمعية الجديدة بثقافة التنوير التي تقوم على احترام حقوق الأنسان والاستجابة للفكر المستنير للدين.

وعلى صعيد أخر جاء الانفتاح الاقتصادي عام 1974 مصاحبا لسياسات جديدة تدعو إلي إعادة أحياء دور المجتمع المدني والتضييق من مجالات تدخل الدولة، مما كان له إثاره في بداية مرحلة جديدة تدعوا إلي ضرورة تمكين المرأة واستردادها لمكانتها القديمة المتميزة وبرز هنا الدور الدولي والإقليمي الذي يحاول دعم مشاركة المرأة بغض النظر عن تنوع القضايا والتوجهات والأطر الفكرية والأيديولوجية حيث برز وبقوة اهتمام عالمي بالمرأة منذ بداية سبعينيات القرن العشرين.

فقد تعاظم الاهتمام بالمرأة سواء على المستوى العالمي وهو ما تبدى في أنشطة وأدبيات الأمم المتحدة. وما يتفرع عنها من مؤسسات. وهي الأنشطة والأدبيات التي جعلت من تحسين وضع المرأة في العالم هدفا لها. أو في الدول النامية في محاولة لتنميتها وأنشاء المؤسسات التنموية بها أيضاً والتي تحاول دعم مشاركة المرأة

والعمل على تنميتها كما يبدو في حالة مصر. وكما يظهر في أنشاء المجلس القومي للمرأة. وما يتفرع عنه من مؤسسات وأنشطة تهدف جميعها إلي الخروج بالمرأة المصرية من أسوار التمييز القائم ضدها. وتسعى عبر أنشطة مختلفة إلي إزالة المعوقات التي ترسخ هذا التمييز في كافة المجالات.

وإذا نظرنا إلي أوضاع المرأة على مستوى المجتمع المصري خلال تلك المرحلة بداية من السبعينيات وحتى الأن. نجد أنها اتخذت طابعا مؤسسيا اكثر منه تحرريا. واستمدت طاقاتها وتوجهاتها. وأفكارها من التوجهات الأيديولوجية لتلك المؤسسات والنظم على مستوييها العالمي والمحلي.

والواقع أن كل ما سبق الإشارة إليه من تباين حاد بين مأمولات الطرح النظري للاهتمام بالمرأة. وبين واقع المرأة الفعلي ليس أمرا خاصا بالمجتمع المصري. فالاهتمام العالمي والاتفاقيات الدولية الداعية إلي المساواة وتمكين المرأة والحفاظ على حقوقها. وإتاحة الفرص لها ... إلي أخر كل تلك الأمنيات الطيبة، لا تنفي أن أحوال المرأة تكاد أن تكون متشابهة على مستوى العالم ككل. إذ لا تزال المرأة على نطاق عالمي غير مرئية في المؤسسات السياسية الرسمية. حيث ساهمت العولمة في نمو ظاهرة اجتماعية جديدة وهى عالمية الدراسات والبحوث والأفكار من خلال المؤتمرات والمنظمات أو المؤسسات الدولية. وقد كان من اهم تلك المؤتمرات التي صيغت في هذا الاتجاه.

مؤتمر مكسيكو المعني بالمرأة. ١٩٧٥. هو أول عرض صريح من الأمم المتحدة لقضية المرأة. وقد صدقت على قراراته ١٣٣ دولة. وحضرت المؤتمر ١١٤ منظمة غير حكومية. وشارك فيه اكثر من 4000 منظمة ضمن المنتدى الموازي للمنظمات غير الحكومية. وقد كانت موضوعاته الرئيسية. إدماج المرأة ومشاركتها الكاملة في التنمية. والقضاء على التمييز بين الجنسين. وقد أقام المؤتمر عددا من الأليات لمتابعة تنفيذ توصياته. من أهمها: أنشاء المعهد الدولي للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمرأة. وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. إيذاناً ببداية عقد المرأة واعتماد الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٧٩. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1) .

أما المؤتمر العالمي الثاني المعني بالمرأة (كوبنهاجن. ١٩٨٠)، فقد صدقت عليه ١٤٥ دولة وحضرته 9000 منظمة غير حكومية. وكان موضوعه الرئيسي استعراض وتقييم خطة العمل العالمية لعام ١٩٧٥. وكانت وثيقته الأساسية هي برنامج عمل للنصف الثاني من عقد .الأمم المتحدة للمرأة. (المساواة. والتنمية. والسلام)، وضمن آليات متابعته. فقد اعتمدت الجمعية العامة في ١٩٨٠. القرار 56/35 استراتيجية.

([1])لويس عوني. ريتشارد جولي. توماس ريس. سباق مع الدين. أفكار الأمم المتحدة في مواجهة التحديات العالمية. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة ٢٠٠٣. ص ٨٣.

التنمية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية وأكدت مجددا توصيات مؤتمر كوبنهاجن العالمي.

أما المؤتمر العالمي الثالث الخاص بالمرأة. نيروبي. ١٩٩٥. فقد بلغ عدد الحكومات التي صدقت عليه ١٥٧. كما حضره 5000 ممثل للمنظمات غير الحكومية. وكان موضوعه الرئيس تقدم المرأة. ووثيقته الأساسية. كانت برنامج عمل نيروبي. استراتيجيات مستقبلية. وكانت آلية المتابعة الرئيسية به هي إنشاء شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة.

بهدف تحقيق العدالة والتمكين لجميع فئات المجتمع رجالا ونساء وفي محاولة لتحقيق تلك الأفكار واقعيا. وفي إعطاء امل سد الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة في الجوانب التالية: كان مؤتمر (بكين).

حيث تقرر أن تستضيف القارة الأوروبية المؤتمر الثاني للمرأة عام ١٩٨٠ في كوبنهاجن. وتستضيف القارة الأفريقية المؤتمر الثالث للمرأة في نيوربي عام ١٩٨٥ وفي النهاية تستضيف القارة الأسيوية المؤتمر الرابع في بكين عام ١٩٩٥.

فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٥ انخرطت آلاف النساء المنتميات لكل الأوطان التي تمر بدرجات تطور اقتصادي واجتماعي متباينة في الأف المناقشات والحوارات التي تجادلت حول مفهوم المساواة القديم. وكيف أنه يساوي شيئاً للصفوة النسائية المتعلمة والمنخرطة في الحياة الاقتصادية المريحة. واللاتي يشكلن الأقلية. أما الأغلبية الفقيرة المهمشة كانت بعيدة فكان المدخل الأساسي لها هو ما طرح في مؤتمر بكين حيث أنتشرت عبارات المشاركة والاندماج والتمكين وتكافؤ الفرص ليس على أساس أنها عبارات غربية وضعتها نساء البلدان المتقدمة صناعيا. أو علي أنها من صناعة وتصدير المنظمة الدولية ووكالاتها المتخصصة. وإنما على أنها محصلة تلك الحوارات والمعارك الفكرية التي قادتها نساء العالم النامي الفقير والساعيات إلي استنهاض أوطانهن بكل البشر فيها. النساء والرجال ونجحت نساء العالم النامي في كسب المعركة الفكرية وباتت تلك المضامين المهمة جزءا ومكونا أصيلا في أدبيات كل المنظمات الدولية.

ففي إطار المؤتمر الرابع ارتفع عدد الحكومات التي صدقت عليه إلي ١٨٩. وشهده أكثر من 5000 مشارك من 1200 منظمة غير حكومية. وشهده نحو 30 الف شخصن من خلال أنشطة منتدى المنظمات غير الحكومية وكان موضوعه الرئيسي هو (النهوض بالمرأة وتمكينها من أسباب القوة)، ومثل البروز الأول لفكرة التمكين. وبداية استخدامها رسمياً. حيث طرحت بقوة خلال فعاليات ذلك المؤتمر. على صعيد عالمي. بعد أن كانت بداياتها في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين. عندما تحدثت عنه مجموعة DAWN (وهي من النسويين في أمريكا اللاتينية) بالإضافة إلي مجموعة من المنظمات النسوية والأهلية والتي حاولت أن تعبر بقوة عن ضعف سياسة التنمية الموجهة نحو المرأة. وفي تلك المرحلة عرف

التمكين Empowerment بأنه العمليات التي تساعد النساء اللاتي لا حول ولا قوة لهن Powerless Women من الحصول علي الاستقلال الذاتي والتحكم والثقة بالنفس. ولا يغفل هذا الاتجاه التمكين الجمعي علي المستوى المبكر Macro Level الذي يضم الرجال والنساء للتحكم في الظروف الاجتماعية والاقتصادية وإحداث التغيير المجتمعي. من خلال دعمهم بالإمكانات والمهارات والمصادر للقيام بدور فعال في الحياة العامة والخاصة.

وفي مرحلة التسعينيات ارتبط مفهوم التمكين بمفاهيم جديدة مثل حقوق الأنسان Human Rights والمصلحة Jntsest واللامساواة Inequality وتأكيد الذات Self determines ويتضمن التمكين قدرا من الخيارات التي يجب أن تمارسها المرأة. سواء فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية التي تتمثل في الحصول على تمويل. أو أن تعمل سواء في سوق العمل الرسمي أو غير الرسمي. وفي نفس الوقت فإن الخدمات الصحية والتعليم للمرأة سيؤديان إلي تحسين قدرات المرأة لاتخاذ هذه القرارات أو الاختيارات (1) .
إلا أنه مع المؤتمرات الثالث والرابع كوبنهاجن (نيروبي) تبين أن عملية إدماج المرأة في التنمية لم تؤتى ثمارها. فظهرت حركة جديدة في أواخر الثمانينيات ارتبطت بعملية التنمية المتواصلة Sustainable Development وركزت على منهج النوع والتنمية.

وكانت مصر جزءا من هذه الكتلة النشطة المنتمية للعالم النامي. فانخرطت قياداتها النسائية في كل أعمال العقد. مقدمة فكرها وتجاربها. ومستفيدة من فكر وتجارب الأخريات، دخلت النساء المصريات العقد وقد حملن أفكارا. وخرجن منه بعد أن تفاعلت هذه الأفكار مع فكر نساء أسيا وأفريقيا والأمريكيتين الوسطى والجنوبية. ؟؟ الأفكار. وارتبط تحرر النساء بمدى ما يتم إنجازه في كل بلد من تنمية اقتصادية واجتماعية تتفاعل مع المرأة بوصفها عنصرا بناء وشراكة وليس مجرد أداة للتطور والنمو الاقتصاديين .

فعلاقه المرأة بالتنمية في كل بلد لابد أن تبنى على الجدلية. علاقة الأخذ أي الحق.

والعطاء أي الواجب. بين المرأة وتطور بلدها الاقتصادي والاجتماعي. هنا تتحقق المساواة الحقيقية بين كل المواطنين رجالا ونساء. ويستطيع المجتمع توسيع مساحة تفاعلاته الاجتماعية حيث تسمح نتائج التنمية ببروز القيادات المحلية على كل المستويات من القاعدة إلي القمة بكل تنوعاتها المطلوبة.

ومن هنا نجد أن الاتجاهات الدولية ذات الطابع المؤسسي، والمعنية بقضايا المرأة ودراساتها وبحوثها وأوضاعها، والتي برزت بوضوح من خلال فكر المؤسسات الدولية المعنية بالمرأة والذي طرح في مؤتمراتها

([1])Martha Alter Chen, " Gender Conferences: - " the International Women's Movement and the UN" Third World Quarterly 16 No 3 (1995) 477 - 494

المتنوعة والمتتالية التي حاولت الباحثة الإشارة إليها، قد أنعكس أيضاً على الواقع المحلي. حيث اكتسبت قضية المرأة بداية من عقد التسعينيات ونهاية عقد الثمانينات دفعة قوية، تمثلت في المساندة الدولية والفكر الدولي بمؤسساته وآلياته ومنظماته المتنوعة، فانعكست هذه الدفعة في توالد قوة مؤسسية داخلية برزت في العديد من الأنشطة والمجالات التي حاولت دعم تلك المشاركة.

ثالثاً: الإطار الدستوري والقانوني للمشاركة السياسية للمرأة:

على الرغم من تأكيد الدستور المصري والقوانين المنظمة للعمل الحزبي على حرية المرأة سواء في التصويت أو الترشيح ذلك الحق الذي ظهر جليا في المواد 62، 40، 1 منه، حيث أكدت المادة الأولى مساواة المرأة بالرجل في ميادين الحياة السياسية الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية دون أخلال بأحكام الشريعة الإسلامية. و أكدت الثانية المساواة بينهما في الحقوق و الواجبات و عدم التميز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين كما حرص الدستور على أن ينص في المادة (11) منه على أن "تكفل الدول التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية كما اكد على أن تلتزم المرأة بما يلتزم به الرجل من واجبات مثل أداء الضرائب والمساهمة في الحياة العامة والحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة.

وتقديرا لدور المرأة الفعال في حركة المجتمع ونموه وتحضره فقد نصت المادة (10 من الدستور على حماية الأمومة وجعلت كفالة هذه الحماية التزاما على الدولة. فقد نصت على أن " تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة. وترعى النشء والشباب وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم".

وانطلاقا من حرص الدولة على أن تهيئ للمرأة المناخ الصالح لأداء دورها المزدوج في المجتمع ودورها في الأسرة كزوجة ترعى الأسرة باعتبارها نواة المجتمع. فقد تم تأكيد المعنى ذاته في القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ في مادته الرابعة الخاص بنظام الأحزاب السياسية حيث دعم حق المواطنين رجالا كانوا أو نساء في الانتخاب و الترشيح وأبداء الراي.

وبتتبع حركة المرأة المصرية عبر التاريخ الحديث نجد أنها قد ظلت محرومة من حقوقها السياسية في مصر حتى صدور دستور سنة ١٩٥٦. فلم يكن من حقها أن تنتخب من يمثلها في البرلمان. كما أنه لم يكن لها أن ترشح نفسها لعضوية المجالس النيابية وقد كان هذا الحرمان مفهوما حيث نص على هذا دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والذي أكد عليه أيضاً ما نصت عليه المادة الأولى. من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على أن "لكل مصري من الذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب متى

بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة . وبذلك حرم هذا النص صراحة المرأة وقصر عملية الانتخاب على الذكور، ولما كانت المرأة بمقتضى المادة الأولى محرومة من حق الانتخاب فإن اسمها بالضرورة لم يكون مدرجا بجداول الانتخاب، ومن ثم فهي محرومة من حق الترشيح في المجالس النيابية.

ثم صدر دستور سنة ١٩٥٦ الذي تدرك هذا القصور ومنع أن يكون الجنس سببا للتمييز بين المواطنين. حيث نصت المادة (٣١) منه على أن " المصريون لدى القانون سواء. وهو متساوون في الحقوق والواجبات العامة. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وبفضل هذه المادة حصلت المرأة علي حقوقها السياسية وصدر في إطار هذا الدستور القانون رقم ٧٣ لسنة 1956 ؟؟؟ مباشرة الحقوق السياسية حيث نصت المادة الأولى منه على أن " على كل مصري ومصرية بلغ ثماني عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية:

1- إبداء الراي في الاستفتاء الذي يجري لرئاسة الجمهورية.

2- انتخاب أعضاء مجلس الأمة.

وعلى الرغم من إقرار هذا القانون لحقوق المرأة السياسية. فأن شبح التمييز بين المرأة والرجل كان يلاحق المشرع فنصت المادة الرابعة من ذات القانون. على أن يكون القيد في جداول الانتخاب وجوبيا على الذكور واختياريا بالنسبة للإناث. إذ قضت بأنه " يجب أن يقيد في جداول الانتخاب كل من له حق مباشرة الحقوق السياسية من الذكور وكذلك أن يقيد من الإناث من قدمت بنفسها طلبا بذلك. الأمر الذي أنعكس على قوة تصويت النساء في الانتخابات حيث لم تتجاوز نسبة عدد الناخبات في انتخابات عام ١٩٥٧ حين أدلت المرأة المصرية بصوتها لأول مرة 2.6% من مجموع الناخبين[1].

وفي الحقيقة إذا نظرنا إلي دستور سنة ١٩٥٦ نجد أنه قد وضع في ظل متغيرات سياسية واجتماعية في مقدمتها ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ التي استهدفت تعديل النظام السياسي وإعادة التوازن الاجتماعي وتحقيق النمو الاقتصادي. فكان من اهم مبادئها تحقيق العدالة الاجتماعية. فضلا عن أن المرأة في هذه الفترة كانت قد تقدمت بخطى قوية وسريعة في مجال التعليم والوعي. وطرقت كثيرا من ميادين العمل فضلا عن إصرارها الدؤوب على الحصول على حقوقها السياسية التي حرمت منها حتى هذا التاريخ برغم تاريخ نضالها الطويل.

وعندما ألغت ثورة يوليو الأحزاب وسيطر علي الساحة الشعبية السياسية بمصر التنظيم الواحد كأسلوب

([1])فرخندة حسن. المرأة المصرية كناخبة. دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية. مطبوعات المجلس القومي للمرأة. الجزء الخامس. ٢٠٠٤. القاهرة. ص ٣.

لممارسة الحياة السياسية يجسد تحالف قوى الشعب العاملة. كان للمرأة نصيب في المشاركة بدء بهيئة التحرير إلي الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي تليه المنابر ثم الأحزاب. ففي عام ١٩٦١ م نصت القرارات الاشتراكية التي صدرت أنداك علي أن تمثل المرأة بنسبة 5% من أعضاء المؤتمر القومي للقوى الشعبية. وفي ٤ يوليه ١٩٦٤ م تم إعلان الاتحاد الاشتراكي وشاركت المرأة في العديد من هيئاته ولجانه الجماهيرية. وتم تشكيل لجان نسائية علي مستوى المحافظة و اشتملت في عضوياتها علي أمينات لجان النشاط النسائي في الأقسام.

ثم صدر دستور مصر لسنة ١٩٧١ فأكد المساواة بين المرأة والرجل وعهد إلي الدولة أن تكفل تحقيق هذه المساواة في إطار الشريعة الإسلامية حيث تنص المادة 40 منه على أن "المواطنون لدى القانون سواء. وهو متساوون في الحقوق والواجبات العامة. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " وتنص المادة (١١) منه على أن " تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة (1) .

وفي ظل دستور سنة ١٩٧١ كان لابد أن يتدخل المشرع لتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ السابق الإشارة إليه فصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ الذي عدل هذه المادة فأصبحت تنص على أن "يجب أن يقيد في جداول الانتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور أو الإناث. " (2)

وبعد أن تم استدراك هذه المخالفة الدستورية ارتفعت نسبة قيد المرأة إلي حوالي ٢٩% عام ١٩٨٩ ووصلت إلي 27.09% عام ٢٠٠٣ لترتفع إلي 41.7 عام 2008.

حيث تنظم الدولة وتشارك الأحزاب والمنظمات غير الحكومية في عملية القيد هذه من خلال حملات مكثفة لتشجيع الناخبين على تسجيل أنفسهم في الجداول في الأوقات المحددة (3) .

وكذلك صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ الحالي في شأن مجلس الشعب مقررا المساواة بين المرأة والرجل في حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب. حيث اكتفت المادة الخامسة منه في الشرط الأول من الشروط التي تتطلبها فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب بأن يكون مصري

([1])محمد كمال يحيى. الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨٣ _ص ١٣٨.

([2])فوزية عبد الستار. المرأة في التشريعات المصرية. مطبوعات المجلس القومي للمرأة. القاهرة. 2002. ص ص ١٤ -١٥.

([3])فرخندة حسن. مرجع سابق. ص ٤ .

الجنسية من أب مصري.

وشاركت النساء أيضاً في عضوية المنابر في عام 1976 م وتشارك الأن في الأحزاب الموجودة علي الساحة السياسية بنسب متفاوتة.

وفي سبتمبر ١٩٧٥ تكون التنظيم النسائي للاتحاد الاشتراكي كي يشمل كافة التفريعات التنظيمية والأجهزة المعنية بنشاط المرأة السياسي داخل هيكل الاتحاد الاشتراكي ككل.

وبذلك تحققت المساواة التامة بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالحقوق السياسية في الدستور والقانون.

وقد حاول المجتمع المصري والدولة المصرية الخطو بخطوات سريعة حول تطوير البنية المؤسسية والقانونية لتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة المصرية ودمجها في كافة قضايا المجتمع وفقا لمنهجية المواطنة وحق المشاركة. ودعم ذلك أنشاء العديد من المؤسسات والعمل على تحقيقها لدعم تلك المشاركة. إلا أنه لا تزال هناك مسافة واسعه بين المأمول النظري والواقع الفعلي. بين ما ترجوه وتأمله المرأة المصرية وما تعيشه بالفعل. الأمر الذي يفرض بذل المزيد من الجهد والطاقة الدؤوبة على كافة المستويات سواء الحكومية أو المؤسسية أو الأهلية وعلى المستوى المحلي والدولي لتحقيق مزيد من تكافؤ الفرص.

ومن خلال السطور القادمة تحاول الباحثة رصد بعض الأنشطة التي تمت في ذلك الإطار المؤسسي الداعم للمرأة المصرية كخطوة أساسية في طريق تحقيقها للمشاركة السياسية الفاعلة منذ تسعينات القرن العشرين وحتى الآن.

رابعاً: آليات دعم المشاركة السياسية للمرأة المصرية:

1- اللجنة القومية للمرأة المصرية:

أنشئت سنة ١٩٩٣ وضمت ثلاثون عضوا في مجال دعم المرأة والاهتمام بها وقد كان من اهم أهدافها تعزيز دور المرأة في المجتمع. ودراسة المشاكل التي تواجهها بالتعاون مع الهيئات المصرية والدولية المهتمة بقضايا المرأة. وقامت اللجنة بإعداد وتنفيذ عدة مؤتمرات قومية للمرأة من أهمها:

- المؤتمر القومي الأول للمرأة وتحديات القرن الواحد والعشرين يونيو ١٩٩٤.
- المؤتمر القومي الثاني للمرأة وسياسات النهوض وتنمية المجتمع بمشاركة الأحزاب والجمعيات الأهلية أبريل ١٩٩٦.
- المؤتمر القومي الثالث "تنمية المرأة الريفية" سنة ١٩٩٨.

ثم تطورت هذه اللجنة لتصبح النواة الأساسية لأنشاء المجلس القومي للمرأة.

٢ –المجلس القومي للمرأة؛

تم تأسيسه بموجب القرار الجمهوري رقم 90 لسنة 2000 وقد أكد تشكيل المجلس من شخصيات عامة وتبعيته المباشرة إلي السيد رئيس الجمهورية. على الجدية السياسية والرغبة في تفعيل حركة المرأة والنهوض بها لتصبح شريكا في صنع حاضر ومستقبل مصر.

ونص القرار المنشئ للمجلس على عدة تكليفات واختصاصات الهدف منها النهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة. ويقوم المجلس بمتابعة تنفيذ التكليفات من خلال لجان المجلس وفروعه بالمحافظات بالإضافة إلي توعية المرأة بحقوقها وقدراتها لتمكينها من أن تكون فاعلا في الحياة السياسية كما يبدى المجلس الراي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطات المختصة. بالإضافة إلي تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشئون المرأة.

حيث تأسس المجلس القومي للمرأة "تعبيراً عن فكر وطني، وبإدارة سياسية ومجتمعية خالصة وتحددت رسالة المجلس في "تعظيم مكانة المرأة وتعزيز حضورها علي ساحة العمل الوطني " وإعطاءه قوة دفع جديدة للحركة النسائية المصرية". ونجح المجلس بالفعل في خلق مناخ إيجابي يناصر قضايا المرأة ويدعم ودورها المجتمعي ويحقق مشاركتها في الحياة العامة، ويتوصل بالحوار إلي ترقية أوضاعها وتعزيز جهود تمكينها وإدماجها في حركة المجتمع. ويؤكد المجلس دائما على التزامه بالمنهجية العلمية في اقتراح السياسات ووضع خطط وبرامج العمل. ومد جسور التعاون مع أجهزة الدولة، والجامعات، ومراكز البحوث، ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة كافة مظاهر التمييز ضد النساء.

كما لم تدخر الدولة وسعا في التجاوب مع مطالب الحركة النسائية الفاعلة والتي سعى لها بقوة المجلس القومي للمرأة فاستطاع أن يحقق للمرأة المصرية مكاسب لافتة من خلال تعيين أول سيدة مصرية في منصب قاضية بالمحكمة الدستورية العليا ثم تعيين ثلاثين قاضية... الخ. وتخصيص مساحة لقضايا المرأة في الخطة القومية للتنمية، كما نجح المجلس القومي للمرأة في دمج مكون المرأة ضمن الموازنة العامة للدولة في الخطة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧. والمساهمة في إصدار عدد من التشريعات الرامية إلي إصلاح الوضع الاجتماعي للمرأة: تعديل قانون أنشاء صندوق نظام تامين الأسرة و قانون تعديل أحكام النفقة.

فقد عمدت الدولة في تناول قضية التنمية البشرية المتكاملة بمنظور مختلف قوامه الاهتمام بجودة التعليم والسعي الحثيث إلي توفير الرعاية الصحية لكافة المواطنين خاصة غير القادرين بغية الدفع بأجيال جديدة من المرأة لتحمل مسئوليات متزايدة في العمل الوطني. ودعم توجه المرأة لتولي المناصب القيادية وخوض المعارك

الانتخابية جنبا إلي جنب مع دعم قدرتها علي تربية النشء الصالح الذي يشكل شباب وعماد المستقبل "

وفي إطار ذلك تم أنشاء العديد من الإدارات العاملة في مجال المرأة داخل مؤسسات الدولة وكان من أهمها:

- **الإدارة العامة لشئون المرأة بوزارة الشئون الاجتماعية:**

وهى تهدف إلي رسم السياسة القومية لتنمية المرأة الحضرية والريفية والنهوض بها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. وتنفيذ المشروعات الخاصة بتنمية المرأة ومتابعة تقييم أنشطة المرأة في المحليات. وعقد المؤتمرات والندوات والاجتماعات المحلية ومن أهم إنجازاتها الأندية النسائية ومشروعات تنمية المرأة الريفية. وخدمة المرأة العاملة. ومركز توثيق ومعلومات المرأة.

- **وحدة المرأة والطفل بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:**

وهي تهتم برصد كل ما يتعلق بالمرأة المصرية والطفل من خلال رصد البيانات النوعية وتحليلها.

- **وحدة المرأة والتنمية (الجندر) بالصندوق الاجتماعي للتنمية:**

وقد إنشات عام ١٩٩١ وتهدف إلي المساهمة في حل مشكلة البطالة بتوفير فرص العمل. والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. والتكيف الهيكلي وتخفيض وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي عن كاهل محدودي الدخل. وحرص الصندوق على زيادة نصيب المرأة من القروض الميسرة المخصصة لتمويل الصناعات الصغيرة والأسر المنتجة. وتشير الإحصائيات إلي أن عدد المستفيدات من هذه القروض بلغ ٤١ الف و ٨٩٩ سيدة في مختلف مجالات العمل الحر، وفي الأسر المنتجة استفادت 40 الف سيدة وفي تمويل نظام المعاش المبكر والتدريب والتحويل استفادت 19 ألفا و ٩٧٢ سيدة وفي مشروع محو الأمية استفادت ٩٨٥ الف سيدة، وفي مجال الأنشطة الصحية استفادت ٩ آلاف سيدة وكذلك في أنشطة السكان 10 آلاف سيدة وذلك حتى عام ٢٠٠٤.

- **وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة بوزارة الزراعة:**

أنشئت ١٩٩٢ وتتبنى بالتنفيذ استراتيجيات مؤتمر نيروبى ١٩٨٥ والمؤتمرات الدولية اللاحقة له.

- **وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومي:**

أنشئت عام ١٩٩٤ وتقوم فكرتها على أساس مساعدة الحكومة والمؤسسات الأهلية في إدماج النوع الاجتماعي في كل أنشطة التخطيط والبرامج التي تقوم بها. من اجل القضاء على الفجوات النوعية وزيادة مشاركة ومساهمة المرأة في عملية التنمية، وضمان انتفاعها العادل من ثمار التنمية. وذلك بجمع وإعداد وتحليل بيانات تفصيلية عن النوع والعمل على تفعيل مبدأ الشراكة بين الجمعيات الأهلية والوزارات المعنية

في مجال النوع الاجتماعي.

- **إدارة شئون المرأة وتكافؤ الفرص بوزارة القوى العاملة والهجرة:**

وتختص بوضع السياسات والخطط والبرامج التي تكفل رعاية وتكافؤ الفرص وحماية المرأة العاملة والتعرف على أهم المعوقات التي تواجهها. كما تقوم بتنفيذ البرامج والمشروعات التي تساهم في مواجهة هذه المعوقات مع الجهات المعنية وحضور المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية للمرأة وبحث الشكاوى المتعلقة بالمرأة.

بالإضافة إلي المجهودات التي تبذلها الجهات الرسمية السابق الإشارة إليها فقد تعاونت كافة الوزارات المصرية في دعم قضايا المرأة وتفعيل دورها في التنمية الشاملة وتتمتع المرأة في كل الوزارات بمميزات في مجال رعاية الأمومة وحضانة الطفل. ومساواة الرجال في الأجور.

وفيما يخص السلطة القضائية اتجهت مصر لتحقيق نسبى بين المساواة بين المرأة والرجل في تولي الوظائف القضائية حيث تم التوسيع في المناصب القضائية للمرأة بتعيين عدد منهم في هيئة قضايا الدولة. وفي هيئة النيابة الإدارية. فبلغ عددهن في هيئة قضايا الدولة ٧٢ امرأة من مجموع عدد أعضاء الهيئات الذي بلغ ١٩١٢ وبلغ عددهن في النيابة الإدارية ٤٣٦ امرأة من مجموع ١٧٢٦ بنسبة 25%.

كما تولت المرأة رئاسة هيئة النيابة الإدارية فترتين متتاليتين ثم تولت المرأة منصب القاضية حيث اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا جمهوريا في إبريل ٢٠٠٧ بتعيين ٣١ قاضية من اللاتي تم اختيارهن مؤخرا من بين ١٢٤ سيدة تقدمن لهذا العمل من عضوات هيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة.

وأخيراً تعيين ثلاث سيدات في المحكمة الإدارية العليا هن د. صفاء الباز. د. ليلي عبد المجيد. الإعلامية درية شرف الدين.

وبالنسبة للبحث العلمي والوظائف القيادية بالجامعات فتبلغ نسبة شغل النساء للوظائف البحثية 40% إلا أنها لم تتولي حتى الأن منصب رئيس الجامعة أو 2.5% لوظيفة نائب الرئيس وتتدنى نسبتها في شغل منصب العميد إلي ١٨% فقط وكذلك منصب وكيل الكلية. أما في مجال الإعلام فتصل نسبة النساء من القيادات الإعلامية والإذاعية إلي 90% وتبلغ نسبة النساء العاملات في وزارة الإعلام 70% حسب آخر إحصائية عن تعداد العاملين.

وبالنسبة للسلك الدبلوماسي تتولي المرأة العديد من المناصب فقد شهد عدد الإناث في هذا المجال ارتفاعا مضطربا في السنوات الأخيرة حيث ارتفع عددهن بنحو 13% مقارنة بعام ٢٠٠١ حين بلغ عدد الإناث ١٦٥ دبلوماسية مقابل ١٤٦ دبلوماسية عام ٢٠٠١ ويوجد 25% منهن بدرجة ملحق دبلوماسي وحوالي ١٩% منهن بدرجة سفير. 16% بدرجة وزير مفوض بالسلك الدبلوماسي.

وبرغم ضالة تمثيلها في البرلمان حتى لم تتخطى في آخر برلمان نسبة 1.8% فقد أثبتت التجربة المصرية نجاح المرأة في مجال العمل البرلماني حيث مثلت المواطنين خير تمثيل وكان لها بصماتها الواضحة في مسيرة الحياة النيابية سواء في مجال الرقابة أو التشريع. وقد برزت كفاءتها كذلك من خلال عملها في لجان المجلس فانتخبت أمينة لسر بعض اللجان ووكيلة لبعضها بل أنها انتخبت رئيسة لواحدة من أهم لجان المجلس وهي لجنة الشئون الدستورية والتشريعية وذلك للمرة الأولى على مدى الحياة النيابية في مصر وهي لجنة كانت تضم نخبة من القانونيين البارزين من مستشارين سابقين وأساتذة جامعات وكبار المحامين وقامت اللجنة بعملها في تناغم وانسجام على الرغم من تباين الانتماءات السياسية لأعضائها. وأعيد انتخاب المرأة رئيسة لهذه اللجنة على مدى خمس دورات متتابعة إلي أن أنتهى المجلس بانتهاء الفصل التشريعي الخامس من سنة ١٩٩٠ إلي سنة ١٩٩٥. بل أن المرأة الأن أصبحت تشغل منصب وكيل مجلس الشعب.

ومن المواقف المشهودة للمرأة في البرلمان المصري أنها تصدت بقوة لنص كان قائما في قانون مقدم من الحكومة لتعديله. فقد كان القانون يشترط فيمن يعين عمدة أو شيخ بلد أن يكون من الذكور. فتصدت المرأة لهذا الشرط مستندة إلي أنه يتعارض مع مبدأ المساواة المقرر في الدستور. ونظرا إلي قوة هذه الحجة فقد وافقت الحكومة ووافق المجلس على حذف هذا الشرط من القانون. فاصبح من حق المرأة أن تشغل منصب العمدة أو شيخ البلد. وبالفعل لم يمض وقت طويل حتى أصبحت المرأة شيخ بلد في إحدى قرى الريف المصري ثم أصبحت عمده بعد ذلك في احدى قرى الصعيد. (1)

(1)فوزية عبد الستار. المرأة والتشريعات السياسية. مرجع سابق. ص ٥٦.

خامساً: الجهود التشريعية لدعم مباشرة المرأة حقوقها السياسية:

(أ) تخصيص مقاعد للمرأة في المجلس النيابي:

حاول المشرع أن يساند المرأة في مسيرتها السياسية حين تبين ضعف نسبة تمثيلها في المجلس النيابي فاصدر القرار بقانون لسنة ١٩٧٩ الذي عدل القانون رقم ٣٨ لسنة 1972 في شأن مجلس الشعب فنص علي تخصيص ثلاثين مقعدا للمرأة في المجلس علي الأقل وفي ظل هذا التعديل قفز عدد الأعضاء ولكن هذا القرار بقانون كان يثير شبهة عدم الدستورية وقضى بعدم دستوريته لتمييزه بين المرأة والرجل. ولذلك عدل عنه المشرع فأصدر القانون رقم 188 لسنة 1986 الذي قضى بإلغاء تخصيص مقاعد للمرأة فهبطت نسبة تمثيل المرأة في برلمان سنة 1987 والبرلمانات اللاحقة إلي ما لا يزيد علي 2.4%.

ثم تدخل المشرع بتعديل قانون مجلس الشعب مرة ثانية وأخذ – فيما يتعلق بالانتخاب – بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية واستطاعت الأحزاب – من خلال قوائم المرشحين – إدراج أسماء بعض السيدات ولكن هذا النظام لم يكن له فعالية كبيرة فضلا عن أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستورية النص الذي يقرره استنادا إلي أنه يخل بمبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور حيث يسمح للحزبين بالترشيح دون المستقلين.

وفي ضوء هذا الحكم الملزم لجميع سلطات الدولة وللكافة تدخل المشرع فالغي نظام القائمة الحزبية وحدد نظام الانتخاب الفردي نظاماً انتخابياً بتخصيص مقعدا فرديا في كل دائرة حتي يتيح للمستقلين فرصة الترشيح فيقضي علي عيب عدم الدستورية. ولكن هذا النص بدوره قضى بعدم دستوريته. ليس استنادا إلي عدم المساواة. فالمساواة قد تحققت. ولكن استنادا إلي أنه يخالف مبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه في الدستور. فما لبث المشرع أن تدخل بإلغاء هذا النظام وعاد إلي النص علي الانتخاب الفردي وهو نظام

تضيق معه فرصة نجاح السيدات نظرا لشراسة المعركة الانتخابية (1) .

إلي أن جاءت التعديلات الدستورية في ضوء استجابة سيادة الرئيس محمد حسني مبارك وفهمه لواقع المرأة المصرية وتجاوبه مع احتياجاتها في طرحه للعديد من التشريعات التي كانت لصالح المرأة. وكذلك التعيينات في مواقع استعصت على المرأة لفترة طويلة مثل القضاء. الأمر الذي تجلى بوضوح في التعديلات الدستورية في المادة (٦٢) التي نصت على ضرورة وجود تمثيل مشرف للمرأة المصرية على الساحة السياسية والتي تنص على " للمواطن حق الانتخاب وإبداء الرأي والاستفتاء وفقاً لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني. ومنظم القانون حق الترشيح لمجلس الشعب والشورى وفقا لأي نظام انتخابي. ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم الحزبية. بأية نسبة بينهما يحددها. كما يجوز أن يضمن حدا أدنى لمشاركة المرأة في المجلسين.

سادساً: استخلاصات أساسية:

- لم تنهض أوضاع المرأة إلا في العصر الحديث مع نهضة مصر الحديثة في عهد حكم محمد على ابتداء من ١٨٠٥. حيث تفاعل المصرين بقوة مع عوامل تلك النهضة والتي طبعت دورا هاماً في حياة عددا وفيرا من المثقفين المصريين،. كما أنخرط فيها بقوة عدد من علماء الدين الإسلامي وقد كانت دائما قوة تدين المصريين المسيحيين والمسلمين تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على أوضاع جيدة للمرأة.

- برزت أهمية دراسة أحوال المرأة المصرية في إطار سياسي واقتصادي واجتماعي شامل. فهي حاضرة على الدوام في كافة مراحل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ودراسة أحوال المرأة في هذا الإطار الشامل يدخلنا في دراسات منوعة هامة تتعلق بالدولة والدين والمجتمع المدني.

([1])فوزية عبد الستار. المرجع السابق. ص ٥٨.

- أن التتبع التاريخي لذلك الاهتمام بقضايا المرأة. والإسهاماًت حوله يؤكد أن التصدي لتلك القضايا كان في عمومه. اجتهادا عاما لمثقفين أو مفكرين لا يمثلون حقلا معرفيا معينا. ولا يتبعون تخصصا علميا محددا. سواء على المستوى العالمي أو المحلي. وأن الطابع الغالب على شكل التصدي لقضايا المرأة. كان النزوح إلي منحها حقوقا تدريجية بشكل يقلل – إذا ما استخدمنا مصطلحات الحاضر – من هامشيتها. وأن ذلك الاهتمام. كما هو الحال في كافة قضايا وظواهر وربما حياتنا جميعا. قد بدأ في الغرب الرأسمالي. ثم امتد اثره محليا بعد حين.

- كانت قضايا المرأة في البداية مرتبطة بقضايا التعليم، والتوظيف، وقوانين الزواج، ورعاية أبناء الطبقة الوسطى، ولم تكن مهتمة في البداية بمشاكل نساء الطبقة العاملة.

- اعتمدت نظرية تحرير المرأة على المفهوم الليبرالي للذات باعتبارها مستقلة وقادرة على تقرير مصيرها، وعلى تحقيق طاقاتها الكامنة في أطار الظروف الاجتماعية السليمة.

- وقد اتخذت المرأة المصرية في مطالباتها بالمساواة طريق الكفاح من خلال الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني التي أتيحت لها فرصة المشاركة بها في المرحلة الليبرالية بصفة خاصة بعد أن تعثرت جهودها في سبيل الحصول على حقوقها السياسية في هذه المرحلة.

- تحول النشاط النسائي من نشاط نسوي مستتر إلي المضي في حركة نسوية بالغة الوضوح بداية من إعلان الاتحاد النسائي المصري عن برنامجه النسوي لأول مرة أثناء انعقاد مؤتمر التحالف الدولي للنساء المنادى بحق الاقتراع للمرأة في روما في مايو ١٩٢٣

- أواخر الثلاثينات تحول الاتحاد النسائي المصري بقوة متزايدة في اتجاه توطين دعائم نسوية إقليمية أي نسوية عربية شاملة. وكان هذا التطوير مقرونا بتأكيد القومية العربية. وأدي هذا الاتحاد دورا رئيسيا في

أنشاء الاتحاد النسائي العربي. الذي افتتح أعماله رسميا عام ١٩٤٥ وبينما بقيت العلاقات بين الاتحاد النسائي المصري والتحالف الدولي علاقات حميمة. إلا أن نقطة الارتكاز والتركيز إبان تلك الفترة كانت قد بدأت في التحول من الساحة الدولية إلي الساحة الإقليمية.

- أثرت التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في أعقاب ثورة يوليو أثرت تأثيراً إيجابياً كبيراً على الحركة النسائية في مصر. حيث نبعت الحركة النسائية من داخل المجتمع المصري. ففي مارس ١٩٥٤ نظمت مجموعة من القيادات النسائية اعتصاماً وإضراباً عن الطعام في مقري نقابة الصحفيين في كل من القاهرة والإسكندرية احتجاجا على تشكيل اللجنة التأسيسية المنوط بها وضع دستور جديد دون أن تضم امرأة واحدة في عضويتها .

- تعاظم الاهتمام بالمرأة على المستوى العالمي والمحلي منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الأن وهو ما تبدى في أنشطة وأدبيات الأمم المتحدة. وما يتفرع عنها من مؤسسات. وهي الأنشطة والأدبيات التي جعلت من تحسين وضع المرأة في العالم هدفا لها.

- تأسس المجلس القومي للمرأة "تعبيرا عن فكر وطني، وبإدارة سياسية ومجتمعية خالصة ". وتحددت رسالة المجلس في تعظيم مكانة المرأة وتعزيز حضورها علي ساحة العمل الوطني " وإعطاءه قوة دفع جديدة للحركة النسائية المصرية". ونجح المجلس بالفعل في خلق مناخ إيجابي يناصر قضايا المرأة ويدعم ودورها المجتمعي ويحقق مشاركتها في الحياة العامة.

- توصل المجلس القومي للمرأة من خلال مجهوداته المتنوعة إلي ترقية أوضاعها وتعزيز جهود تمكينها وإدماجها في حركة المجتمع. ويؤكد المجلس دائما على التزامه بالمنهجية العلمية في اقتراح السياسات ووضع خطط وبرامج العمل. ومد جسور التعاون مع أجهزة الدولة، والجامعات، ومراكز البحوث، ومنظمات

المجتمع المدني في مكافحة كافة مظاهر التمييز ضد النساء.

- استطاع المجلس القومي للمرأة المصرية أن يحقق مكاسب لافتة من خلال تعيين أول سيدة مصرية في منصب قاضية بالمحكمة الدستورية العليا ثم تعيين ثلاثين قاضية.. إلخ. وتخصيص مساحة لقضايا المرأة في الخطة القومية للتنمية، كما نجح المجلس القومي للمرأة في دمج مكون المرأة ضمن الموازنة العامة للدولة في الخطة 2002-2007. والمساهمة في إصدار عدد من التشريعات الرامية إلي إصلاح الوضع الاجتماعي للمرأة: تعديل قانون أنشاء صندوق نظام تأمين الأسرة. وقانون تعديل أحكام النفقة.

- جاءت التعديلات الدستورية في ضوء استجابة سيادة الرئيس محمد حسني مبارك وفهمه لواقع المرأة المصرية وتجاوبه مع احتياجاتها في طرحه للعديد من التشريعات التي كانت لصالح المرأة. وكذلك التعيينات في مواقع استعصت على المرأة لفترة طويلة مثل القضاء. الأمر الذي تجلى بوضوح في التعديلات الدستورية في المادة (٦٢) التي نصت على ضرورة وجود تمثيل مشرف للمرأة المصرية على الساحة السياسية والتي تنص على "للمواطن حق الانتخاب وإبداء الراي والاستفتاء وفقا لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني. ومنظم القانون حق الترشيح لمجلس الشعب والشورى وفقاً لأي نظام انتخابي. ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم الحزبية. بأية نسبة بينهما يحددها. كما يجوز أن يضمن حدا ادنى لمشاركة المرأة في المجلسين.

الفصل الرابع

آليات المشاركة السياسية للمرأة المصرية

تمهيد:

أولا: المرأة المصرية والبرلمان.

ثانيا: المرأة المصرية والأحزاب السياسية.

ثالثا: المرأة المصرية والعمل المحلي والأهلي.

رابعا: استخلاصات أساسية.

تمهيد:

لا شك أن قضية مشاركة المرأة في البرلمان تطرح نفسها بكل ثقلها في هذه المرحلة من العمل الوطني لأسباب متعددة بعضها يتعلق بهموم المرأة نفسها، والبعض الأخر يتعلق بمتغيرات المجتمع وتوجهاته الجديدة، وتحدياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافة والعلمية.

ويزيد من صعوبة التناول لقضية المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان أن المرأة ليست قطاعا راسيا يمكن دراسته والبحث عن قضاياه المتعددة بسهولة كما في القطاعات الراسية الأخرى في المجتمع، فالمرأة قطاع أفقي يتغلغل داخل كافة القطاعات التي تتكون منها البنية السكانية للمجتمع. كما أنه يعد المنطقة الحساسة والفاعلة والخلايا الحية والمؤثرة في جسد المجتمعات.

وإذا نظرنا إلي قضية المشاركة السياسية للمرأة وعضويتها في المجالس النيابية نجد أنها تمثل مؤشرا رئيسيا من مؤشرات التطور السياسي للمجتمع، لأنها وثيقة الصلة بقضية التنمية الشاملة كما أنها محدد أساسي من

محددات المواطنة والانتماء، فجوهر المواطنة هو الحقوق السياسية.

ومصر بإرثها الحضاري ودورها الريادي الإقليمي، ومكانتها الدولية، ورموزها النسائية التي قدمت على مدار تاريخها الطويل نماذج يحتذي بها للمرأة الحاكمة والمرأة المناضلة، والمرأة المبدعة، والمرأة المتفهمة جديرة بأن تقدم للأجيال المستقبلية مجالس نيابية تمثل طموحاتها وتجسدها، مجالس تعبر حواجز الـــ ١%، والـــ ٢%، والـــ ٣%، وتكون اقرب على التعبير السليم عن المجتمع المصري مجتمع الرجل والمرأة معا.

وإذا ما تتبعنا نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية نجد أنها نسبة غير عادلة سواء بلغة الأرقام أو بمعيار العطاء، إذا ما قورنت بنسبة المشاركة الفعلية للمرأة المصرية في مختلف مواقع العمل والنشاط الميداني.

حيث لا تزال هناك فجوة كبيرة بين مأمول الطرح النظري لأهمية مشاركة المرأة السياسية وتحديات الواقع الفعلي التي تعلنها بقوة نسبة التمثيل وبالتالي المشاركة.

الأمر الذي يتطلب ضرورة دعم تمثيل المرأة في المجالس النيابية بشكل مشرف الأمر الذي لن يتحقق من خلال نشر ثقافة سياسية قوية تدعم مشاركة المرأة في العملية السياسية بوعي يخدم قضاياها، سواء علي مستوي الترشيح أو الانتخاب أو حتى استخراج البطاقات الانتخابية وإلي أن يتحقق هذا لابد من اطار تشريعي للعملية الانتخابية يضمن هذا التمثيل المشرف سواء من خلال تخصيص مقاعد للمرأة أو العودة لنظام القائمة النسبية التي يمكن أن تحقق وصول نسبة مشرفة للتمثيل النسائي في البرلمان.

وكما تبين مما تقدم أن المرأة المصرية استطاعت بعد جهد كبير وكفاح مرير عبر عشرات السنين، أن تحصل في النهاية على حقوقها السياسية، على قدم المساواة مع الرجل، حيث أرتبط تاريخ المرأة المصرية الحافل عبر المراحل التاريخية المتنوعة ارتباطا طرديا بحركة المجتمع في ازدهاره أو إخفاقه، وكما أكدت السطور السابقة عدم التمييز ضد المرأة المصرية سواء على مستوى الدستور أو القانون وقبلهم الشرع والأديان، ومن هنا فأننا

أمام معضلة أساسية وهو وهن وضعف تلك المشاركة بل وتدهور مؤشراتها، رغم ذلك التاريخ وتلك الجهود، ومن هنا سوف تحاول الدراسة الراهنة في سطورها القادمة خلال هذا الفصل من الدراسة الكشف عن دور آليات المشاركة السياسية تجاه المرأة المصرية، تلك الآليات المنوطة بها بتحقيق وتفعيل تلك المشاركة. حيث تحاول السطور القادمة عكس بعض ملامحها من خلال استعراض مؤشراتها سواء في أطار البرلمان، أو الأحزاب أو المجالس المحلية أو منظمات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات أهلية.

أولا: المرأة المصرية والبرلمان:

إذا ما تتبعنا نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية، نجد أنها نسبة غير عادلة، إذا ما قورنت بنسبة المشاركة الفعلية للمرأة المصرية في مختلف مواقع العمل والنشاط الميداني.

وإذا نظرنا إلي مؤشرات ونسب التمثيل البرلماني نجد أنها ترتبط بثلاث مؤشرات أساسية، أولها نسبة القيد في الجداول الانتخابية، ثم نسبة التصويت وبعد ذلك نسبة التمثيل وشغل المقاعد البرلمانية.

بداية تحاول السطور القادمة استعراض عملية القيد في الجداول الانتخابية، حيث ينص الدستور المصري على المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات. وكذلك مباشرة الحقوق السياسية وتولي المناصب دون النظر إلي الجنس أو الدين، ولكن على الرغم من ذلك فأن مساهمة المرأة المصرية في الحياة السياسية محدودة، رغم تضاعف أعداد النساء المقيدات في الانتخابات أكثر من مرتين خلال العشرون عاماً المنقضية، ففي خلال الفترة من ١٩٧٥ وحتى عام 1986 ارتفعت نسبة قيد النساء من حوالي 1.6 مليون مقيدة عام 1975 إلي حوالي 3.6 مليون مقيدة عام ١٩٨٦، ثم تضاعف العدد مرة أخرى بحوالي ثلاث مرات في الفترة من (1986-٢٠٠٥) ليرتفع من 3.6 مليون مقيدة عام ١٩٨٦ إلي حوالي ٨,٨ مليون مقيدة في عام 2000 ثم يرتفع العدد مرة أخرى ليصل إلي 9.7 مليون مقيدة لعام ٢٠٠٥، أما

بالنسبة لنسبة السيدات المقيدات لإجمالي المقيدين في الجداول الانتخابية، إلا أنه إذا نظرنا إلي نسبة قيد المرأة في الجداول الانتخابية بشكل عام [1] نجد أن هناك العديد من التفاوتات الكبيرة والتي تتبلور في نسبة تمثيل المرأة المصرية في. جداول القيد للانتخابات بين محافظة وأخرى ومن إقليم إلي أخر، بالإضافة إلي تفاوتات كبيرة أيضاً في العملية التصويتية لتلك النسب المقيدة، حيث لا تعد عمليات القيد في الجداول مؤشرا لجدية المشاركة فالتسجيل ليس الهدف في حد ذاته وإنما هو احد الطرق لتحقيق الاندماج المجتمعي، وإذا لم تنجح المرأة المصرية في تحقيق ذلك الاندماج فسوف نكون وكأننا قد سجلنا المرأة في جداول الانتخابات ليس بهدف استكمال مقومات الديمقراطية وإنما كي نوفر للرجل المصري صوتين انتخابيتين بدلا من صوت واحد.

فعلى الرغم من الارتفاع النسبي لعملية قيد المرأة في جداول الانتخابات إلا أننا لا نستطيع الحصول على البطاقة الانتخابية بل لابد أن تمارس المرأة فعلا الإدلاء بصوتها الذي يعبر عن رأيها أثناء عملية الانتخابات وأن يكون هذا الراي وليد لقناعاتها وليس تابعا للقبلية أو العصبية أو تنفيذا لما يملي عليها من الرجال، فعلى الرغم من النسبة المقبولة لقيد المرأة في الجداول الانتخابية بالمقارنة بالرجال إلا أن نسبة إعطاء صوتها للمرأة لا تزال ضعيفة للغاية، الأمر الذي يتطلب أن تقتنع المرأة أيضاً بأداء المرأة كي تساندها وتعطيها صوتها باقتناع وثقة إذا ما اقتنعت بتلك القدرة أي يكون اختيارها موضوعيا لا متحيزا للمرأة ولا متعسفا أيضاً ضدها.

حيث يجب التركيز على توعية المرأة بقيمة صوتها وكيف أن عليها أن تعتد به وتوجهه بشكل سليم كجزء من استقلاليتها وانتماءاتها وممارسة حقها في المواطنة الكاملة والديمقراطية.

([1])المركز الديموجرافي بالقاهرة، المرأة في مصر ديمجرافيا السكان، أوراق ريموجرافيا مصر رقم ٢٣ مايو ٢٠٠٨ ص ٣٢.

ويسعى المجلس القومي للمرأة في زيادة نسبة أصوات النساء في الجداول الانتخابية، وذلك من خلال حث لجان المرأة في الأحزاب على تنشيط القيد حتى مع رفع الوعي. حيث يعزز موقف المرأة بأسلوب علمي [1].

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة قيد المرأة في الجداول الانتخابية. إلا أن هناك عزوف عن المشاركة في التصويت، يزداد في أحياء المثقفين والمهنين والتجار، في حين يقل العزوف نسبيا في مناطق العمال والتجمعات الأشد فقرا، ويتفق ذلك مع الارتفاع النسبي لمعدل المشاركة في المناطق الريفية، فغي خلال انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ٢٠٠٥ لم تتجاوز نسبة من ادلوا بأصواتهم 10% في دوائر الساحل وروض الفرج بل وتدنت إلي اقل من ذلك في دوائر قصر النيل والمنيل، بينما ارتفعت في المطرية إلي ٣٣% وشبر 25% والتبين ٢٢% والهرم ١٢% وحلوان 20%، أم في المناطق الريفية فقد كانت في البحيرة 40% والصف ٣٦% وفي دوائر نجع حمادي ٣٢% وفي شبين القناطر 26% حيث يرتبط الأمر دائما بالشحن الجماعي للناخبين وشراء الأصوات. اكثر من الوعى والرغبة في المشاركة، الأمر الذي يجعلنا ننظر إلي مؤشر القيد في الجداول الانتخابية الانتخابية علي أنه قد لا يكون معبرا عن إرادة المشاركة بقدر ما يرتبط بعوامل اجتماعية أخرى.

إذا نظرنا إلي تطور وضع المرأة في البرلمان المصري نجد أنه متدنيا بدرجة كبيرة ولا نستطيع أن يرضي أو يحقق طموحات المرأة المصرية أو يعكس مكانتها الاجتماعية عبر العصور حيث أن تمثيل المرأة في البرلمان لم يزد في المتوسط عن اثنتي عشرة عضوة خلال ثلاث عشر مجلسا نيابيا بدءا من عام ١٩٥٧ م وحتى عام 2005 م بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 2.4%، إلا أن هذا التمثيل قد تأرجح ارتفاعاً و انخفاضا على النحو التالي:

- الفترة الأولي من (1957م) و التي وقع التمثيل فيها على متصل يبدا من ٣ عضوات و ينتهي بـ 6

([1])فرخندة حسن، دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية، مرجع سابق، ص ٤ – ٥.

عضوات و التي تمثل مرحلة أحادية التنظيم السياسي.

وقد تطورت هذه النسبة على النحو الآتي: في مجلس سنة ١٩٥٧ نجحت سيدتان فقد فكانت نسبة النساء إلي أعضاء المجلس ٥٧% ثم اصبح عدد النساء ٥ سيدات في مجلس الأمة الاتحادي بنسبة 0.83 % ثم بلغ عددهن ثمانية في مجلس الأمة سنة ١٩٦٤ بنسبة 2.2% ثم اربع سيدات في مجلس ١٩٦٩ بنسبة ١١% وفي مجلس ١٩٧١ بلغ عدد العضوات تسعة عضوات بنسبة 2.5% [1] .

- الفترة الثانية من عام (١٩٧٩ إلي 1987) والتي وقع فيها التمثيل على متصل يبدأ من 19 عضوة و ينتهي بـ ٣٦ عضوة. ويكمن سر ارتفاع هذا العدد إلي صدور القرار بقانون رقم 21 سنة ١٩٧٩ الذي عدل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ونص على تخصيص ثلاثين مقعدا للمرأة في المجلس على الأقل، وفي ظل هذا التعديل قفز عدد العضوات إلي ٣٥ سيدة في المجلس سنة ١٩٧٩ بنسبة ٩% تقريبا من عدد الأعضاء ولكن هذا القرار بقانون طعن بعدم دستوريته لتمييزه بين المرأة والرجل، ولذلك عدل عنه المشرع فاصدر القانون رقم ١٨٨ لسنة 1986 الذي قضى بإلغاء تخصيص مقاعد للمرأة فهبطت نسبة تمثيل المرأة في برلمان ٨٧ إلي 2.4%

- الفترة الثالثة من عام ١٩٩٠ إلي عام 2005م و التي لم يرتفع فيها التمثيل (انتخابا وتعيينا عن 11 عضوة.

ففي مجلس ١٩٩٠: ١٩٩٥ وصلت النسبة إلي 2.2 % ثم ارتفعت قليلا لتصل إلي 2.5% في برلمان عام 2000 وعادت لتهبط مرة أخرى إلي (1.8 %)

وهذه النسب تعبر عن العدد الإجمالي للنائبات من معينات ومنتخبات، أما إذا تم حساب هذه النسب وفقا

([1])ناهد المنشاوي، المرأة وانتخابات 2000، المجلس القومي، القاهرة، 2001، ص ص ٤ -٥٢.

للفائزات في العملية الانتخابية فأنها ستنخفض لدرجة كبيرة.

وإذا ما نظرنا إلي تلك النسب برؤية تحليلية محاولين تفسير أسباب الارتفاع في بعض المجالس وانخفاضها بشدة في مجالس أخرى نجد أن ارتفاع نسبة التمثيل في الفترة الثانية خاصة في عامة ١٩٧٩، ١٩٨٤ يمكن إرجاعها إلي تعديل قانون الانتخابات رقم (٣٨) لسنة 1972 م بالقانون (21) لسنة 1979 و الذي يسمح بتخصيص ثلاثين مقعدا للنساء كحد ادنى و بواقع مقعد على الأقل في كل محافظة، مع السماح لهن بالتنافس مع الرجال على كل المقاعد الأخرى، وعدم السماح للرجال بالتنافس على المقاعد المخصصة للنساء.

ولذلك عدل عنه المشرع فاصدر القانون رقم 188 لسنة 1986 الذي قضى بإلغاء تخصيص مقاعد للمرأة فهبطت نسبة تمثيل المرأة في برلمان سنة ١٩٨٧ والبرلمانات اللاحقة إلي ما لا يزيد علي 2.4%. إلا أنه كان مرتفعا إلي حد ما أيضاً في ظل نظام الانتخاب بالقائمة النسبية حيث وصلت نسبة تمثيل المرأة في انتخابات 1987 إلي أربعة عشرة عضوة. وقد خلت معظم قوائم الأحزاب من العناصر النسائية باستثناء الحزب الوطني الذي شملت قوائمه ثلاثة عشرة سيدة.

حيث تدخل المشرع بتعديل قانون مجلس الشعب مرة ثانية واخذ فيما يتعلق بالانتخاب بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية واستطاعت الأحزاب – من خلال قوائم المرشحين – إدراج أسماء بعض السيدات ولكن هذا النظام لم يكن له فعالية كبيرة فضلا عن أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستورية النص الذي يقرره. ليس استنادا إلي عدم المساواة، فالمساواة قد تحققت. ولكن استنادا إلي أنه يخالف مبدا تكافؤ الفرص المنصوص عليه في الدستور، فما لبث المشرع أن تدخل بإلغاء هذا النظام وعاد إلي النص علي الانتخاب الفردي وهو نظام تضيق معه فرصة نجاح السيدات نظرا لشراسة المعركة الانتخابية، الأمر الذي تأكد في

انتخابات 1995 حيث هبط عدد النساء المنتخبات مرة أخرى ليصل إلي خمس عضوات فقط واستمر في الهبوط بعد ذلك رغم كافة الجهود المبذولة، الأمر الذي دعا المشرع مرة ثانية لمحاولة النهوض بنسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية والذي بدأ بالتعديل الدستوري الذي نص على ضرورة وجود تمثيل مشرف للمرأة في مجلسي الشعب والشورى.

وإذا نظرنا إلي التعديل في القانون نجد أنه يهدف لضمان حد ادني لمشاركة المرأة سياسيا، مؤكدا علي ضرورة تغيير ثقافة المجتمع نحو الإيمان بالمرأة كقيمة وفكر وعمل، من خلال الممارسة الفعلية لمدة فصلين تشريعيين يكون المجتمع بعدها قادر على استيعاب فكرة وجود المرأة ومقتنعا بها مما يمكن معه عدم الاحتياج لذلك الدعم بوجود تلك المقاعد.

إلا أننا هنا نود أن نؤكد على حقيقة هامة مؤداها أن دور المرأة السياسي يحتاج إلي إرادة شعبية حقيقية تضعها في مكانها الطبيعي في ظل شيوع ثقافة الديمقراطية والاعتراف الاجتماعي بأهمية أن تمارس المرأة المصرية حياة سياسية كاملة، وهي أمور ترتبط بمحددات كثيرة، اجتماعية، وثقافية، وقيمية، وتعليمية اكثر منها تشريعية أو قانونية أو دستورية حيث أن تمثيل المرأة في الحياة النيابية لا يزال أمرا مثير للقلق ولا يعبر بصدق عن مكانتها الحقيقية في المجتمع، ولا يتوج الجهد المبذول في سبيل النهوض بها.

وعلى الرغم من ضالة عدد النساء بالبرلمان إلا أنها تشغل مواقع هامة به فهي وكيل مجلس الشعب، كما يشغل مواقع رئيس ووكيل وأمين سر عدد غير قليل من اللجان البرلمانية، إذ تصل نسبة مشاركة المرأة في مكان لجان المجلس لتصل إلي 5.5% وهي نسبة عالية ولها دلاله على نشاط المرأة داخل المجلس، كما

تشكل 4.3% من أعضاء اللجنة العامة للمجلس [1].

فأداء المرأة داخل المجالس النيابية هو الاختيار الحقيقي لقدراتها ومدي صلاحيتها لهذا العمل وهو الوسيلة المثلي لإقناع الناخبين والأحزاب علي حد سواء بقدراتها وضرورة إسهامها في صنع القرار السياسي من اجل تحقيق الطموحات ورفع العوائق والعقبات. الأمر الذي يتطلب دائما توضيح هذا الدور وإبرازه من الناحية الإعلامية وأيضاً يتطلب وجود وعي انتخابي لدى الناخبين، ذلك الوعي الذي يمكن أن يمكنهم من حسن اختيار العناصر الممثلة فهم سواء كانوا رجالا أو نساء دون تحيز أو تمييز.

وإذا نظرنا إلي مجلس الشورى نلحظ ارتفاعا نسبيا لتمثيل المرأة به حيث وصلت نسبة وجودها إلي 9.3% عام ١٩٨٠ إلي 5.7% عام ١٩٩٦ أما الأن فقد وصل عدد عضوات مجلس الشورى إلي ثماني عشرة نائبة من مجموع عدد الأعضاء الكلي (264 عضوا) وذلك بنسبة 6.8% من الإجمالي وتنتمي جميع النائبات عد واحدا إلي الحزب الوطني الديمقراطي، ولا تنتمي أية عضوات لأحزاب المعارضة الستة الموجودة داخل مجلس الشورى (حزب الوفد الجديد، حزب الأحرار الاشتراكيين، حزب التجمع الوطني، حزب الخضر المصري، حزب التكامل، حزب الجيل الديمقراطي) حيث تنتمي النائبة المستثناة إلي المستقلين الذين يمثلهم ٢٧ عضوة منهم 10 أستاذة جامعية وعضوتان في مراكز بحثية، أما المتبقيات فيأتين من خلفيات مهنية إدارية عليا

وبذلك يمكن القول أن المرأة المصرية تحظي بتمثيل أفضل داخل مجلس الشورى، ولكن ينبغي التذكير بأن هذه النسب تشمل كلا من العضوات المنتخبات والمعينات. حيث أن التعيين في مجلس الشورى يشمل ثلث الأعضاء، والتي غالبا ما ترتفع فيه نسبة وجود المرأة ولكن علي أية حال فأن تمثيل المرأة سواء في مجلس

([1])فرخندة حسن، دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية، مرجع سابق، ص 7-8.

الشعب أو الشورى يزل يعكس فجوة كبيرة ووضعا غير مقبول للمرأة المصرية.

وإذا نظرنا إلي استجابات عينة الدراسة تجاه هذه القضية نجد أننا أمام تحديات اكبر حيث حاولت الدراسة الراهنة طرح مجموعة من الأسئلة في هذا الشأن حاولت الإجابة عليها من خلال استجابات عينة الدراسة. وقد كان من أهمها قياس ما إذا كان هناك تفضيل لأي الجنسين على الآخر في الترشيح. لانتخابات مجلس الشعب أو الشورى من وجهه نظرهم. وربط تلك الإجابات بمتغير النوع، السن، مع محاولة استيضاح هل تحرص النساء على اختيار المرأة لتمثلهن وتطالب بحقوقهن في المجلس ؟ وهل تضع المرشحة برنامجا طموحا يؤدي إلي تأييد المرأة لها بشكل عام ؟ وما هي نسبة تأييد الرجال والنساء للمرأة في الانتخابات ؟ وهل يختلف التأييد باختلاف المهنة ؟ أو درجة التعليم ؟ أو وجودهم في الريف أو الحضر ؟ وما هي نسبة تسجيل المرأة في الجداول الانتخابية، وما مدى إدراكها لأهمية هذا التسجيل ؟ وما هو أسلوب استخدامها لهذا الحق ؟ وهل يعكس إرادتها بحرية أم تذهب لتنتخب من يوجهها له من حولها.

فعند سؤال عينة الدراسة عن تسجيلهم في الجداول الانتخابية وامتلاكهم بطاقة انتخاب. جاءت استجاباتهم كما تعكسها بيانات الجدول التالي.

جدول (6)

حمل البطاقة الانتخابية بين أفراد العينة

النوع الاستجابة	ذكور		إناث		المجموع
	العدد	%	العدد	%	
نعم	١٦٢	%67.6	١٠٣	%39.6	265
لا	78	%32.4	١٥٧	%60.4	235
المجموع	٢٤٠	%100	٢٦٠	%100	500

تعكس بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة النساء اللاتي. لا يحملن بطاقة انتخابية ليصل إلي 60.4 % في مقابل 39.6 % يحملن بطاقة انتخابية، كما أن نسبة من يحملوا بطاقة انتخابية من الذكور 67.6 % في مقابل 32.4% لا يحملوا بطاقة. وهذا يشير إلي ارتفاع نسبة الذكور بالمقارنة بنسبة الإناث فيما يتعلق بالقيد في الجداول الانتخابية، على الرغم من انخفاض النسبة عموما بين الاثنين، الأمر الذي يعكس تدني مستوى الوعي السياسي وانخفاض إرادة المشاركة السياسية لدى العينة وأن كانت اكثر انخفاضا لدى الإناث منها لدى الذكور.

وعند الاستفسار عن انخفاض تلك النسبة أشار اغلب المبحوثين بنسبة ٧٢%، إلي عدم جدوى حمل البطاقة الانتخابية، حيث أن الرقم الانتخابي يأتي لهم أثناء الانتخابات على يد المرشحين دون مجهود منهم، الأمر الذي يؤكد أيضاً على توجيه إرادة الناخبين لانتخاب مرشح محدد يأتي لهم بالبطاقة دون وجود إراداتهم التي تعكس رغبة حقيقية في التسجيل والقيد في ذلك الجداول.

- **المشاركة السابقة في الانتخابات كأساس للمقارنة الحالية**

عند سؤال عينة الدراسة على مشاركتهم السابقة في الانتخابات، في محاولة لمعرفة مدى تطور تلك المشاركة، وهل هناك فروق نسبية بين الذكور والإناث في ذلك ؟ وما هي أسباب هذه الفروق أن وجدت ؟ جاءت إجابات عينة الدراسة كما تعكسها بيانات الجدول التالي:

جدول (٧)

يعكس المشاركة السابقة في الانتخابات لمفردات عينة الدراسة

النوع الاستجابة	ذكور		أناث		المجموع
	العدد	%	العدد	%	
نعم	١٤٥	%60.7	١١٩	%45.7	٢٦٤
لا	٩٥	%39.3	١٤١	%54.3	٢٣٦
المجموع	240	%100	٢٦٠	%100	500

يوضح الجدول السابق ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة عند الذكور لتصل إلي 60.7 % بالمقارنة إلي الإناث حيث تصل نسبتهن 45.7 %، كما أن نسبة غير المشاركات من الإناث قد ارتفعت لتصل إلي 54.3% في مقابل 39.3% من الذكور. وهذا يشير إلي انخفاض نسبة مشاركة الإناث، ويمكن أن يعزي ذلك إلي خوف النساء من الاعتداءات أو المضايقات أثناء عملية التصويت (كما أشارت إحدى المبحوثات).

ومن الملفت للنظر أن نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات السابقة في الريف كانت اعلى منها في الحضر، حيث ارتفعت نسبة المشاركة في الريف من النساء المشاركات في انتخابات سابقة لتصل إلي ٧٣% مقابل نسبة ٣٧% من الحضر، ويرجع ذلك في الغالب إلي ارتباط المشاركة في الريف بعملية العصبية والإعطاء الجماعي لأصوات القرية لاحد المرشحين المتفق عليه، الأمر الذي يؤكد هنا أن نسبة القيد في الجداول الانتخابية لا تعبر عن وعي حقيقي ولا تعكس رغبة وإرادة المشاركة بقدر ما تعكس تزييف الوعي وتطويع الإرادة لاستخدامها في إطار العصبية والإرادة الجمعية. وهو ما أكدته أقوال المبحوثات من عينة الدراسة، حيث أشارت إحدى المبحوثات أنهن ينفذن إرادات العائلة أو العمدة حيث يتفق على مرشح محدد.

إذا نظرنا إلي السلوك السياسي نجد أن اهم ما يميزه أنه. مكتسب، وأنه يتحدد وفقا لعدد من العوامل، أهمها: طبيعة النظام السياسي، ومدى الثقة في جدوى هذا السلوك أو تلك المشاركة، أو فقدان الأمل في إمكانية التغيير وغياب الوعي السياسي. كما أن ضغوط الحياة كالأمية والفقر والجهل تشكل عوامل تؤثر على مستوى ونوع المشاركة السياسية في المجتمع.، وهو ما أكدته استجابات عينة الدراسة.

وعند محاولة الربط بين متغير الوعي بالمشاركة السياسية أو الرغبة فيها ودرجة التعليم أو نوع المهنة. نجد أنها لم تعكس وجود علاقه دالة بين تلك المتغيرات ودرجة المشاركة وإنما برزت تلك العلاقة من خلال الارتباط بمحل الإقامة (ريف – حضر). الأمر يتجلى بوضوح ويتفق مع نتائج المؤتمر السابع للمجلس القومي بالمحافظات.

وقد احتلت محافظة الشرقية اكثر المحافظات من حيث عدد المقيدات بالجداول الانتخابية فقد بلغت نسبة قيد المرأة 60.2%. ويليها محافظة البحيرة بنسبة 53.8% عام ٢٠٠٣. وبالنسبة لباقي محافظات الوجه البحري نجد أن محافظة الغربية بلغت نسبة قيد المرأة في جداول الانتخاب بها نحو ٤١% من جملة أصوات السيدات اللاتي لهن حق الانتخاب، وتأتي محافظة الجيزة لتنخفض نسبة المقيدات في جداول الانتخاب لتصل إلي 22.2% وهذا امر مثير للدهشة على الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي والاجتماعي للمرأة في محافظة الجيزة. ثم محافظة القليوبية لتبلغ 15.3% في جداول الانتخاب وهذه تعد نسبة منخفضة جدا مقارنة ببعض محافظات الوجه القبلي حيث بلغت المقيدات بالجداول الانتخابية في الوادي الجديد ٤٢% يليها محافظة أسيوط بنسبة 36.9% ثم محافظة قنا بنسبة 36.8% ثم محافظة سوهاج بنسبة 35%. بينما كانت نسبة الإناث المقيدات في الجداول الانتخابية بمحافظة شمال سيناء 46.1% وتصل هذه النسبة إلي 52.9% في قسم رفح وهي أعلى نسبة بالمحافظة، وهي نسبة مرتفعة أيضاً إذا ما قورنت بمحافظة الجيزة

والقليوبية على سبيل المثال على الرغم من أنتشار الطابع القبلي في محافظة شمال سيناء.

وبالرغم من الارتفاع النسبي لعملية قيد المرأة في جداول الانتخابات إلا أن الممارسة السياسية للمرأة لا تقتصر علي الحصول علي البطاقة الانتخابية، بل لابد أن تمارس المرأة فعلا الإدلاء برأيها أثناء عملية الانتخابات وأن يكون هذا الراي وليد لقناعاتها وليس تابعا للقبيلة العصبية أو تنفيذا لما يملي عيها من الرجال. حيث أنه على الرغم من النسبة المقبولة لقيد المرأة في الجداول الانتخابية بالمقارنة بالرجال إلا أن نسبة إعطاء صوتها للمرأة لا تزال ضعيفة للغاية. الأمر الذي يتفق مع أقوال عينة الدراسة الراهنة ويؤكده، الأمر الذي يؤكد على ضرورة دعم الوعي الانتخابي ونشر الثقافة السياسية الإيجابية لدى قطاعات المجتمع كي تستطيع أن تصل إلي الدرجة المأمولة من ديموقراطية الممارسة تلك الممارسة التي يستحقها المجتمع المصري وفقاً لتاريخه العظيم وقدراته البشرية الفاعلة.

ثانياً المرأة المصرية والأحزاب السياسية:

تعد عملية الانضمام الرسمي إلي حزب سياسي من اكثر أشكال المساهمة في الحياة العامة إيجابية، فالسعي إلي التمتع لعضوية الحزب السياسي صورة فعالة من صور المشاركة السياسية، تعبر عن درجة عالية من الوعي والاهتمام السياسي. فهي مؤشر دال على السلوك السياسي التطوعي الإيجابي، وعلى رغبة الحريصين عليه في التأثير المباشر في الحياة العامة [1]،حيث يعد الانضمام لعضوية الأحزاب السياسية يعد من اعلى درجات المشاركة السياسية للمواطنين في النظام الديمقراطي ذلك لأنه يتيح لهن التعبير عن أرائهن ويعطيهم الفرصة أيضاً لإمكانية طرح هذه الآراء والدفاع عنها ومناقشتها في الواقع. بالإضافة إلي أن انضمام المرأة إلي عضوية

([1])علا أبو زيد، المرأة المصرية في الأحزاب السياسية، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ندوة المرأة المصرية والعمل العام رؤية مستقبلية، القاهرة، 14 مارس 1995، ص ص ٢-٣.

الأحزاب السياسية يعكس إرادة ورغبة السيدات في الممارسة الفعلية للعملية السياسية.

وقد ظهر مصطلح الحزب السياسي في القرن التاسع عشر مع بداية ظهور الحكومة النيابية. حيث يعد الحزب نموذج للتنظيم السياسي، يظهر حينما تصل الحياة السياسية إلي درجة معينة من التعقيد، ومن ثم تمثل دراسة وفهم الأحزاب السياسية مدخل أساسي لتحليل العمل السياسي. كما تمثل الأحزاب حلقة الوصل بين المواطنين والحكومة. وتتمثل مهمة الأحزاب في تحويل الفكر الاجتماعي وترجمته إلي سلوك سياسي تصيغه في شكل برامج منظمة تطالب الحكومة بتنفيذها، فالنظام الديمقراطي يرتكز على ركيزتين أساسيتين هما: حرية الراي – حرية تكوين الأحزاب.

ويشير مصطلح الحزب إلي نموذج ترابطي من العلاقات الاجتماعية، تعتمد العضوية فيه على التعبئة الرسمية الحرة، والهدف الذي يسعى إليه الحزب هو تحقيق القوة للجماعة ولقادة الحزب الذين يحاولون تدعيم المكانة المادية للحزب ولأعضائه [1]، وتشكيل ومهارات نظرهم حول القضايا المجتمعية ومحاولتهم للوصول للحلول البديلة تجاه المشكلات الاجتماعية المثارة.

كما أن الأحزاب السياسية هي منظمات أو تجمعات سياسية ينظم القانون كيفية تشكيلها وحقوقها وواجباتها، وهي تمارس العمل السياسي بهدف الوصول للحكم، وعادة ما تشكل هذه الأحزاب من أعضاء يمثلون الجمعية العمومية أو القاعدة الشعبية للحزب، مع لجان متخصصة، كل يشرف على نشاط معين من أنشطة الحزب ثم رئيس اعلى للحزب، وتمتلك الأحزاب السياسية إمكانات مادية وفنية وعلمية كبيرة سواء نتيجة دعم الدولة لها، أو من خلال اشتراكات الأعضاء، أو التبرعات التي توجه إليها، حتى تكون قادرة على دراسة المشاكل وطرح الحلول الواجبة بشأنها، وهي تمثل إحدى المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي،

([1])محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣، ص ٣١٧.

إذ أنها من خلال مباشرتها للعمل السياسي تقوم بأكثر من دور في تدعيم النظام الديمقراطي [1]، وتتمثل مهام الحزب فيما يلي:

1- تنظيم إرادة الشعب وبلورتها في شكل محدد، وتوضيح الأفكار والرموز المشتركة والمعبرة عن أراء وتفضيلات ومطالب أعضاؤه، وإبلاغها لجميع قطاعات المجتمع (حكاما ومحكومين).

2- تعليم المواطن المسئولية السياسية والصعود بمستوي مشاركة وعقلانية الأفراد في طرحهم لوجهات نظرهم، واختيارهم للبدائل المتاحة للحركة السياسية، وفي تفاعلهم معا، مما يكفل فاعلية الهيئة الناخبة، وإبعاد العناصر غير الواعية عن قنوات التأثير والسلطة السياسية.

3- الوصول إلي السلطة، فالحزب السياسي ليس إلا تنظيم محدد، هدفه الوصول إلي السلطة، ويتنافس من أجل ذلك للحصول علي تأييد الجماعات والتنظيمات الأخرى في المجتمع.

4- تحقيق التنشئة السياسية ونشر الوعي، وتحقيق المشاركة، بهدف دعم إمكانية تكوين راي عام مؤثر ومستنير، من خلال ما يقوم به الحزب من وظائف الاتصال السياسي باتجاهاته المتنوعة، بهدف خلق ذلك التأثير وإعداد القيادات.

ذلك أن الأحزاب السياسية تعمل على أنتاج القيادات الوطنية الجادة، وتجسيد الخيارات القومية. وتعد مدرسة وطنية لتربية جيل من الشباب الواعي والمثقف، القادر على قيادة الأمة دائما إلي ما يحقق طموحاتها [2].

ولقد بدأت التجربة الحزبية في مصر مع بداية القرن العشرين، وتراوحت بين المد والجزر في ظل ظروف

([1])طه أحمد طه خلف الله، مرجع سابق، ص ص ٨٣ –٨٤.

([2])كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص ص 15-65.

عديدة متغيرة ومتنوعة.

وقد كانت بداية النشأة الأولي للأحزاب السياسية في مصر، مرتبطة بالثورة العرابية، وأن كانت البداية الحقيقية تعود إلي عام 1907. حيث أنه في ذلك التاريخ، نشأت الأحزاب الثلاثة الأولي التي لعبت أدواراً هامة علي مسرح السياسة المصرية حتي ثورة ١٩١٩، وهي الحزب الوطني الذي قاد الحركة الوطنية ضد الاحتلال الإنجليزي، وحزب الأمة الذي مثل الصفوة الاجتماعية والاقتصادية من كبار الملاك الزراعيين، وحزب الإصلاح علي المبادئ الدستورية الذي دافع عن آراء الخديوي والسلطة وتعد هذه المرحلة مرحلة أساسية في تطور النظام السياسي. غير أن هناك ثلاث مراحل متابعة في التطور الحزبي في مصر هي [1].

أ- مرحلة الديمقراطية النيابية أو البرلمانية والتي تقع في الفترة من ١٩٢٣ – ١٩٥٢.

وتميزت بوضع دستور ١٩٢٣ الذي مثل حجر الزاوية في البناء الدستوري لمصر حتي عام ١٩٥٢، وكان احد إنجازات ثورة 1919. وقد اتسمت الحياة الحزبية في تلك الفترة بملامح أساسية:

أولها: التعددية أو المنافسة السياسية بين عدد من الأحزاب للوصول إلي السلطة، وكانت المنافسة بين الوفد وعدد من الأحزاب الصغيرة.

ثانيها: غياب البرامج والسياسات الاجتماعية للأحزاب بصفة عامة، وذلك للانشغال بمكافحة الاستعمار واجتمع حول ذلك الهدف: حزب الوفد (الأغلبية وقتذاك)، وأحزاب الأقلية (الأحرار الدستوريون، الحزب الوطني، والاتحاد والشعب، والكتلة الوفدية، والسعديون). وظهر بعد معاهدة ١٩٣٦ (تنظيمات "مصر الفتاه، الإخوان المسلمين، والحركات الاشتراكية والشيوعية). واتسمت هذه المرحلة باحترام قواعد اللعبة

([1])أماني قنديل، استطلاع راي المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية، التقرير الأول: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٧-٨.

السياسية في اطار من الحوار والإقناع واحترام الدستور وسيادة قيم العقلانية والمشاركة وحق التنظيم.

ب– المرحلة الثانية والتي تمتد من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٦

وفي هذه المرحلة تحدد توجه النظام السياسي نحو التنظيم الواحد بطبيعة الظروف التاريخية، التي ارتبطت بحركة الجيش في 23 يوليو ١٩٥٢. وقد غابت المنافسة السياسية منذ قانون حل الأحزاب في ١٨ يناير ١٩٥٣. وكان هناك عدم توازن بين صيغة التنظيم السياسي الواحد الذي يعبر عن الشعب، وبين السلطة التنفيذية التي هيمنت عليه، وكان لهذا التنظيم تداعياته السلبية علي المشاركة السياسية حيث تم صياغة تيار فكري وسياسي له وزنه يعارض التعددية السياسية.

ج – الفترة الثالثة والتي شهدت عودة الحياة الحزبية منذ عام ١٩٧٦

على الرغم من رفض الاتجاه الغالب داخل الاتحاد الاشتراكي التعددية الحزبية، إلا أنه كان هناك اتجاهاً متزايداً من المثقفين ورجال الفكر والصحافة والنقابات المهنية يؤيد التعددية السياسية. وفي النهاية حسم الرئيس السادات هذه الحوارات بإعلانه قيام ثلاث منابر، تمثل اليمين والوسط واليسار، ثم اعلن بمبادرة منه في افتتاح جلسات مجلس الشعب الجديد (في ١١ نوفمبر ١٩٧٦) تحويل المنابر الثلاثة إلي احزب [1]، وكانت لها شروط وقيود، ولم تكن التعددية مقيدة في قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة ١٩٧٧، ولكن كانت القيود تتعلق بالأنشطة والبرامج والأفكار.

([1])أنظر في ذلك:

- بطرس غالي وآخرون، الديمقراطية في مصر في ربع قرن بعد ثورة يوليو، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1977، ص ص 101-102.
- على الدين هلال، المشكلة السياسية في مصر والانتقال إلي تعدد الأحزاب، تجربة الديمقراطية في مصر، ص ص ٣٦-٤٠.

فإذا نظرنا إلي صيغة التعدد الحزبي، كما تم تطبيقها، نجد أنه عندما قرر الرئيس السادات قبول صيغة التعدد الحزبي في عام ١٩٧٦، كان لديه تصور حول حدود هذه الصيغة، وحدود الدور الذي يمكن أن تلعبه أحزاب المعارضة. فقد كان حريصا على إلا تمتد معارضتها إلي أسس النظام ومقوماته وسياساته في الداخل والخارج، وألا تمتد هذه المعارضة إلي المستوى الجماهيري فأرادها تعددية منضبطة، تمثل شرعية حزبية لسياساته.

أما عملية اتخاذ القرار السياسي، فقد كانت تتم على صعيد القوى الأعلى، وكان الرئيس السادات مسيطرا عليها، تسانده في ذلك دائرة ضيقة من معاونيه [1]. حيث جعل التعديل الدستوري ١٩٧١ سلطات جميع المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية في يد رئيس الجمهورية، بل واكد أحقيته في العمل منفردا وإصدار قوانين والاعتراض على أخرى. أما وظيفة المؤسسات السياسية، فقد كانت مقصورة على تأييد ما يتخذ من قرارات، تنسحب على اخطر القرارات السياسية الداخلية والخارجية [2].

ومن هنا فقد كانت الممارسة الحزبية بمثابة شكل أو واجهة براقة للحياة الديمقراطية أمام العالم، يوحي بأن النظام الحاكم يسمح لكافة القوى الاجتماعية على اختلافها، بأن تعبر عن نفسها، غير أن الواقع كان غير ذلك، حيث ظلت هذه الممارسة الحزبية قابعة تحت راية الحاكم من خلال محاولته تحديد شكل أو نوع المعارضة المسموح بها داخل البرلمان، ولتحقيق ذلك فرض عليها العديد من القيود التي تحد من حركتها. مع التأكيد على مفهوم العائلة المصرية تحت قيادة رب العائلة، بالإضافة إلي ما أحيط به نظام الأحزاب السياسية في ذلك الوقت من قواعد وإجراءات تشريعية تحد من حركتها بوجه عام، وردت بقانون الأحزاب،

([1])محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، لندن، جدة، الشركة العربية السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٢، ص ص ١٩٥-١٩٨.

([2])طارق البشري، الديمقراطية ونظام ثورة يوليو، مرجع سابق، ص 95.

وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، وجعلت من المشاركة السياسية من خلال أحزاب المعارضة، عملا تكتنفه المخاطر والصعاب، التي تقضي على فعاليتها، مما فرض على الأحزاب عدم الإفصاح عن حقيقة توجهاتها العامة ومواقفها. هذا وقد شكلت طريقة نشأة أحزاب المعارضة عاملا هاماً في مجال تحديد مواقفها ومدى فعاليتها.

ومن ثم فقد بدأت الأحزاب في الخروج عن الدور المرسوم لها. وهكذا فقد تم استبعاد قوى سياسية واجتماعية مؤثرة من إطار النظام السياسي والحزبي، مما أدى إلي أزمة حادة في الممارسة الديمقراطية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى الإحجام الواسع عن المشاركة للغالبية في الحياة العامة، لعدم إحساسهم بجدية المشاركة السياسية وجدواها والعملية التصويتية بكافة أشكالها. بالإضافة إلي محدودية المشاركة في الأحزاب الموجودة، حيث أصبحت مجرد مؤسسات سياسية لا تستند أو لا ترتبط بتيارات اجتماعية وثقافية فاعلة في أحشاء المجتمع [1]. فانعدمت القنوات الحزبية التي تستطيع العمل على تعظيم المشاركة السياسية، من خلال العمل على التنشئة السياسية للمواطنين، مما أدى في النهاية إلي عدم قدرتها على التطور إلي مؤسسات سياسية، وتراجع قدرتها عن تكوين الكوادر السياسية، وإخفاقها في التمثيل الحقيقي للمصالح الاجتماعية والسياسية التي قامت للتعبير عنها [2]، فضلا عن هذا فقد حدث إحجام واضح عن الانضمام إلي الأحزاب السياسية، واقتصر الأمر في عضوية الأحزاب عامة على الحزب الوطني الحاكم، طلبا لمصالح خاصة، ومنافع شخصية، وسعيا وراء المناصب [3].

ونتيجة لانعدام قنوات المشاركة السياسية الرسمية، وانكماش الصيغ التقليدية لها، بخروج الأحزاب خارج

([1])المرجع السابق، ص ص 136 .

([2])التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، مركز دراسات السياسة والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٣٣٦-٣٣٨.

([3])محي شحاته، المشاركة السياسية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٥- ١٨.

ساحة الصراع والمواجهة، واقتصر ذلك الدور على قنوات المشاركة غير الرسمية لتي اتجهت إلي ممارسة العمل السياسي خارج إطار الشرعية، من خلال قنوات النشاط الغير رسمي مهددة بذلك أمن النظام واستقراره الأمر الذي أنعكس بدوره وبقوة على مشاركة المرأة في تلك الأحزاب وتأثيرها أيضاً بتلك الممارسات غير الشرعية والمتطرفة في أحيان كثيرة، الأمر الذي ساهم بقوة في انكماش مشاركتها الشرعية.

وقد أبرزت أحداث 1978 وصدور قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي (قانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨) ضيق هامش الحريات المتاحة. فقد جمد حزب التجمع نشاطه، وحل حزب الوفد نفسه، وتعرضت الصحف الحزبية للمطاردة والمصادرة، حتى أزمة خريف ١٩٨١ التي انتهت باعتقال كل القيادات الحزبية والوطنية ثم اغتيال الرئيس السادات.

وقد تولي الرئيس مبارك الحكم في عام ١٩٨١ في ظل مناخ اتسم بالاستقطاب السياسي الحاد بين قيادة الدولة والأحزاب والقوي المعارضة، فعمل الرئيس مبارك علي استقرار الحياة الحزبية والتحول نحو الديمقراطية، حتي اصبح للنقابات دورا متزايدا في الحياة السياسية، وزادت الصحف في مصر بدرجة كبيرة علي اختلاف تياراتها السياسية، وأعطي الحرية الكاملة للكتاب والصحفيين ما لم يخل ذلك بالدستور أو يضر بالآخرين، إلا ما كانت تقتضيه المصلحة العامة، وقد حاربت الصحف الفساد وتعقبته.

حيث تميز عهد الرئيس مبارك بإضفاء الطابع الليبرالي على النظام السياسي، فالحركة تجاه الديمقراطية مثلت المدخل الوحيد المتاح للقيادة السياسية لبناء شرعيتها. ومن هنا فقد تميزت تلك المرحلة بداية من الثمانينات باتساع الهامش المسموح به نسبيا لحرية التعبير، وللحركة السياسية محددة المراكز والاتجاهات [1]. ففي إطار

([1])كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد ٨٠ لسنة ٨ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر، ١٩٨٥، ص ٣٨.

المناخ السياسي العام، نمت أحزاب المعارضة، بل وظهرت أحزاب جديدة على الساحة السياسية، هذا وقد وضح تأثير القضاء المصري في تشكيل الخريطة الحزبية في مصر، عقب إعلانه بالحكم لصالح شرعية إعلان عشرة أحزاب حصلت على حق الوجود القانوني. وبدأت مرة أخرى الفرصة لاتساع دائرة مشاركة المرأة في الأحزاب، بل وتم التأكيد على أهمية تلك المشاركة والدعوة القوية لها.

ومن ثم فأن السعي نحو تأسيس أحزاب سياسية من اجل تعبئة النساء وإشراكهن في السياسة كما في الفلبين وكندا وألمانيا وأسبانيا أو تكوين المنظمات النسائية كما حدث في الولايات المتحدة وفرنسا والدانمارك والمملكة المتحدة واليونان، مع قيام تلك الأحزاب والمنظمات بتوفير قاعدة بيانات وحلقات وبرامج التوعية السياسية وحشد الدعم ماديا وفكريا، بدأت في محاولات المجلس القومي للمرأة– مع إيجاد آليات للتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، وتحقيق التغيير الثقافي في فكر قادة تلك الأحزاب وتطوير قدرات المرأة ومهاراتها يمكن أن تمثل خطوة علي تعظيم دورها في تلك الأحزاب ومن ثم مشاركتها السياسية .

وعلى الرغم من ذلك المناخ السياسي الداعم للحياة الحزبية إلا أن الأحزاب السياسية قد عانت من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد، أدت إلي فشلها في استقطاب وإدماج قطاعات واسعة من المواطنين في الحياة السياسية، بل لقد تضاءلت ثقة المواطنين في الأحزاب والحياة الحزبية عموما [1]. الأمر الذي يتضح من خلال المؤشرات الكمية لحجم عضوية هذه الأحزاب، حيث تشير أفضل التقديرات إلي أن نسبة المنضمين لا تتجاوز 10% من المؤهلين للمشاركة في الحياة السياسية. فلم تستطيع الأحزاب السياسية تطوير نفسها، باعتبارها مؤسسات سياسية، بالإضافة إلي تراجع قدراتها على تكوين الكوادر السياسية، وإخفاقها في التمثيل الحقيقي للمصالح الاجتماعية والسياسية التي قامت للتعبير عنها نظرا لضعف قواعدها الاجتماعية،

([1])هالة مصطفي، الانتخابات البرلمانية في مصر، 2000، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام 2001، ص ٦٨.

وعدم وضوح أطرها الفكرية، وتهرؤ أبنيتها التنظيمية. وبالتالي فقد اقتصر دور أحزاب المعارضة على إصدار الصحف فقط، وانحصرت انتقاداتها حول عيوب النظام الديمقراطي في مصر ومشكلاته الأساسية، التي تدور حول المواجهة بين الحكومة والمعارضة، والحرية السياسية، والنظام الاقتصادي، والاتجاه نحو الغرب وبخاصة الولايات المتحدة [1]، دون تقديم رؤية أو موقف سياسي واضح ومقنع تجاه تلك القضايا، أو حتى القدرة على تحديد رؤية واضحة لتناولها بالحوار والمناقشة.

ومن هنا أصبحت الأحزاب السياسية لا تمثل قنوات وسيطة فعالة، تساهم في إدماج شرائح اجتماعية لها وزنها، وبخاصة من الشباب و المرأة في الحياة السياسية [2].

وبرزت هنا قوة أخرى مستقلة خارج إطار الشرعية السياسية حاول النظام أن يحقق التوازن معها وفي ظل مبدأ التوازن هذا، وعلى الرغم من وقوف القانون حائلا أمام قيام أحزاب سياسية على أسس دينية (الإخوان المسلمين)، أو طبقية (اليساريين)، فأنه سمح بدخولهم البرلمان بشكل مستقل، وبالتالي نجح النظام السياسي خلال الثمانينيات في استيعاب بعض قوى المعارضة، والتي كانت تعمل خارج نطاق الدرعية في نطاق الأحزاب السياسية القائمة، وفي نطاق مجلس الشعب. حيث نظر النظام إلي الأحزاب باعتبارها صمام امن ضد الأخطار المحدقة، لممارسة واحتواء قيادات دينية وعلمانية أو يسارية، تنبثق هي الأخرى من خارج النظام ولا سبيل للسيطرة عليها، وعلى ذلك فقد وجد الإخوان مخرجا للتغلب على ما يعوق تسييس حركتهم، وقد تمثل هذا المخرج في الصفقات الانتخابية المشبوهة مع بعض الأحزاب المعترف بها رسميا، حيث تحالف الإخوان المسلمون مع حزب الوفد في انتخابات 1984، ومع حزب العمل

([1])Colinlogum , G.The Arab Republic of Egypt , Contemporain Suivey (1981- 1982) Middle East (eds) N. Y., 1984. P. 448

*كما حدث في حزب العمل الاشتراكي.

([2])سعد الدين إبراهيم، مستقبل الديمقراطية في مصر، المصور، العدد ٣٣٥٧، 1989/2/10، ص ٧٧

الاشتراكي والأحرار عام ١٩٨٧. وقد حصل على ٢٤ مقعدا في انتخابات ١٩٨٧، وبذلك شكلوا اكبر قوة معارضة في المجلس [1]، وقد برزت خلال تلك الفترة مرونة سياسية في تعامل الإخوان مع الواقع السياسي. أما قوى اليسار الشرعية وغير الشرعية فقد كانت خارج إطار اللعبة السياسية، وقد حاول الإخوان إبراز عناصر نسائية مشاركة في العملية السياسية، الأمر الذي تجلي بوضوح في انتخابات ٢٠٠٥ حيث أصبحت المرأة ورقة رابحة في العملية الانتخابية، وحاول الإخوان استثمارها ومحاولة تحقيق المكسب عن طريقها فأصبحت هناك أيضاً الأخوات واصبحن لديهن وجود على ساحة المنافسة السياسية.

ومن هنا فالحياة الحزبية لا تنفصل عن بناء المجتمع ونظمه وإنما هي إفراز لذلك البناء، بالإضافة إلي أنها مؤشر فاعل ومهم في تعديل وتطوير ذلك البناء، حيث تأخذ هذه العلاقة الصيغة الجدلية من حيث التأثير والتأثر بما يضمنه ذلك من قضايا عامة تشخص المجتمع بشكل عام بكافة نظمه وآلياته السياسية و المرأة المصرية بشكل خاص بما يعكس ماضيها وحاضرها ودورها المستقبلي في إطار بوتقة هذا التفاعل من حيث درجة قوته إضعافه على حد سواء..

ومن هنا فأن قياس مدى تحقيق دور الأحزاب السياسية في دعم المشاركة السياسية للمرأة، من خلال قياس درجة الوعي بها وتقييم الجماهير لأدائها كانعكاس لذلك الدور، هو محور هذا الفصل باعتباره المدخل الأساسي لفهم مؤشرات مشاركتها السياسية، والطريق الأصوب لتطويرها، والوصول بها إلي المشاركة الفاعلة [2].

حيث ينظر دائما إلي الحزب على أنه أحد الأدوات الهامة في التنمية السياسية، لما يقوم به من تقديم البرامج

([1])نادية حافظ قورة، تاريخ المرأة في الحياة النيابية في مصر، (1957-1995)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦، ص ٤١.

([2])محمد حسين السيد، تخصيص مقاعد للمرأة في الهياكل البرلمانية الثقافية، القاهرة، مجلة قضايا برلمانية، عدد ٣٧، إبريل 2000، ص ص ١٨ -22.

والمثل العليا للتطوير السياسي، ورسم السياسات العامة سواء بالنسبة للمجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. كما أن دعم المشاركة الحزبية للمرأة يعد شرط أساسي لتحقيق مشاركة فاعلة. فالأحزاب السياسية تمثل حجر الزاوية في التحديث السياسي بشكل عام وتنمية الكوادر السياسية بشكل خاص.

والمعارضة الحزبية نظام أساسي من أنظمة الدول الديمقراطية ولها دور فاعل. حيث تمثل جزءا هاماً من نسيج المجتمع، ويهدف عملها دائما تحقيق الصالح العام، ويوفر لها القانون كافة الضمانات والوسائل اللازمة لقيامها بواجباتها، فمصلحة المجتمع دائماً هي الهدف الأول قبل مصلحة الحزب ذاته.

وإذا نظرنا لدستور مصر الدائم وللقوانين المنظمة للعمل الحزبي لا نجد فيها ما يميز ضد المرأة أو يقيد من قدرتها على المشاركة السياسية بصفة عامة، و المشاركة في العمل الحزبي على وجه التحديد بل أن المواد 4،5 من القانون رقم (٤٠) لعام ١٩٧٧ م تحذر من قيام الأحزاب أو من تحديد شروط العضوية بها [1] على التفرقة بسبب الجنس إلي راس مجموعة أوسع من أسباب التفرقة و التمييز، كما تقوم القوانين المرتبطة بالعمل الحزبي مثل القانون رقم (٧٣) لعام ١٩٥٦ م و الذى ينظم مباشرة الحقوق السياسية و كذا القوانين المتتالية المنظمة و المعدلة لعمليات الانتخابات البرلمانية على أساس تكريس مبدا المساواة بين الرجل و المرأة في الحقوق و الواجبات السياسية المرتبطة بالعمل العام و يؤكد على نفس المبدأ دستور مصر الدائم لعام ١٩٧١ م و كذا دستور مصر المؤقت لعام ١٩٥٦ م حيث أكد على حق المرأة (بوصفها مواطنا) في التصويت و الترشيح و إبداء الرأي في الاستفتاءات العامة مشيرا إلي أن مساهمة المواطنين " وهي سمه تشمل الذكور و

(1)علا أبو زيد المرأة المصرية في الأحزاب السياسية في علا أبو زيد (محرر) المرأة المصرية والعمل العام: رؤية مستقبلية جامعة القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٥ ص 47 - 70

الإناث " في الحياة العامة و أنما هي واجب وطني [1] بالإضافة إلي التعديلات الدستورية الأخيرة..

فإذا انتقلنا من هذا إطار النظري العام الحاكم لمشاركة المرأة في الحياة الحزبية إلي الإطار النظري أكثر خصوصية وهو برامج الأحزاب وهياكلها لوجدنا أن برامج الأحزاب رغم اختلاف توجهاتها الأيديولوجية تتفق جميعها عند مخاطبة فئات المجتمع المصري بقصد كسب مؤيدين للمنطق العام الذى يتبناه الحزب على مخاطبة المرأة، حيث اتفقت البرامج الحزبية على أهمية دور المرأة ليس فقط في محيط الأسرة و أنما في محيط المجتمع ككل. وإنما كانت بعض الأحزاب قد أفاضت اكثر من غيرها في تعداد الضمانات الواجب توافرها لضمان قيام المرأة بدورها في المحيطين الخاص والعام [2] إلا أن الأحزاب جميعها قد اتفقت على لزوم توفير المناخ الملائم الذى يساعد المرأة على أن تستكمل حرياتها وحقوقها لتتبنى منحى إيجابياً في العمل العام، وتقوم الأحزاب أيضا بمراجعة مستمرة لمضمون خطابها الخاص بالمرأة و الموجه لها بقصد تطوير معنى ما يجب أن يؤدى للمرأة المصرية لمساعدتها على أداء دورها العام و لتوسيع نوعية الضمانات اللازمة للحفاظ على هذا.

ومن ناحية أخري فلقد ثار الجدل حول مدي انعكاس الانتماء الأيدولوجي للأحزاب السياسية علي تمثيل المرأة ومن ثم تضييق الفجوة النوعية، فقد يري البعض أن الأحزاب ذات التوجهات اليسارية قد تخصص قدرا اكبر من الاهتمام نحو تضييق هذه الفجوة في حين أبرزت دراسات أخري اتجاه بعض الأحزاب ذات التوجهات المغايرة إلاي ترشيح عدد اكبر من النساء وعلي الرغم من قول البعض بتدخل عامل حق التصويت وتأثيره علي نسبة تمثيل المرأة، إلا أن هذا الحق وتأثره قد لا يرتبط بالضرورة بالانخراط في العملية الانتخابية أي التصويت أو الترشيح.

([1])مجلس الشعب الدستور الدائم مارس ١٩٧١ مادة (٦٢) من الباب الأول ص 19

([2])على سبيل المثال: برنامج حزب التجمع ص 203- 206 برنامج حزب الوفد

فالمتابع لموقف الأحزاب من عمل المرأة الحزبي يلحظ أنه يتسم بسمة إيجابية، وهي أنها جميعها، مع الإقرار باختلاف درجات التأكيد تتفق عل أن مشاركة المرأة في أنشطه الحزب لا يجب أن ينظر إليها على أنها عمل نوعى متعلق بمشاكل فئوية خاصة بقطاع النساء في المجتمع و لكن لابد وأن ينظر إلي مشاركتها على أساس أنه استنهاض لأكبر مساهمة ممكنة من المواطنين بغض النظر عن النوع في قضايا المجتمع بشكل عام، و ذلك دون إغفال لواقع وجود قضايا نوعية خاصة بالمرأة تحديدا يجب تخطيها و حلها لتستطيع المرأة ذاتها أن تعبر الجسر إلي المشاركة العامة في المجتمع.

حيث تعد الأحزاب السياسية بمثابة المعمل الذي تتكون فيه الكوادر السياسية بما فيها الكوادر النسائية، كما أنها تمثل الوعاء الأساسي للمشاركة السياسية [1]. و لاشك أن الأحزاب السياسية في مصر يجب أن تتحمل مسئولية رئيسية في المبادرة بترشيح نساء في المجالس التمثيلية المختلفة بحيث يكون تقديم الحزب لوجوه نسائية مشرفة و قادرة على تحمل مسئوليات العمل العام دافعا للناخبين من أعضاء الحزب بإعطاء أصواتهم لهذه الوجوه عن رضا و اقتناع. و تكون هذه الآلية الانتخابية ضمانا لوصول عضوات جادين إلي المجالس المتنوعة على درجة يعتد بها من الكفاءة و الفاعلية.

والواقع أن كافة الأحزاب العاملة على الساحة السياسية و الحزب الوطني بشكل خاص مطالبة بالتعامل مع القوى النسائية المنتمية إليها كعضوية فعالة و مؤثرة في كيان الحزب وهياكله و آلياته و سياساته، و ليس كمجرد عنصر ثانوي فرعى غير مؤثر.

والحقيقة أن الأحزاب المصرية باستثناء الحزب الوطني و حزب التجمع تفتقر إلي وجود أجهزة نسائية فعالة داخلها. فإذا انتقلنا إلي متابعة التواجد الفعلي للمرأة داخل الأحزاب السياسية في مصر لوجدنا ضعفا

([1])نادية حامد قورة، تاريخ المرأة في الحياة النيابية في مصر، مرجع سابق، ص 16 .

شديدا في مستوي المشاركة الحزبية للمرأة المصرية علي مستوي القاعدة وكذا انخفاضا ملحوظا في تواجد المرأة في مستويات الحزب القيادية.

وهنا لابد وأن نؤكد على حقيقة هامة، وهي أنه لا يكفي أبداً ما توليه الأحزاب للمرأة في برامجها من اهتمام و أنما يجب أن يتعدى الأمر هذا إلي محاولات فعليه و جادة من جانب الأحزاب لكسب المرأة عنصرا فاعلا في القاعدة الشعبية للحزب وأيضاً على مستوى قياداته فالمرأة هي احد الفئات الاجتماعية الرئيسية التي تسعى الأحزاب إلي كسبها من خلال خطابها السياسي لتشكل عنصرا فاعلا في قوة الضغط المقتنعة بمضمون أيديولوجية الحزب و التي تسعى إلي تحويلها إلي واقع معاش، مع خصوصية الاختلاف بين الأحزاب في ترتيب الأولويات و تحديد دوائر التعارض فيما بين العام و الخاص في دور المرأة.

ورغم وجود المرأة المؤثر في برامج الأحزاب وطرحا لأفكاره إلا أن مؤشرات انضمامها للأحزاب، لا تتمتع المرأة بوجود ملموس أو فعال سواء على مستوى العضوية أو القيادة الحزبية هذا رغم قيام الدستور والقوانين المنظمة للعمل الحزبي على تكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات السياسية.

فإذا نظرنا إلي أخر انتخابات تشريعية جرت في عام 2005م وكانت من اكبر الانتخابات من حيث أعداد المرشحين وعدد الأحزاب والقوى السياسية المشاركة لا نجد للمرأة مكانا ملموسا على قائمة ترشيحات الأحزاب مما دفعها للترشيح كمستقلة دون مسانده حزبية، كما أن أمينات المرأة في الأحزاب فقيرة إلي حد كبير وأن وجدت في بعض الأحزاب.

وإذا ما حاولنا تتبع علاقة المرأة المصرية بالأحزاب من خلال مؤشرات انتماءاتها يتضح من البيانات المتاحة أن الحزب الوطني يأتي في مقدمة الأحزاب المصرية بلا منازع في حجم تمثيل المرأة به وخاصة في المستويات القيادية والمقصود بذلك في أمانات الحزب وهيئات مكاتبها حيث يوجد بالحزب الوطني ثلاث عشرة أمانة

هي: أمانة التنظيم أمانة السياسات، أمانة الإعلام، أمانة الشئون المالية والإدارية، أمانة التدريب والتثقيف السياسي، أمانة العضوية، أمانة الفلاحين، أمانة العمال، أمانة المرأة، أمانة الشباب، أمانة المهنيين، أمانة قطاع الأعمال، وأخيراً أمانة القيم والشئون القانونية، هذا بالإضافة إلي المجلس الأعلى للسياسات التي يندرج تحت أمانة السياسات.

ويبلغ عدد أعضاء الأمانات مجتمعة مئتين وسبعين عضوا، هذا بخلاف المجلس الأعلى للسياسات الذي يبلغ عدد أعضائه ١٢٣ عضوا. أما نصيب المرأة من هذه الأمانات فيبلغ 49 سيدة من إجمالي ٢٧٠ عضوا، وذلك بنسبة تبلغ 18.15% تقريبا من المجموع فإذا ما استثنينا أمانة المرأة لأن كل أعضائها من النساء لأن كل أعضائها من النساء بطبيعة الحال – صار لدينا 25 سيدة من مجموع ٢٤٦ عضوا بنسبة 10.2 تقريبا من المجموع.

أما بالنسبة للمجلس الأعلى للسياسات وحده فيبلغ عدد أعضائه ١٢٣ كما سلف القول يبلغ نصيب النساء منهم 17 سيدة بنسبة 13.8% تقريبا فإذا أضفنا المجلس إلي بقية الأمانات صار لدينا ٣٩٣ عضوا منهم ٦٦ سيدة بنسبة 16.8% تقريباً.

فإذا أنتقلنا إلي مستوي تنظيمي أعلي وهو المكتب السياسي والأمانة العامة، ومكاتب الأمانات السابق الإشارة إليها، والتي تمثل قيادات الأمانات ذاتها لوجدنا أن جميع الأمانات لها مكاتب وتتشكل الأمانة العامة من ٢٥ عضوا بينهم ٤ سيدات بنسبة ١٦% بينما تتشكل أمانة السياسات من ٩ أعضاء بينهم سيدتان فقط بنسبة ٢٢% أما باقي الهيئات فيبلغ عدد أعضائها مجتمعين ٨٧ عضوا بينهم 11 سيدة فقط بنسبة 12.6 %. هذا ومن الجدير بالذكر أن نصيب المرأة هذه الهيئات يتراوح من حيث العدد بين سيدتين وسيدة واحدة فيما تغيبت المرأة كليا عن بعض هيئات مكاتب الأمانات مثل أمانة الإعلام، وأمانة

التدريب والتثقيف السياسي، وأمانة الفلاحين، وأمانة المهنيين، وأمانة الشئون المالية والإدارية، وأمانة القيم والشئون القانونية. هذا مع استثناء هيئة مكتب أمانة المرأة التي تتكون من خمس سيدات، نظرا لأن أعضاء الأمانة كلها من السيدات بطبيعة الحال [1]

أما أحزاب المعارضة الرئيسية فعلى الرغم من تشجيع أحزاب المعارضة للمرأة علي المستوي الخطابي والنظري، إلا أن تمثيل المرأة في هذه الأحزاب، وخاصة في المستويات العليا للقيادة لا يزال متدنياً حتى في تلك الأحزاب التي تسمي "بالتقدمية" مثل حزب التجمع والحزب الناصري.

فتشير البيانات المتاحة إلي أن حزب التجمع علي سبيل المثال تصل عضوية المرأة فيه إلي حوالي 5% فقط من إجمالي عدد الأعضاء، هذا علي مستوي قاعدة الحزب، أما علي مستوي القيادة فقد وصل أخر تعداد للسيدات في الأمانة العامة للحزب إلي ثلاث فقط من إجمالي 64 عضوا وبنسبة بلغت 4.7 % من المجموع.

وبالإضافة إلي ذلك قام الحزب في مبادرة منه لتشجيع المرأة علي تبوء مناصب قيادية عليا، قام بتخصيص عشرة مقاعد في اللجنة المركزية لممثلات اتحاد النساء التقدمي الذي يمثل ما يشبه لجنة المرأة في الأحزاب الأخرى.

أما بالنسبة لحزب الوفد فعلي الرغم من كونه من اقدم الأحزاب علي الساحة السياسية المصرية إلا أن عضوية المرأة فيه لا تتعدي نسبة 2.5% من إجمالي الأعضاء، ولا تزيد نسبة العضوية النسائية في لجان الحزب علي 10% ويوجد بالحزب لجنة سيدات الوفد التي تقوم بدور أمانة المرأة للحزب، وتضم ما بين 45 إلي 50 سيدة منهن حوالي العشرين من القاهرة وحدها. هذا بينما تمخضت أخر انتخابات للهيئة العليا

([1])علا أبو زيد، المرأة والأحزاب السياسية، مطبوعات المجلس القومي للمرأة، مرجع سابق، ص ٣٨.

لحزب الوفد عن اختيار سيدتين فقط من مجموع وصل 40 عضوا بنسبة 5%.

أما اللجنة المركزية للحزب الناصري فهي تشمل سيدتين من إجمالي يصل عدده إلي ٧٢ عضواً منتخباً بنسبة 2.8% تقريباً من مجموع الأعضاء [1].

وتشير البيانات أيضاً أن عضوية المرأة في حزب العمل قبل تجميده وصلت حوالي ٢% من إجمالي عضوية الحزب وكانت باللجنة التنفيذية للحزب ثلاث سيدات وسيدتان في الأمانة المركزية للحزب.

ومن العرض السابق يتضح أن الحزب الوطني الديمقراطي يفوق كافة الأحزاب علي الساحة السياسية المصرية في تأييد المرأة وتشجيعها علي الوصول لمراتب القيادة العليا في الحزب، حتى وصل عدد السيدات في الأمانة العامة للحزب إلي ٤ سيدات من إجمالي ٢٥ عضوا، أي بنسبة لم تكن لها سابقة منذ عودة الحياة الحزبية في مصر عام ١٩٧٦ (16% من إجمالي الأعضاء)

أما بالنسبة لمشاركة المرأة كرئيسة لحزب من الأحزاب نجد أن المرأة المصرية لم تحصل على هذا الحق حتى الأن فمازال للرجال فقط بحيث يتولى رئاسة كافة الأحزاب في مصر (١٣ حزب) رجال فقط ليس بينهم امرأة واحدة وهذه الظاهرة ليست جديدة على الأحزاب المصرية ولكنها قديمة منذ تأسيس الأحزاب حتي قبل يوليو ١٩٥٢ حيث لم يقلد أي حزب من الأحزاب امرأة ولم يسجل تاريخا رئاسة أي امرأة مصرية لحزب من الأحزاب إلا أنها وصلت إلي منصب نائية لرؤساء الأحزاب أو سكرتيرات عاملات للأحزاب، على الرغم من أن هناك عضوية ملموسة للمرأة في كل الأحزاب السياسية المصرية ذات الأيديولوجيات المختلفة، مما يدل علي ارتفاع مستوى الوعي السياسي بين النساء إلا أن تمثيلهن في مواقع القيادة وصنع القرار داخل اغلي الأحزاب ضئيل للغاية.

([1])المرجع السابق، ص ٣٩.

وهناك واجب علي الأحزاب أن تعني بتنمية قدرات كوادرها النسائية تنمية سياسية واجتماعية قويمة، وتقديم الدعم اللازم لإنجاح حملة المرشحات للانتخابات سواء كان دعما ماديا أو دعما سياسيا أو معنويا وهو الجهد الذي لا يجب أن يقتصر علي المرأة بل يجب علي الأحزاب تنمية قدرات الجميع والتأكد علي أهمية العمل الانتخابي وممارسة حقوقهم الانتخابية بشكل واع لا بشكل منفعل.. فالعنف الذي يصاحب الانتخابات يمثل ظاهرة في العالم كله وهو ليس في صالح المرأة أبدا كما أنه ليس في صالح الرجل أيضاً، بل أنه يؤثر سلبا علي المرأة بوجه خاص ويعوق مشاركتها بصورة كبيرة جدا.

حيث لا تقوم الأحزاب المصرية بدورها اللازم في دعم المرأة وتشيعها للتنافس في الانتخابات، ربما لعدم ثقة هذه الأحزاب في إمكانية فوز السيدات. ولكن الواقع يقول أن المرأة المصرية لديها حافز للتنافس والوصول لمقاعد البرلمان بشكل يفوق الفرص التي تقدمها لها الأحزاب. ويتضح ذلك كما سبق أن اشرنا من خلال تضاعف أعداد المستقلات عن أقرانهن من الحزبيات المتنافسات في الانتخابات كما سلفت الإشارة. الأمر الذي يعكس غياب الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها بالإضافة إلي إحجام الأحزاب بشكل عام عن دعم النساء للوصول إلي مراكز صنع القرار سواء داخل الأحزاب أو بتأهيلهن لخوض المعارك الانتخابية في المجالس المحلية والتشريعية حيث ترى القيادات الحزبية أن قصور قدرات المرأة الاتصالية وضعف مقوماتها التنظيمية.

ولكن هل تتمتع الأحزاب بقاعدة جماهيرية تعكس وعي الجماهير لها، ومعرفتهم بها وانتمائهم إليها وتقديرهم لدورها، سواء في الوجود الفعلي على الساحة السياسية، أو حتى دعم مرشحيها، وهل هناك تأييد لتلك الترشيحات من قبل الجماهير سواء بالنسبة للرجال أو المرأة، وما مدى ارتباط ذلك بترشيح المرأة ودعمها في العملية الانتخابية.

وهذا ما حاولت كشفة الدراسة الميدانية وقياسه من خلال استجابات عينة الدراسة، والبحث عن مدى وعي المرأة أو إدراكها لتلك القضايا.

حاولت الدراسة قياس مدى معرفة المواطنين بالأحزاب السياسية كمدخل أساسي للتفاعل معها حيث تمثل معرفة الجماهير بالأحزاب السياسية أهمية على مستوى الوعي والمشاركة فالوعي بالأحزاب يعكس وجودها على الساحة السياسية ويعطي مؤشرا على الاهتمام بها ومن ثم يمثل حافزا للمشاركة السياسية من خلالها ذلك على الرغم من أن معرفة المواطن للحزب اسما لا تعني بالضرورة معرفته لتوجهاته وبرامجه ولكنها على الأقل تمثل مدخل لمعرفته. وعند سؤال عينة الدراسة عن معرفتهم بالأحزاب السياسية جاءت الإجابات كما يعكسها الجدول التالي:

جدول (٨)

جدول يوضح معرفة عينة الدراسة بالأحزاب السياسية

الاستجابة	العدد	%
نعم	٥٤	10.8
لا	١٩٠	38
بعضها	٢٥٠	51.2
الإجمالي	500	100

وبقراءة معطيات الجدول السابق نجد أن عدد كبير من عينة الدراسة ليسوا على معرفة بالأحزاب حيث وصلت نسبتهم إلي ٣٨% كما أوضحت نسبة 51.2% أنها لا تعرف بعض الأحزاب ونسبة 10.8% فقط هي التي تعرف أسماء الأحزاب السياسية في مصر. الأمر الذي يعكس أن نسبة 89.2% من عينة الدراسة ليست على علم بمجرد أسماء الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الأمر الذي يعكس بدرجة كبيرة عدم فعالية تلك الأحزاب حتى أنها فقدت مجرد التواجد الاسمي على الساحة السياسية فلم تعرف الجماهير حتى اسمها فهي غير موجودة جماهيريا وإنما تظهر فقط في أيام الانتخابات. وعلى الرغم أن فترة الانتخابات مفترض فيها أن يكون المواطن العادي مهتم بمعرفة الأحزاب نتيجة الداعية المكثفة للمرشحين، إلا أن نتائج الدراسة عكست لنا مدى وهن وضعف هذه الأحزاب حتى على مستوى التواجد الاسمي لها من خلال استجابات عينة الدراسة.

وعند السؤال عن اهم الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية جاءت إجابات عينة الدراسة كما يعكسها

الجدول التالي:

جدول (٩)(•)

يعكس أهمية الأحزاب السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة

اسم الحزب	ك	%
الحزب الوطني الديمقراطي.	350	%70
حزب الوفد الجديد.	٣٢٤	%64.8
حزب التجمع.	٢١٨	%43.6
الحزب الناصري.	١٩٧	%39.4
حزب العمل.	١٩٧	%39.4
حزب الأحرار.	157	%31.3

يوضح الجدول السابق أن الحزب الوطني الديمقراطي اكثر انتشاراً ومعرفة وأهمية لدى عينة الدراسة، وذلك لأنه يمثل بصفة عامة تيار الوسط في الحياة السياسية المصرية، ولا يمكن فصل توجهاته وبرامجه عن السياسة العامة للدولة، ولا تختلف برامجه عن برامج الحكومة، ويرأسه رئيس الجمهورية نفسه، وقد بلغت نسبة معرفة عينة الدراسة به وبنشاطاته 70% غير أننا نجد أن هذه النسبة منخفضة إلي حد كبير بما يجب أن يكون عليه تواجد الحزب وذلك لأنه يمثل الأغلبية.

وقد جاء حزب الوفد في المرتبة الثانية من حيث القاعدة الجماهيرية أو التأثير السياسي، حيث يعد من اكبر أحزاب المعارضة، ويصدر جريدة الوفد وقد بلغت نسبة من يعرفونه من عينة الدراسة 64.8 % ويرجع ذلك أيضاً بدرجة كبيرة إلي التاريخ الطويل لحزب الوفد في الحياة السياسية المصرية.

كما جاء حزب التجمع في المرتبة الثالثة، وربما يرجع ذلك إلي أنه يمثل عددا من التيارات السياسية التي تنطوي تحت عباءة اليسار، وبلغت نسبة معرفته لدى العينة 43.6%.

يليه الحزب الناصري الذي يرفع شعارات ثورة ١٩٥٢ ويصدر جريدة أسبوعية باسم العربي " وقد جاء ترتيبه في الأهمية السياسية لدى عينة الدراسة بنسبة ٣٩، ٤ %.

(•)لا تساوي الاستجابات مجموعة عينة الدراسة، حيث يمكن للمبحوث اختيار اكثر من استجابة

أما حزب الأحرار فهو معروف بجريدة الأحرار التي يصدرها، وقد جاء ترتيبه بالنسبة للأهمية السياسية لدى عينة الدراسة في المرتبة السادسة بنسبة 31.3 %

وبذلك تكون الأحزاب مؤثرة أما بتواجدها على الساحة السياسة مثل الحزب الوطني الديمقراطي أو حزب الحكومة كما تشير له عينة الدراسة بالجرائد التي تصدرها أو بتاريخها السياسي، ومن خلال هذا التساؤل اتضح لنا أن كثيرا ممن قالوا أنهم لا يعرفون أسماء الأحزاب اتضح علمهم ببعض الأحزاب من خلال الجرائد التي تصدرها.

ولقياس مدى التأثير الحزبي ودرجة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب، كان هناك سؤال عن طبيعة الانتماء الحزبي لعينة الدراسة، حيث يمثل الانتماء لحزب معين درجة اعلى من الوعي السياسي وأول مستويات المشاركة السياسية الفاعلة، حيث يتيح الانتماء لحزب أما إضطلاع أعضاء الحزب على برامجه وأسلوبه في تنفيذ برامجه وأهدافه، أو مشاركته في مناقشاته وأنشطته وإيمانه بمبادئه. هذا في حالة العضوية، ولكن قد يكون الانتماء مجرد ميلا أو تفضيلا وهو مرحلة ادنى من العضوية الفعلية، حيث تكون عضوية اسمية لمجرد تسجيل الاسم في الحزب أو تأييد للحزب دونما الاشتراك الفعلي في عضويته. وهو ما يعكسه الجدول التالي:

جدول (١٠)

يعكس انتماء أفراد العينة لأحد الأحزاب السياسية

الاستجابة	العدد	%
نعم	١٦٥	32.9
لا	٣٣٥	67.1
الإجمالي	500	100

حيث يوضح الجدول السابق أن الغالبية لا ينتمون إلي أحزاب سياسية، حيث تصل نسبتهم إلي 67.1 %، مما يشير إلي ضعف الانتماء الحزبي. وهذا أما نتيجة عدم معرفة برامج الأحزاب أو عدم الإيمان بدورها. وتنخفض نسبة المنتمين لأحزاب سياسية من عينة الدراسة إلي 32.9 % بعضهم أعضاء من الناحية النظرية، حيث لا تتعدى عضويتهم مجرد استخراج بطاقات عضوية فقط، حيث تميزت الأحزاب السياسية بنقص فعاليتها وضعف قاعدتها الجماهيرية ووهن خطابها السياسي.

ومن هنا فقد طرح سؤال عن مدى العلاقة بين الوعي بالأحزاب والمشاركة في الانتخابات وهل هناك تأثير

بينها أم لا ؟ بمعنى آخر هل تؤثر معرفة الأحزاب على المشاركة في الانتخابات ؟ وهل تؤدي المعرفة إلي زيادة الوعي السياسي ؟ وهل يؤدي ارتفاع الوعي إلي زيادة المشاركة السياسية ؟ أم أن هناك بعض المشاركين تدفعهم للمشاركة عوامل مختلفة عن الوعي كالمصالح والعلاقات القرابية ... الخ ؟ وهل هناك فئة ممن لديهم وعي سياسي وانتماء حزبي لا يشاركون ؟ ولماذا لا يشاركون ؟ كل هذه التساؤلات تعكسها بيانات الجدول التالي:

جدول (١١)

يوضح العلاقة بين معرفة الأحزاب السياسية

والمشاركة في الانتخابات

المشاركات في الانتخابات معرفة الأحزاب	نعم	لا
نعم	69.6	29.4
لا	30.2	69.8
أخرى تذكر	0.2	0.8
الإجمالي	100	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا ارتفاع نسبة الذين يعرفون الأحزاب ويشاركون في الانتخابات لتصل إلي 69.6 %، في مقابل 29.4 % لا يعرفون الأحزاب ولا يشاركون، مما يشير إلي أن هناك فئة لديهم وعي سياسي ومع ذلك لا يشاركون، وقد يكون عدم المشاركة بقصد حيث يمثل عزوف عن المشاركة لعدم جدوى المشاركة، وقد تكون عدم المشاركة نتيجة لعدم الاهتمام، ويؤكد ذلك ما أشار إليه بعض المبحوثين وهو يحمل درجة الماجستير من أنه لا يرغب في المشاركة السياسية لاقتناعه بعدم جدوى العملية الانتخابية، وأن انتمائه الحزبي يمثل بالنسبة له نوع من الوجاهة الاجتماعية فقط فلا يمثل له اكثر من كارنيه عضوية، كما أن هناك 30.2% من العينة لا يعرفون الأحزاب، ومع ذلك يشاركون في الانتخابات، وهذه المشاركة قد لا تكون نتيجة للوعي السياسي بأهمية المشاركة، وإنما تكون لمصالح خاصة بالفرد أو بموطنه أو لعلاقات قرابية لابن القرية ..الخ.

كما ترتفع نسبة الذين لا يشاركون ممن لا يعرفون الأحزاب السياسية لتصل إلي 64.8 %. وتؤكد هذه البيانات الميدانية على ارتباط المعرفة بالأحزاب بالمشاركة ارتباطا طرديا، أي أنه كلما زادت معرفة الناس بالأحزاب زادت المشاركة.

وقد حاولت الدراسة أيضاً معرفة هل للأحزاب دور في ترشيح المرأة ودعم مشاركتها بمعنى أخر هل تعمل الأحزاب على تعميق وترسيخ الديمقراطية. أو تنمية الوعي بأهمية مشاركة المرأة وإذا كان لها دور فهل يعرف الناخبون هذا الدور وأبعاده ؟ هذا ما حاولت الدراسة الميدانية السؤال عنه، والوصول إلي إجابات من خلال استجابات عينة الدراسة، وهو ما تعكسه بيانات الجدول التالي:

جدول (١٢)

يعكس دور الأحزاب السياسية في ترشيح المرأة ودعم مشاركتها

الاستجابة	العدد	%
نعم	١٢٢	٢٤,٤
لا	٣٢٥	٦٥
لا أعرف	53	10.6
الإجمالي	500	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق والتي تعكس طبيعة تصور عينة الدراسة للدور الذي يمكن أن تقوم به الأحزاب في دعم مشاركة المرأة المصرية، وخلق الوعي السياسي بأهمية هذا الدور نجد أنه قد تنوعت وتعددت الآراء، حيث كانت كالتالي انخفاض نسبة أفراد العينة الذين يرون أن للأحزاب دورا فاعلا في مشاركة المرأة لتصل نسبتهم إلي ٦٥% في مقابل 24.4% لا ترى لها أي دور يذكر، ونسبة 10.6% لا يعرفون إذا كانت لها دور أم لا، وهذه البيانات تشير إلي وعي الناس بعدم قدرة الأحزاب وأن كانت الفئة التي لا تعرف تشير إلي عدم الوعي السياسي. حيث أكدت النسبة التي أشارت إلي وجود دوراً فاعلا لتلك الأحزاب دعم مشاركة المرأة إطار ما ينبغي أن يكون أساسا وليس كما هو كائن بالفعل، حيث يشير الواقع إلي وهن وضعف دور الأحزاب الفعلي. حيث أشارت نسبة 36.5% من 24.4% الذين أبدوا دور الأحزاب في دعم المشاركة السياسية للمرأة إلا أنهم أشاروا إلي أنه دور معطل، بينما النسبة التي رأت أن لها دور فعلي واقعي لم تتعدى ٤% من إجمالي العينة.

الأمر الذي ينعكس بوضوح في الجدول التالي. حيث السؤال عن طبيعة الدور الذي تتصوره عينه الدراسة لما يمكن أن تلعبه الأحزاب في دعم مشاركة المرأة المصرية.

جدول (١٣)(•)

يوضح طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب في دعم

مشاركة المرأة المصرية في العينة التي وافقت على وجود دور للأحزاب

الاستجابة	ك	%
- تتيح الفرصة لمشاركة المرأة.	١١٣	22.6
- تستوعب طاقات المرأة.	٨٠	15.9
- تتيح التثقيف الفكري والسياسي للمرأة.	٦٧	13.4
- لا اعرف.	225	45.1
- غير مبين.	١٥	300

وبقراءة بيانات الجدول يتضح لنا أن 45.1% من عينة الدراسة لا يعرفون طبيعة الدور الذي تمكن أن تقوم به الأحزاب وهي نسبة تعكس انخفاض الوعي السياسي بشكل كبير حيث أشاروا من قبل إلي موافقتهم على دعم الأحزاب للمرأة ويمكن أن تضم هذه الفئة من لا يرون للأحزاب دور في دعم المرأة المصرية، وكذلك بعض الذين يرون لها دور ولكنهم لا يستطيعون تحديده، أما الاستجابات الثلاثة الأخرى فكانت أعلاهم نسبة أنها تتيح الفرصة للمشاركة لتصل إلي 22.6% يليها أنها تستوعب طاقات المرأة 15.9%، ويأتي في المرتبة الأخيرة أنها تتيح التثقيف الفكري والسياسي لأعضاء المجتمع وذلك بنسبة 13.4 %، غير أن هذه البيانات تشير إلي انخفاض أو تدني الوعي بأهمية الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية بشكل عام ودورها بالنسبة للمرأة بشكل خاص، الأمر الذي يعكس واقع الأحزاب السياسية ذاتها بما تعانيه من وهن وضعف وشلل في بعض الأحيان على ساحة التأثير السياسي والمشاركة السياسية بمعناها الواسع في المجتمع، حيث كان من المتوقع أن تزداد فعاليتها في تدعيم المشاركة أو تثقيف المجتمع سياسيا أو استيعاب طاقات الشباب، وذلك من خلال عرض برامجها ومناقشتها مع المواطنين، وتدريب قيادات شابة على العمل السياسي من خلال تنظيم المؤتمرات الشعبية والشبابية، وتكليف بعض الشباب بإعداد وإدارة هذه اللقاءات، حيث تكون هذه اللقاءات تمهيدية للقاءات الموسعة التي يحضرها القيادات الحزبية أو التنفيذية للمناقشة في قضية ما تشغل المجتمع، أو تطرح قدوة ومثل يحتذى أو تعمل على توضيح موقف القيادة

(•)ملحوظة: لا تساوي الاستجابات مجموعة عينة الدراسة، حيث يمكن للمبحوث اختيار اكثر من استجابة

السياسية إزاء قضية أو مشكلة محلية أو عربية أو دولية، فهم المشاركة السياسية ومشاركة المرأة، وإزالة الغموض المحيط بها نتيجة لعدم معرفة الناس بأبعاد العملية السياسية. أي تحقق قدر من التفاعل الإيجابي بالجماهير الذي يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل إرادة الجماهير للمشاركة وبالتالي تفعيل أداء الأحزاب وإثرائها الدائم بالنماذج الإيجابية والواعية من النساء القادرة على التأثير والتفاعل الفاعل حيث أن حالة التفاعل هذه بين الأحزاب والمجتمع تعمل على أن يدعم كل منهما الآخر ويبعث فيه الدماء الجديدة القادرة على تحقيق نموه واستمراره وهو ما تفتقر إليه الأحزاب من وجهة نظر غالبية أفراد العينة.

وإذا كان البعض قد ابرز أهمية الأحزاب في دعم مشاركة المرأة فأن هناك آخرون ممن لا يرون لها أهمية أو دوراً حيث أشاروا إلي أن هناك قصورا في أدائها وهذا القصور يرجع لعدة أسباب من وجهة نظرهم سواء في تواجدها أو كوادرها أو تأثيرها في الحياة السياسية، بشكل عام وللمرأة المصرية بشكل خاص.

جدول (١٤)

يعكس أسباب عدم فعالية الأحزاب السياسية في دعم مشاركة المرأة

الاستجابة	ك	%
– عدم وجود كوادر سياسية.	١٧	3.4
– عدم وجود برامج واضحة للأحزاب.	84	16.8
– عدم التواجد بين لجماهير.	٨٧	17.3
– وجود مشاكل داخل الأحزاب.	5	١
– عدم قدرتها على الوصول للجماهير.	٧٨	15.7
– غياب المشاركة داخل الأحزاب.	٧	1.4
– لأنها غير مؤثرة في الحياة السياسية	٦٢	12.4
– لأنها تخدم مصالح قيادتها.	٧١	14.3
– عير مبين.	٣٨	7.6
– لا اعرف.	100	20.1

وبقراءة بيانات الجدول السابق نجد أن استجابة عينة الدراسة قد جاءت الإجابات لتؤكد على تعدد أسباب عدم فعالية الأحزاب السياسية تجاه مشاركة المرأة، ويأتي من لا يعرفون أسباب عدم فعاليتها في المرتبة الأولى

لتصل نسبتهم إلي 20.1 % مما يشير إلي ضعف الوعي السياسي بشكل عام، والوعي الحزبي بشكل خاص، ويأتي عدم التواجد بين الجماهير في المرتبة الثانية، حيث تصل الاستجابات إلي 17.3%، وإذا أضفنا إليها عدم قدرتها على الوصول للجماهير 15.7 % لترتفع النسبة إلي حوالي ٣٣ % الذين يرون أن البعد أو عدم الوصول إلي الجماهير سببا في عدم فعالية الأحزاب السياسية تجاه دعم مشاركة المرأة.

كما تشكل عدم وجود برامج واضحة للأحزاب سببا من أسباب عدم فعاليتها لتصل النسبة إلي 16.8%، كما أن نسبة 14.3% يرون أنها تخدم مصالح قيادتها، أي أن الأحزاب تخدم بالدرجة الأولى من وجهة نظرهم المصالح الخاصة لقادتها. ويرى حوالي 12.4% أنها غير مؤثرة في الحياة السياسية، في حين يرى 3.4% عدم توافر كوادر سياسية فعالة داخل الأحزاب، أما ما يتعلق بالأسباب الداخلية لعدم الفعالية الحزبية فتنخفض لتصل إلي 1.4% يرون غياب المشاركة داخل الأحزاب، ١% يرون وجود مشاكل داخل الأحزاب، فهي غير قادرة على دعم المشاركة بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص.

وعلى هذا تتراوح أسباب عدم الفعالية للأحزاب تجاه تحقيق مشاركة المرأة ودعم فعاليتها من وجهة نظر عينة الدراسة بين عدم التواجد بين الناس أو عدم وضوح البرامج، أو عدم التأثير في الحياة السياسية، أو أن الأحزاب تخدم مصالح قيادته، بالإضافة إلي أن تلك القيادات غير فاعلة، مما يشكل دافعا لتغيير وتطوير القيادات الحزبية بقيادات اكثر كفاءة وجماهيرية، ونزاهة وتأتي بعد ذلك المشاكل الداخلية للحزب أو الاختلال الداخلي للحزب سواء في ضعف المشاركة داخله أو المشاكل كسبب من أسباب عدم الفعالية.

وإذا كان هناك خللا من وجهة نظر عينة الدراسة حول دور الأحزاب في دعم المشاركة الفاعلة للمرأة المصرية كان هناك سؤال مواز أيضاً عن دور الأحزاب في تدعيم مرشحيها وذلك كجزئية مكملة لقياس أداء الأحزاب وممارستها لأدوارها المنوطة بها على الساحة السياسية والاجتماعية ويمكن أن يكونوا أسباب نجاحه أو فشله من خلال نسبة حصولهم على أصوات وبالتالي تمثيلها في البرلمان ومدى فعالية ذلك التمثيل، جاءت استجابة عينة الدراسة كما تعكسها بيانات الجدول التالي والتي حاولت الدراسة الربط فيها بين متغير النوع تجاه تلك الترشيحات.

جدول (15)

يوضح العلاقة بين النوع وترشيحات الأحزاب

النوع / الاستجابة	ذكور		إناث	
	العدد	%	العدد	%
نعم	١٠٨	44.9	١٣٤	51.8
لا	١١٢	٤٦,٧	٨٦	32.8
لا اعرف	٢٠	٨,٥	٤٠	15.4
المجموع	٢٤٠	%100	٢٦٠	%100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا أن الإناث كن اكثر رضا عن ترشيحات الأحزاب السياسية عن الذكور حيث أن 50.8% رأين أن ترشيحات الأحزاب جيدة في مقابل 44.9% من الذكور، كما أن 33.8% رأين أن ترشيحات الأحزاب غير جيدة في مقابل 46.7% من الذكور، وترتفع نسبة الإناث اللاتي لا يعرفن أو لا يستطعن تقييم الترشيحات بالإيجاب أو السلب لتصل إلي 15.4% مما يؤكد على انخفاض الوعي السياسي خاصة بالأحزاب، في مقابل 8.5% من الذكور.

وعند سؤال عينة الدراسة عن رؤيتها لمدى فعالية الأحزاب في دعم وترشيح المرأة؟ وعند سؤال عينة الدراسة هل هناك دور للأحزاب في دعم وترشيح المرأة أم لا؟

كما أشارت غالبية عينة الدراسة بنسبة 71.6% أن أسلوب اختيار المرشحين كان من أسباب ضعف وجود المرأة أو دعمها جيد من قبل الأحزاب، بينما أشارت نسبة 22.6% من إجمالي العينة أن الأسلوب الذي تم به اختيار المرشحين كان جيدا بصرف النظر على ترشيح المرأة أم لا، بينما أشارت نسبة 5.8% بأنها لا تستطيع أن تحكم.

وعند السؤال عن أسباب ذلك جاءت أعلى المؤشرات بأن أسلوب ترشيح الأحزاب لمرشحيها كان غير داعم للمرأة بنسبة 63.2% لأن الاختيارات كانت تتم وفقا للأهواء الشخصية للأمناء، الأمر الذي يعكس خوفهم من إخفاق المرأة أو عدم التحمس لها، يليها نسبة 19.4% أرجعت سبب إقرارها بأن أسلوب الاختيار لم يراعى ضرورة التجديد والتغيير بالنسبة للوجوه بشكل عام رجال أم نساء، بينما أشارت نسبة 12.4% أن الاختيار كان لأصحاب النفوذ والقوة، بينما أشارت نسبة ٤% أن الاختيار كان غير موفق لأنه كان متحيزا ضد المرأة.

أما النسبة لمفردات العينة التي أشارت إلي أن الاختيار جيدا، فقد ارجعوا ذلك إلى أن الأحزاب رشحت أفضل عناصرها بنسبة 68.4% بينما أشارت 26.8% إلي أن الاختيار كان لوجود التزام حزبي بصرف النظر عن الاختيار كان لرجل أو امرأة.

وعند سؤال عينة الدراسة هل هناك علاقه بين النوع والانتماء الحزبي أو القيد في جداول الانتخابات كانت الإجابة كما تعكسها بيانات الجدول التالي:

جدول (١٦)

يوضح العلاقة بين الانتماء الحزبي والمشاركة في الانتخابات

النوع المشاركة الانتماء الحزبي	ذكور		أناث		الإجمالي
	العدد	%		العدد	
ينتمي	١٨٥	٧٧	74	٦٨	٢٥٣
لا ينتمي	55	٢٣	٢٦	١٩٢	٢٤٧
المجموع	240	100	100	٢٦٠	500

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات من قبل من ينتمون للأحزاب لتصل إلي ٧٧ % في مقابل ٢٣ % ممن لا ينتمون. ومن ناحية أخرى ترتفع نسبة من لا ينتمي ولا يشارك لتصل إلي ٧٤% في مقابل ٢٦% من المنتمين للأحزاب ولا يشاركون.

وعليه يمكن أن نشير إلي أنه كلما زادت نسبة المنتمين لأحزاب سياسية زادت نسبة المشاركين في الانتخابات، وكلما زادت نسبة من لا ينتمون زادت نسبة من لا يشاركون أي أن الانتماء لحزب أو مناصرته يدفع المواطن إلي المشاركة في الانتخابات من اجل تدعيم الحزب الذي ينتمي إليه، الأمر الذي يفرض ضرورة العمل على دعم مشاركة المرأة المصرية في الحياة الحزبية.

مما سبق يتضح لنا أنه على الرغم من المناخ السياسي الداعم للحياة الحزبية، إلا أن الأحزاب السياسية قد عانت من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد، تسببت في فشلها في التأثير الإيجابي على الحياة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص، مما أثر وبدرجة كبيرة على وجود تلك الأحزاب داخل الساحة السياسية وقدرتها على المنافسة وإثبات الوجود، وهو الأمر الذي استشعرته وأقرته عينة الدراسة من خلال استجاباتها.

حيث أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك خللا واضحا في الحياة الحزبية المصرية سواء من حيث التأثير على

الواقع السياسي وقيامها بأدوارها المنوطة بها أو الاهتمام ببرامجها ومرشحيها كخطوة أساسية لتصحيح مسارها ودعم وجودها. الأمر الذي أنعكس بقوة على إحساس الجماهير بها وتفاعلها معها وهو ما تجلى بوضوح في نسبة ترشيحها للمرأة على قوائمها، حيث عكست استجابات عينة الدراسة بدرجة كبيرة رأي الشارع المصري بالنسبة لترشيحات الأحزاب، حيث أكدت نسبة 71.6% أن أسلوب اختيار الأحزاب لمرشحيها كان غير جيد في مقابل 22.6% أشاروا إلي أن الترشيح كان جيدا، بينما أكدت نسبة 5.8% عدم استطاعتهم الحكم، وأكدت استجابات عينة الدراسة وعيهم وإدراكهم لموقف الأحزاب السلبي تجاه دعم المرأة المصرية أو مساندتها أو حتى إعطائها حقها كعضو فاعل في تلك الأحزاب.

ثالثا: المرأة والعمل المحلي والأهلي:

- **المرأة والمجالس المحلية:**

يعد تمثيل المرأة في الأجهزة النيابية والتشريعية والمحلية أحد المؤشرات الدالة علي فعالية المشاركة السياسية للمرأة، وكذلك أحد الوسائل التي يمكن من خلالها الحكم علي مدى فعالية التطور السياسي للمجتمع ككل. فوضع المرأة في المجالس المحلية المنتخبة يمثل مؤشراً هاماً من مؤشرات قياس مدى تطور المجتمع، ولن تتحقق النهضة، إلا بالنهوض بأوضاع المرأة علي كافة المحاور، فلا ضمان لتواصل التنمية دون رسوخ قيم المواطنة والمشاركة والمساواة علي ارض الوطن. وإذا نظرنا إلي قضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية في المجالس المحلية نجد أن هناك تفاوتا كبيرا لنسب تمثيلها وعبر المراحل التاريخية المتعاقبة.

وتشير المؤشرات إلي أن تمثيل المرأة في المجالس الشعبية المحلية في مصر لم يخرج عن معدلات تمثيلها في المجلس التشريعي بل شغل موقعا متراجعا بدرجة اكبر. فلقد تواضع تواجد المرأة في هذا المستوي سواء من الناحية العددية أو من حيث احتلال مكانة قيادية متقدمة في تلك المجالس، حيث أكدت دراسات عديدة أن نسبة النائبات في تلك المجالس المحلية قد ارتفعت بعد إصدار قانون التخصيص لتصل إلي (10.25%، 11.2%) إلا أنها انخفضت انخفاضاً حاداً بعد إلغاء ذلك القانون لتصل (1.2%، ١%) عامي ١٩٧٩، ١٩٩٧ علي التوالي. ولم تخرج عاصمة الدولة عن هذا الإطار فبلغت في القاهرة (0.75 %) عام ١٩٩٧، وكانت مجالس القري أكثر المجالس انخفاضا من حيث تمثيل المرأة فيها حيث انخفضت من (6.2%) عام ١٩٧٩ إلي نصف الواحد من المائة عام 1997 م، إلا أنها عادت لترتفع ارتفاعا ضعيفا في انتخابات (٢٠٠٨) لتصل نسبتها إلي 5.04 % من إجمالي المرشحين [1]، وأن كانت قد حققت بعض التقدم الملحوظ عن المرات السابقة إلا أنها لم تحقق طموحات المرأة المصرية حتى الأن على الرغم من الجهود المبذولة

([1])فرخندة حسن، دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة في مصر، مرجع سابق، الجزء ٣، ص ص ٦ – ٧.

في مجال النهوض بالمرأة ودعم مشاركتها على العديد من الساحات.

فبالنظر إلي إجمالي مساهمة المرأة في المجالس المحلية خلال الفترة من ١٩٩٧- ٢٠٠٨ نجد أن نسبة أعضاء المجالس المحلية من النساء قد زادت زيادة طفيفة من ٥٥٨ عضوة في عام ١٩٩٧ بنسبة 1.2% من إجمالي عدد أعضاء جميع المجالس المحلية في مصر آنذاك لتصل إلي ٢٥٩٦ عضوة في عام 2008 بنسبة 5.04 % وجدير بالذكر أن هذه النسبة تعتبر منخفضة للغاية إذا ما قورنت بحجم تمثيل المرأة عام 1983، في ظل تخصيص المقاعد حيث وصلت نسبة وجود المرأة بالمجالس المحلية في تلك الفترة إلي 9.2% [1] وعموما تجدر الإشارة إلي أن هذا الارتفاع خلال هذه الفترة يعود إلي وجود قانون يسمح بتخصيص مقعدين للنساء في كل مجلس، ولكن هذا القانون الغي لعدم دستوريته أسوة بما حدث في مجلس الشعب.

ومن هنا وبرغم الارتفاع الطفيف الذي وصلت إليه نسبة وجود المرأة في المجالس المحلية لتصل إلي 5.04% إلا أنه تزال عضوية النساء المصريات في المجالس المحلية نقطة ضعف تترك آثارها علي معدلات المشاركة السياسية. فالمجالس المحلية تتم بالانتخابات وتعبر عن نسب منخفضة لا يمكن تعويضها أو رفعها بتعيين نساء إضافيات كما يحدث في مجلسي الشعب والشورى. فالمحليات تعبر، في الأساس عن توجهات وإرادة حزبيه تجاه زيادة تمثيل المرأة أو الإبقاء عليها منخفضة.

وإذا نظرنا إلي التمثيل المحلي للمرأة نجد أن العمل المحلي يمثل إحدى المدراس الأساسية لتخريج القيادات السياسية الفاعلة، حيث يتم من خلاله التدريب في إطار الممارسة، وإذا ما تتبعنا نسبة تمثيل المرأة على مستوى المحافظات نجد أن هناك تفاوت غير مبرر علي مستوى المحافظة والمركز والمدينة والحي والقرية [2]، ففي المجلس المحلي لمحافظة القاهرة مثلا قد انخفضت بشدة نسبة تمثيل المرأة من 20% عام 1979 م إلي 6% فقط عام ١٩٩٧ م ليصل إلي 3.06% 2005، وذلك برغم أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة علي هذا المستوي من الممارسة السياسية من حيث التعرف علي المشكلات والقضايا المرتبطة بالحياة اليومية للناس.

وإذا أخذنا تمثيل المرأة في المجالس المحلية الأخيرة لعام ٢٠٠٨ كما وردت في الإحصائيات الرسمية نجد أن نحو ٢٥٩٦ سيدة قد نجحت في الانتخابات المحلية على مستوى الجمهورية بنسبة 5.04 % من إجمالي المرشحين وهذه نسبة محدودة وضعيفة جدا ولا تتناسب مع مكانة المرأة المصرية وتاريخها. ففي محافظة مطروح لم تنجح سوى سيدة واحدة و 15 سيدة في محافظة السويس، ٢١ سيدة بمحافظة بور سعيد، وفي

([1])نهى محمد أمجد، المرأة والسياسة في مصر، المشاركة السياسية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ص ٣٢ -٣٤.

([2])جلال عبد الله معوض، المرأة والانتخابات المحلية، القاهرة، ١٩٩٧، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ٣٨.

الأقصر لم تنجح سوى ٢٣ سيدة ونفس العدد بمحافظة قنا. ونحو ٢٦ سيدة بمحافظة البحر الأحمر. وبالرغم من الاختلاف النسبي بين تلك المحافظات في بعد المسافات إلا أنها اشتركت جميعا في انخفاض صور المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية، الأمر الذي قد يرجع إلي أنتشار الثقافة القبلية التي يصعب التنقل للمرأة بين بعض الأماكن لمتابعة حملتها الانتخابية في ظل العادات والتقاليد وخاصة عندما ترتفع نسبة الأمية في هذه المحافظات مع نقص الإمكانيات المادية اللازمة للحملات الانتخابية، وعدم وجود من يساعدها في تلك الحملات الانتخابية. هذا بالإضافة إلي ضعف عمليات الدعم الحزبي من الأحزاب في المجمعات الانتخابية.

وكانت أعلى نسبة نجاح للسيدات في انتخابات المحليات محافظة الشرقية حيث نجحت نحو ٣٣٨ سيدة. يليها البحيرة حيث فازت نحو 280 سيدة. وقد فازت نحو ٢٧٩ سيدة بمحافظة الدقهلية وهناك من محافظات الوجه البحري كالإسكندرية مثلا كان تمثيل المرأة في المجالس المحلية نحو ٣٧ سيدة وهي اقل بكثير من بعض محافظات الوجه القبلي كالمنيا حيث نجحت نحو 94 سيدة وفي محافظة بني سويف نجحت ٩٢ سيدة، 91 سيدة في الوادي الجديد. ونحو 60 سيدة بمحافظة الإسماعيلية فازت بمقاعد في المجالس المحية الأخيرة. حيث برزت العديد من المتناقضات بين المتغيرات المتعارف عليها كمحكات أساسية لارتفاع نسب التمثيل أو انخفاضها كمستويات التعليم ومعدلات الأمية ودرجة المشاركة والعمل العام والعمل الأهلي التطوعي ومفردات الموروث الثقافي ومن عادات وتقاليد ودرجة انفتاح المجتمع وقربه من العاصمة أو درجة انغلاقه وبعده عنها وعلاقة كل هذا بالاتجاه للمشاركة السياسية الأمر الذي يطرح ضرورة دراسة تلك الأوضاع وفهمها.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأن مؤسسات المشاركة السياسية الرسمية، بداية من الأحزاب ووصولا إلي المجالس المحلية، والجماعات الضاغطة المتنوعة في مصر، قد عانت من أزمة هيكلية حادة متعددة الأبعاد، أهمها غياب الفعالية الحقيقية لتلك المؤسسات، الأمر الذي جعلها في وضع هامشي للغاية، من مجمل المعادلة السياسية المصرية، التي لا تزال متمركزة حول الدولة ومؤسساتها، فبدت اللعبة السياسية كلها، وكأنها تدور بين أقليات [1]. الأمر الذي أدى إلي عزوف قطاع عريض من الجماهير عن المشاركة في الحياة السياسية، وأنعكس بقوة على مؤشراتها من خلال انحسار المشاركة السياسية للمرأة على مستوى تلك المؤسسات سواء البرلمانية أو المحلية أو الحزبية.

الأمر الذي يؤكد على أن هناك حاجة ماسة لبذل المزيد من الجهد لحث المرأة على المشاركة الفاعلة في هذه

([1])على الدين هلال، التطور الديمقراطي في مصر، قضايا ومناقشات، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦، ص ١٣٥.

المجالس وذلك عن طريق وسائل الإعلام وعقد الندوات والمؤتمرات لتغيير الصورة التقليدية للمجتمع عن المرأة ودورها ولمحاولة إظهار مدى أهمية الدور الذي تلعبه المرأة إذا ما شاركت في المجالس المحلية.

وكما أن هناك تفاوتا كبيرا في وجود المرأة في المجالس المحلية في المحافظات المختلفة، فقد جاءت أيضاً عينة الدراسة لتعبر عن هذا التفاوت في أفكارها إزاء طرحها لرأيها تجاه هذا التمثيل وتلك المشاركة فعند السؤال عن مدى الموافقة عن تواجد المرأة داخل المجالس المحلية جاءت الإجابة كما يلي:

جدول (١٧)

يوضح مدى موافقة عينة الدراسة الدراسة على دخول المرأة المجالس المحلية

العينة	ذكور		أناث	
المتغيرات	ك	%	ك	%
أوافق	٨٤	%35	١٢٧	%49
لا أوافق	١٣٢	%55	٨١	%31
لا اعرف	٢٤	%10	52	%20
المجموع	240	100	٢٦٠	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا أن المرأة أكثر تأثيرا من الرجل في دخول المرأة المجالس المحلية حيث وافقت بنسبة ٤٩% من النساء مقابل ٣٩% من عينة الدراسة من الرجال بينما لم يوافق نسبة 55% من عينة الدراسة من الرجال مقابل عدم موافقة نسبة 31% من عينة الدراسة من النساء فيما لا يعرف نسبة 30% منهم 1% من الرجال و 20% من النساء، الأمر الذي يعكس ضعف الوعي بدرجة كبيرة بأهمية مشاركة المرأة كعضو فاعل في المجالس المحلية. ولكن الملفت للنظر هنا رفض نسبة ٣١% من عينة الدراسة من النساء وجود المرأة داخل المجالس المحلية الأمر الذي يؤكد على أن شريحة كبيرة من النساء لا تزال ضد النساء وربما يبرر لنا ذلك انخفاض نسبة نجاح المرأة على الرغم من ارتفاع نسبتها في الناخبين حيث يبقى قطاع عريض من النساء حتى الآن ضد وجود المرأة.

كما أكدت نتائج التحليل عند محاولة الربط بين متغير التعليم أو مكان الإقامة وبين الموافقة على دخول المرأة المجالس المحلية لا يثبت وجود علاقة ارتباطية دالة بين تلك المتغيرات الأمر الذي يؤكد عدم تأثير تلك المتغيرات على نسبية الاختيار أو الموافقة على الترشيح.

وعند السؤال عن أسباب الموافقة لدى المواطنين من عينة الدراسة الموافقين على ترشيح المرأة للمجالس المحلية جاءت الإجابة كما تعكسها بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (١٨)

أسباب الموافقة على ترشيح المرأة للمجالس المحلية

من وجهه نظر عينة الدراسة الموافقة

العينة	ذكور		أناث	
المتغيرات	ك	%	ك	%
أثبات حقها في المجتمع	٧٣	%30.4	٣٩	%15
قدراتها لا تختلف عن الرجل	٤٩	%20.6	١٠٤	%40
قادرة علي الإحساس بمشاكل مجتمعها	٩٦	%40	٥٢	%20
تستطيع أن تثبت جدارة وقد تكون افضل من الرجل	صفر	صفر%	٦٥	%25
المجموع	240	%100	260	100%

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا أن النسبة الغالبة من الذكور المؤيدين لوجود المرأة في المجالس المحلية أشاروا إلي أنها قادرة على الإحساس بمشاكل مجتمعها وذلك بنسبة ٤٠% أما النسبة التي تليها فكانت من نصيب الاستجابة التي ترى قدرتها على إثبات حقها في المجتمع بنسبة 30.4% تليها الاستجابة التي تشير إلي أن قدراتها لا تختلف عن الرجل بنسبة 20.6% بينما لم يشير أحد إلي أنها قد تكون أفضل من الرجل وذلك بنسبة صفر % حيث يعد ذلك منطقيا من وجه نظر الرجال أما أعلى استجابة من وجهه نظر النساء فكانت أن قدراتها لا تختلف عن الرجل بنسبة 40 % علي أنه قد تكون افضل من الرجل بنسبة 25% أما اقل استجابة جاءت حول قدرتها في إثبات حقها في المجتمع بنسبة 15% الأمر الذي يشير إلي أن المرأة من عينة الدراسة لم تأخذ علاقتها بالرجل على محمل صراع أو تحدي وإنما هي تنشغل في دخولها للمجالس المحلية بهدف خدمة مجتمعها بدرجة أكبر.

وعند السؤال عن عدم أسباب الموافقة للعينة التي رفضت وجود المرأة داخل المجالس المحلية جاءت الاستجابات كما تعكسها بيانات الجدول التالي:

جدول(١٩)

يوضح أسباب عدم الموافقة على دخول المرأة المجالس المحلية من وجهه نظر العينة الرافضة لدخولها.

العينة	ذكور		أناث	
المتغيرات	ك	%	ك	%
لأن دة شغل رجالة والمرأة ما تقدرش عليه	96	%40	130	%50
المرأة كفاية عليها البيت والعيال	٥٦	%23.6	٢٦	%10
لا تستطيع أن تمارس العمل المحلي ولا تقدر علي النزول للمواقع	٣٦	%15	٦٥	%25
لا تزال قدراتها محدودة	٤٨	%20	٣٩	%15
أخري	٤	%1.8	–	–
المجموع	٢٤٠	100	260	100

وبقراءة بيانات الجدول يتضح لنا أن أعلى نسبة من الرافضين لوجود المرأة داخل المجالس المحلية ارجعوا ذلك إلي النزعة الذكورية التي ترى أنه عمل منوط به الرجل ولا دخل للمرأة فيه حيث جاءت بنسبة 45% من عينة الدراسة من الرجال، تليها نسبة 23.6% أظهرت الشفقة على المرأة بأنه يكفيها الأسرة والأطفال ثم أشارت نسبة 20% إلي ضعف قدراتها ومحدوديتها أشارت ١٩% من الرافضين من الذكور من عينة الدراسة إلي أنها لا تستطيع القيام بهذا العمل والمفاجأة هنا كانت في استجابات عينة الدراسة من النساء حيث أثبتت أنهن أكثر ذكورية من الرجال حيث أشارت نسبة 50% بأنه شغل رجالة تليها نسبة 25% أرجعت رفضها لأن المرأة غير قادرة على ممارسة العمل المحلي بينما أشارت نسبة 10 % بأنه يكفيها البيت والعيال بينما أشارت نسبة 15 % أنه لا تزال قدراتها محدودة. الأمر الذي يستوجب. هنا ضرورة رفع ثقافة المرأة والعمل على تدريبها ودعم قدراتها وتثقيفها كي تستطيع، تدرك قيمة ذاته وتشعر بأهمية مشاركتها.

- **المرأة والعمل الأهلي والتطوعي:**

منظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية تحديدا)، نجد أنها كانت ولاتزال احد المصادر التاريخية لإعداد قيادات نسائية، أثبتت كفاءة وفاعلية، ثم شغلت مواقع مهمة في المجالس المنتخبة (البرلمان والمجالس المحلية)،

ومواقع قيادية مهمة في الحكومة. حيث تشكل الجمعيات الأهلية العمود الفقري للمجتمع المدني، بالإضافة إلي أنها تعد مؤسسات للتنشئة الاجتماعية والسياسية تفرز قيادات شعبية طبيعية وفق القواعد المجتمعية.

والواقع أن الجمعيات الأهلية تعتبر أقدم شكل من أشكال مؤسسات المجتمع المدني التي شاركت فيه المرأة المصرية، وكان سابقا علي اشتراكها في النقابات والأحزاب السياسية، كما يرتفع مستوى مشاركة المرأة في تلك الجمعيات عن غيرها من التنظيمات الحزبية أو النقابية، إلا أن عضويتها في مجالس إدارات تلك الجمعيات لا تزال محدودة للغاية لا تتجاوز 20% علي الأكثر كمتوسط عام يرتفع بالنسبة للجمعيات التي تعمل في مجال الأمومة والطفولة والبيئة وينخفض في الجمعيات العلمية والثقافية.

وإذا نظرنا إلي العقود الأخيرة نجد أن الاهتمام بالمرأة والطفل قد طغى علي اهتمامات الجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا المرأة خاصة والقضايا المجتمعية بشكل عام منذ انعقاد مؤتمر بكين ١٩٩٥ م، حيث تطور دور هذه الجمعيات بمرور الوقت من جمعيات خيرية تطوعية إلي جماعات ضغط وذلك بقدر ما يسمح المناخ السياسي في المجتمع بذلك الضغط وتلك الأدوار ومن الملاحظ أن هذا الدور قد تزايد في الفترة الأخيرة.

والواقع أن التصنيف الرسمي للجمعيات ولمجالات النشاط لا يميز المرأة في فئة خاصة، وإنما يدمجها في إطار مجالات أخري كالرعاية الاجتماعية وتنظيم الأسرة والأمومة والطفولة، بينما في اغلب نظم التصنيف العربية والأجنبية يتم تمييز أنشطة المرأة في القطاع الأهلي بشكل مستقل.

هذا وقد اتسم التطور التاريخي للجمعيات الأهلية بالاستمرار والشمول المتمثلان في التراكم التاريخي تقاليدها وممارستها، بل وأشكالها التنظيمية أيضاً، ففي البداية كان وجود المجتمع المدني رد فعل لتأثير الإرساليات التبشيرية الدينية، فظهرت جمعيات خيرية إسلامية وقبطية. أي أن العمل الاجتماعي في البداية ارتبط بالمؤسسات الدينية كالمساجد والكنائس، ولكن مع تعقد احتياجات المجتمع وتطور متغيراته واحتياجاته أيضاً ظهرت أول جمعية أهلية في مصر وهي (الجمعية اليونانية) بالإسكندرية والتي كانت تضم الأقلية اليونانية بالإسكندرية إلا أن الأمر استغرق ما يقرب من ثلاثين عاماً حتي ظهرت الجمعية الخيرية الإسلامية، وذلك في منتصف القرن التاسع عشر [1].

وفي أوائل القرن العشرين، بدأت تبزغ إلي الوجود مبادرات نسائية خالصة أسرعت في تطوير حركة الجمعيات من خلال جذب الانتباه إلي أنشطة ومجالات جديدة لم تكن قائمة في الفترة التاريخية السابقة، من اهم هذه الأنشطة والمجالات ما تعلق بقضايا تحرير المرأة والتنوير الثقافي والتأهيل الاجتماعي والمعرفي.

([1])أماني قنديل، المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية، ندوة المرأة المصرية والعمل الأهلي، رؤية مستقبلية، القاهرة، ١٩٩٥.

حيث بدأت المرأة المصرية اقتحام ميدان العمل الأهلي منذ أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩١) وأوائل القرن العشرين علي يد عدد من الشخصيات النسائية الفذة من أمثال، ملك حفني ناصف (الرابطة الفكرية للنساء المصريات تأسست عام ١٩١٤) وهدي شعراوي (جمعية المرأة الجديدة، والاتحاد النسائي 1922) ودرية شفيق (اتحاد فتيات النيل 1944) وغيرهن الكثير وكان للجمعيات الأهلية التي أنشأتها السيدات أدوار اجتماعية وثقافية ووطنية تمثلت في تحريك وتغيير قيم المصريين نحو المرأة، والسعي لإيقاظ الوعي الوطني ضد المحتل، وكذلك الأعمال الخيرية.

وهناك بعض القواسم والمحددات التي يمكن تمييزها بالنسبة لمشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية في مصر، ففي عام 1909 م أسهمت مجموعة من النساء في تأسيس أول تنظيم غير حكومي للخدمات، تمثل في "مبرة محمد علي"، اعقب ذلك في عام 1914 م تأسيس " الرابطة الفكرية للنساء المصريات " بقيادة ملك حفني ناصف، وهدى شعراوي. وكان هذان التنظيمان هما البداية لنمو أول حركة نسائية مصرية [1].

وبالرغم من أن هذه الحركة الاجتماعية بدأتها سيدات الطبقة العليا إلا أنها انتقلت بعد ذلك إلي نساء الطبقة المتوسطة والطبقة الأقل من المتوسطة لتلعب دورها في تنمية المجتمع من خلال تعبئة العمل التطوعي للنساء في شكل مؤسسي وهو "الجمعيات الأهلية" [2]

والمتتبع للمشاركات في تلك الجمعيات يجد أن معظمهن ينتمين إلي الشرائح العليا من الطبقة الوسطى كما يجد أن المشاركة تزيد في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية والبدوية، وأن عدد الأعضاء الذكور يفوق عدد الأعضاء الإناث بما يزيد عن الضعف [3].

إلا أنه مع تطورات وتفاعلات الحرب العالمية الأولي (1914- 1919 م) من ناحية وتأجج الحركة الوطنية المصرية من ناحية أخرى، داخل النضال من اجل الاستقلال مع النضال من اجل تحرير المرأة، وبالتالي فأن القيادات النسائية التي أسهمت في تأسيس المنظمات غير الحكومية قد لعبت دورا أساسيا في قيادة المظاهرات النسائية المطالبة باستقلال الوطن وفي نفس الوقت تحرير المرأة وبدأت الجمعيات هنا تلعب دوراً وطنياً سياسياً واضحاً .

ثم كانت الفترة التي تلت ذلك وهي مرحلة العهد الليبرالي (1923- 1952 م) وهي التي تعمق بشكل اكثر وضوحا مشاركة المرأة في تأسيس جمعيات أهلية، البعض فيها لعب أدواراً أساسية في الحركة الثقافية

([1])محمد عثمان الخشن، المجتمع المدني، بدون ناشر، 2004، ص 13 .

([2])المجلس القومي للمرأة المؤتمر الأول نهضة المرأة.... المواطنة والتنمية... مارس 2000 النسخة الإلكترونية من موقع المجلس على الأنترنت.
WWW. New Egypt, com

([3])أميرة خواسيك، الحركة النسائية، مرجع سابق، ص ٦٨.

المصرية وحركة التنوير، والبعض الآخر تركز في المجالات التقليدية واهمها العمل الخيري، وقد تميزت هذه المرحلة بسمات خاصة كان من أهمها أن العمل الاجتماعي من خلال الجمعيات الأهلية أجتذب الرجال أولا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم النساء المثقفات ولكن في إطار غير رسمي من خلال الصحافة والصالونات الثقافية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحول إلي عمل تطوعي من خلال منظمات نسائية في الربع الأول من القرن العشرين.

وإذا نظرنا إلي الجمعيات الأهلية المصرية في الوقت الحالي نجد الجمعيات ذات السمة النسائية في اغلبها تتوزع علي أنماط الجمعيات الدينية، الإسلامية والمسيحية، فهناك ما قرب من 60 جمعية أهلية حرصت علي أن تحدد هويتها بأنها تختص بشئون المرأة المسلمة (٣٢ جمعية) و المرأة المسيحية (٣٣ جمعية)، كما يبرز التحليل أيضاً أن هناك 16 نادياً نسائياً مثل سيدات الروتاري، أو سيدات الليونز ... الخ. أما عن نشاط تلك الجمعيات فأن اغلبها يتخصص في مجالات النشاط التقليدية، مثل المساعدات الاجتماعية للفقراء وتنظيم الأسرة والأمومة والطفولة [1].

أما إذا وصلنا إلي لغة الأرقام فتشير البيانات المتاحة إلي أن عدد الجمعيات الأهلية في مصر وصل في نهاية عام ١٩٩٩ إلي ١٤٦٥٧ جمعية تعمل في 13 ميدانا اجتماعيا منها: الخدمات الثقافية والعلمية والدينية والمنح والمساعدات الاجتماعية ورعاية الفئات الخاصة، المعوقين، الأسرة والطفولة والأمومة، الصداقة بين الشعوب والدفاع الاجتماعي.

وبالنسبة للجمعيات الأهلية التي ترتفع فيها نسبة مشاركة المرأة نجد أن أنشطتها في الغالب ترتكز في مجالات رعاية الطفولة ورعاية الأسرة وتنظيم الأسرة وقد بلغت إعداد هذه الجمعيات علي الترتيب ١٦٦، 211، 33 جمعية هذا بالإضافة إلي وجود عدد كبير من الجمعيات الأهلية التي تعمل في اكثر من مجال واحد في نفس الوقت.

ومن الجدير بالذكر أن المرأة تتولي إدارة حوالي ٣% من جملة هذه الجمعيات بالإضافة إلي المشاركة التطوعية العادية بها، إذ ترتفع عضوية المرأة في مجالس إدارات الجمعيات الأهلية التي تنشط في مجال رعاية الأمومة والطفولة، لتصل إلي 55% بينما علي الجانب الأخر تنخفض في الجمعيات الدينية والثقافية والعملية لتصل إلي 7% من مجمل أعضاء مجالس الإدارات في هذا النمط من الجمعيات كما تبين أن عضوية المرأة في الجمعيات وفي مواقع صنع القرار تتجه نحو الانخفاض في الأقاليم. لتتراوح ما بين 1.6 – 3.8 على مستوى

([1])أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر، المرجع السابق، ص ٣٢- ٣٣.

المحافظات المختلفة [1].

كما أن هناك أنماط جديدة غير تقليدية لأنشطة المرأة المصرية في منظمات أهلية مسجلة نفسها وفقا للقانون المدني وليس قانون الجمعيات، من خلال ما يعرف باسم الشركات المدنية، كما أن إذا نظرنا إلي دورها تجاه المرأة نجد أنها حريصة علي المشاركة في أنشطة القطاع الأهلي ولكن من خلال ميادين ومراكز حقوق الأنسان ومراكز إغاثة ضحايا العنف.... الخ.

حيث تعمل التنظيمات وفقا للقانون المدني كمؤسسات مدنية تتصدي لبعض الظواهر الهامة مثل العنف ضد النساء، وحقوق المرأة الإنجابية، وحق المرأة في العمل وتغيير قانون الأحوال الشخصية، وصياغة عقد زواج جديد، كما تتصدي بعض هذه التنظيمات للحركة الرجعية الدينية المتشددة ضد حقوق المرأة، أو تنشط في مجال التوعية القانونية بحقوق المرأة.

أن بعض التنظيمات الأهلية الجديدة سواء كانت مسجلة وفقا لقانون الجمعيات أو وفقا للقانون المدني، تتدرج تحت ما يعرف باسم التنظيمات الدفاعية وهو نمط سائد ومنتشر عالميا، ويصنف رسميا تحت هذا الاسم في المجتمعات الغربية الليبرالية، وبعكس الحركة النسائية المعاصرة في العالم.

وإذا نظرنا إلي الدور المحوري الذي تحاول أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في دعم المرأة في الفترة الأخيرة نجد أنها تسعى جاهدة إلي وضع قضية المرأة على أجندة اهتمام المجتمع، ومثلت بذلك مدخل ثقافي واجتماعي وسياسي لفهم ورصد هذه الألية أخذين في الاعتبار شبه الغياب للدور القيادي الفاعل للمرأة في الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة .

وإذا ما حاولنا استعراض بعض النماذج الفاعلة في مجال تنمية المرأة نجد أن من ابرزها على سبيل المثال وليس الحصر جمعية الرعاية المتكاملة " التي تأسست سنة ١٩٧٧ والتي تراستها السيدة الفاضلة سوزان مبارك "، وتهدف الجمعية إلي تقديم الرعاية الاجتماعية والثقافية والصحية لتلاميذ المدارس، وإنشاء مكتبات الأطفال، والكبار في كل أنحاء مصر، ودعم مكتبات المدارس الحكومية بالإضافة إلي المكتبات المتنقلة والمحمولة وأنشاء المكتبات العامة منها مكتبة عام ١٩٨٥، وفي يونيو ١٩٩١ أعلنت السيدة سوزان مبارك بداية حملة القراءة للجميع لتنمية القراءة بين الأطفال والشباب والكبار، وقامت الجمعية بعد زلزال ١٩٩٢ بتقديم المساعدة والمساندة لضحايا الزلزال، تلك الجمعية التي لعبت ولا تزال تلعب دورا هاماً في دعم الثقافة وتحقيق الوعي المجتمعي الذي له أبلغ الأثر في خلق المشاركة الإيجابية في كافة قضايا التنمية بشكل عام وقضايا التنمية السياسية بشكل خاص.

([1])أيمن عبد الوهاب، النقابات المهنية وعملية الإصلاح، إشكاليات تفعيل الدور، الأهرام، القاهرة، 2006، ص ٣٨.

هذا بالإضافة إلي أنشاء "المركز المصري لحقوق المرأة " لدعم ومساندة المرأة المصرية في نضالها من أجل حصولها على حقوقها كاملة ومساواتها بالرجل، ويتصدى المركز لكافة أشكال التمييز ضد المرأة، ويحفز السلطات التشريعية على إعادة النظر في كافة التشريعات التي تتعارض مع الدستور المصري والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة، ومن أهدافه مشاركة المرأة في الحياة السياسية وخاصة الترشيح والانتخاب، وتقديم المساعدات القانونية للنساء، ورصد الانتهاكات والاعتداءات الواقعة عليهن من قبل الأفراد والهيئات الحكومية وغير الحكومية، ثم تأسيس رابطة المرأة العربية عام 1987 ولها صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وتعمل مع الجهات الحكومية والهيئات غير الحكومية داخل مصر وخارجها وتتعاون مع المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية وللرابطة عدة فروع داخل جمهورية مصر العربية وتعمل الرابطة في مشروع دعم الجمعيات الأهلية المصرية لتنفيذ مقررات مؤتمر بكين، كما تعمل على زيادة فرص توظيف المرأة في الألفية الجديدة، ودعم المشاركة السياسية للمرأة، وللرابطة نشاط في مجال مناهضة العنف ضد الطفلة وحمايتها.

بالإضافة إلي أنشاء " جمعية نهوض وتنمية المرأة ":والتي تأسست عام 1987 وهى أول جمعية نسائية تستهدف النساء اللاتي تعولن أسرهن في مصر، وتقدم الخدمات القانونية الخاصة باحتياجات النساء المعيلات، كما تقدم خدماتها للمرأة محدودة الدخل التي تعيش في المناطق الشعبية والعشوائية وتعاني من صعوبة الحياة.

بالإضافة إلي " جمعية المساواة الآن": تأسست عام ١٩٩٢ وتعمل مع منظمات حقوق الأنسان في العالم بهدف الدفاع عن العدل والمساواة للنساء وتوثيق حالات العنف والتمييز ضد المرأة، كما تهتم بدراسة حالات التحرش والاغتصاب والعنف الأسرى والحقوق التناسلية والاتجار في النساء وتدافع عن الحقوق المتساوية في الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية.

وفي إطار ذلك أيضاً واستجابة لمقتضيات الواقع تم أنشاء " دار استضافة المرأة بمجمع المسرة للخدمات الاجتماعية": بدعم من وزارة الشئون الاجتماعية بهدف استضافة أي امرأة تعانى من أي نوع من أنواع العنف ضدها، وتوفر كذلك الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية لها وتقوم الدار بتوعية وإعادة تأهيل المرأة للتكيف مع المجتمع مهنياً وثقافياً من خلال الندوات المختلفة.

كما تم أنشاء " مركز النديم " للعلاج والتأهيل النفسي ضد العنف وتم أيضاً أنشاء مركز قضايا المرأة المصرية عام ١٩٩٥ ويهدف إلي تساوي الفرص بين الجنسين، ومساندة ودعم قضايا المرأة، وحل مشكلاتها من كافة النواحي القانونية واستخدام كافة الأليات والإعلانات والمواثيق الدولية ومواد الدستور المصري في ظل واقع من العادات والتقاليد.

هذا بالإضافة على تأسيس " ملتقى الهيئات لتنمية المرأة والذي تأسس في نوفمبر ١٩٩٦ ومن أنشطته التدريب لتنمية المرأة في القاهرة والأقاليم – والتوثيق ويستهدف مد المنظمات والأفراد بالمعلومات والبيانات الخاصة بقضايا المرأة والإعلام بها، ورفع وعى النساء والرجال بقضايا المرأة وتعمل اللجنة القانونية على التوعية القانونية بحقوق النساء ومتابعة القوانين التي تميز بين المرأة والرجل.

ومن هذا الاستعراض لبعض المجالات التي تعمل فيها بعض منظمات المجتمع المدني نلمس دورها الرائد في تعزيز وحماية حقوق المرأة، وكيف أنها أصبحت قوة لا يستهان بها في دعم حقوق الأنسان عامه، والمرأة خاصة حيث تعمل في أحيان كثيرة على الاستجابة لمتطلبات المرأة ومساعدتها من خلال تلقي الشكاوي ورصد المجالات التي تنتهك فيها حقوق المرأة وتقديم التقارير التي تنشرها، بالإضافة إلي العمل على دعم المرأة من خلال تنمية وعيها في شتى المجالات وتوفير فرص المساندة والدعم لها بكل صوره، الأمر الذي يجعل كثير من الدول تقيم وزنا لهذه المؤسسات وتقلل من الانتهاكات لحقوق الأنسان والمرأة هذا بالإضافة إلي دورها الهام في نشر وتعليم ثقافة حقوق الأنسان فضلا عن قيامها بتحريك الراي العام المحلي والدولي إزاء التزام الدول والحكومات بالمواثيق الدولية فيما يتعلق بضرورة مشاركة المرأة ودعم تلك المشاركة لكي تكون فاعلة ومحققه لأهدافها.

كما جاء تأسيس منظمة المرأة العربية تفعيلا لما أوصت به القمة الأولى للمرأة العربية التي انعقدت في القاهرة في نوفمبر 2000، بدعوة من سيدة مصر الأولى السيدة سوزان مبارك ومشاركة السيدات العربيات الأول اللاتي ادركن الحاجة الملحة لوضع اسس وإطار مرجعي للنهوض بالمرأة العربية وتفعيل دورها التنموي في كافة المجالات ودخلت اتفاقية أنشاء المنظمة حيز النفاذ في مارس ٢٠٠٣.

هكذا خرجت منظمة المرأة العربية إلي حيز الوجود وتضم في عضويتها حتى الأن خمس عشرة دولة عربية وهي: الأردن، الأمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين، لبنان، مصر، موريتانيا، اليمن، والمغرب ".

وقد ترأست المنظمة في دورتها الأولى (2003-2005) جلالة الملكة رانيا العبد الله في دورتها الأولى الأردن (٢٠٠٣ –٢٠٠٥) وترأسها في دورتها الحالية (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧) صاحبة السمة الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، مملكة البحرين.

ولمنظمة المرأة العربية غايات ثلاث هي:

- تمكين المرأة وتعزيز قدراتها.
- توعية المرأة ذاتها، وتوعية المجتمع ككل بأوضاع المرأة وقضاياها ومحورية أن تكون المرأة العربية شريكا

على قدم المساواة في عملية التنمية.

- تفعيل وتنسيق التعاون بين الدول العربية من أجل إنجاز غايات التمكين والتوعية.

وقد اعتمدت المنظمة لتحقيق هذه الغايات على مجموعة من المشاريع وشرعت في تنفيذها. في إطار العمل المدني والدولي برزت حركة سوزان مبارك الدولية من اجل السلام حيث تبلورت فكرة "حركة سوزان مبارك الدولية من اجل السلام" في عام 2002 عقب ملتقى "المرأة من اجل السلام"، حيث بذلت جهود حثيثة لتحويل الفكرة إلي واقع، وهو ما تحقق فعلا عندما أعلنت السيدة الفاضلة سوزان مبارك رسميا يوم 16 يونيو 2003 أنشاء "حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام " باعتبارها منظمة دولية غير حكومية لا تسعى للربح، وتم تسجيلها في مدينة جنيف بسويسرا وإقامة أمانة دائمة لها في القاهرة.

وتتألف العضوية من أعضاء شرف وأعضاء عاملين، إلي جانب مجموعة أوسع من الأصدقاء والمؤيدين في أنحاء العالم.

وتعد السيدة الفاضلة سوزان مبارك هي المؤسسة الحقيقية للحركة ورئيسة مجلس الإدارة، وتتولى متابعة أنشطة الحركة وخطوات تطورها.

وبالإضافة إلي ذلك هناك 17 عضوا من الشخصيات العربية والدولية المرموقة والخبراء المصريين الذين يؤمنون بالدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في الدعوة إلي السلام والدفاع عنه والمشاركة في تحقيقه، حيث يشكلون معا مجلس إدارة "حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من اجل السلام "، وتضم الحركة لجان متعددة منها (لجنة الشباب- لجنة الإعلام- الاتصالات- لجنة الندوات والمؤتمرات— لجنة التمويل - معهد دراسات السلام.

وتهدف "حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من اجل السلام " إلي حشد الطاقات والقدرات الإبداعية لإرساء روح التضامن والإخاء والتسامح بين الشعوب وإبراز القيم المشتركة فيما بينهم، والسعي لتحقيق السلام الدائم داخل المجتمعات، من خلال توفير مساحة اكبر للأدوار التي تلعبها المرأة وتشجيع مشاركتها في صنع وإقرار السلام والأمن.

وتسعى الحركة إلي تكوين استجابة نسائية عالمية منسقة تستهدف منع العنف على كافة المستويات، وتبني الخيارات البناءة بقوة وعزم، بحيث يتم طرح بدائل لحل النزاعات المسلحة، وتوفير قدر اكبر من روح التسامح بين الشعوب.

وتهدف "حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من اجل السلام " أيضاً إلي دعم البرامج الفعالة والمنظمات والمؤسسات التي تعمل في سبيل السلام والعمل الجماعي تحقيقا للأهداف التالية:

- التصدي على مستوى العالم وعلى أساس التنسيق وعدم التمييز بين الرجل والمرأة، لكل ما يؤدى إلي العنف على جميع المستويات، ومتابعة الخيارات الابتكارية بقوة وعزم، حتى تتوفر البدائل الناجعة للصراعات المسلحة وتقوية روح التسامح بين الناس.

- زيادة قدرة المرأة لتمكينها من رصد وتعزيز وزيادة المشاركة، من واقع أن المرأة تمثل عاملا من عوامل التغيير الفعالة على جميع مستويات الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- المشاركة في بناء ائتلاف عالمي من اجل السلام ورعاية الحلفاء الاستراتيجيين الذين يضعفون من قوة وتأثير الحركة من خلال الإجراءات الموحدة.

- ضمان مشاركة المرأة باعتبارها شريكا فعالا في السياسات والإجراءات الدولية لتحقيق السلام الدولي، وتعزيز الرؤية المشتركة لدور المرأة في عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية.

- العمل من اجل التنفيذ الفعلي لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام وبدور المرأة في السلام، بما في ذلك القرار رقم 1325 الصادر عام 2000؛ وذلك عن طريق الشبكات المختصة والوكالات الدولية القائمة حالياً والجمعيات المدنية والحكومات، وباستخدام كل الوسائل المتاحة لحشد التأييد، وتعبئة الوعي العام إزاء ضرورة تحقيق السلام، كما تقوم الحركة بالتأثير على صانعي القرارات من اجل اللجوء للتفاوض كوسيلة لحل النزاعات، وسيشارك أعضاء الحركة – كلما أتيحت الفرصة – في الجهود التي تستهدف المصالحة بين الأطراف المتناحرة.

وتعتمد "حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من اجل السلام " على تكامل العديد من محاور العمل من اجل تحقيق أهدافها، وتتركز أبرز هذه المحاور في النقاط التالية:

- إقامة شراكات التعاون مع قطاعات المجتمع الدولي المعنية من اجل تعظيم الاستفادة من المبادرات الرامية لتحقيق السلام.

- ناء القدرات لتعزيز وترسيخ دور المرأة والشباب داخل المجتمع لضمان زيادة مشاركتهم الفعالة والاستفادة بمهاراتهم الطبيعية.

- حملات التوعية لدعم ثقافة السلام من "أجل مجتمع آمن" وإدماجها في منظومة القيم المجتمعية ومنها التسامح، التصالح، تقبل الآخر، المشاركة، المسئولية، والاحترام.

- تدعيم الحوار من أجل التواصل وتبادل المعلومات في مجالات إحلال السلام والعدل والأمن الإنساني.

- الأبحاث والمطبوعات وإعداد المواد البحثية اللازمة لدراسة الإنجازات والتحديات التي تواجهنا في مجال تحقيق السلام الدائم.

- دعم الجهود الدولية الرامية لتحقيق السلام والمصالحة وإعادة إعمار الأوطان.

هذا وتحرص الحركة على التعاون مع صانعي القرار، والجهات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والعلماء، والفنانين.. والمجتمع ككل، كما تربطها علاقات تعاون وثيقة مع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المعنية بالسلام.

وفي إطار هذا الاهتمام بالمرأة على مستوى العمل الأهلي والتطوعي، ارتفع الوعي بأهميتها، والاهتمام بمتابعة أدائها، وقد حاولت الدراسة قياس اتجاهات العينة نحو المشاركة في أنشطتها، حيث حاولت الدراسة الميدانية استطلاع نسبة مشاركة عينة الدراسة في تلك الأنشطة وكانت استجابتها كما تعكسها بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠)

يوضح أراء العينة حول وعيهم بوجود الجمعيات الأهلية

النوع المشاركة	ذكر		أنثي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك
نعم	١٥٣	٦٣,٦	220	48.50	٣٧٣
لا	٨٧	36.4	٤٠	15.50	١٢٧
المجموع	٢٤٠	100	٢٦٠	100	500

وبقراءة بيانات الجدول السابق نلحظ ارتفاع وعي عينة الدراسة بوجود جمعيات أهلية عاملة في مجتمعاتهم المحلية، الأمر الذي يعكس أنشطة تلك الجمعيات والإحساس بوجودها وأن كان الإحساس بها اعلى لدى شريحة العينة من النساء.

ولكن على الرغم من ارتفاع وعي العينة بوجود جمعيات أهلية داخل مجتمعاتهم المحلية إلا أنه عند السؤال عن نسبة مشاركتهم في تلك الجمعيات كانت الإجابة صادمة، حيث انخفضت بشدة نسب تلك المشاركة سواء لدى الرجال أو النساء من عينة الدراسة، حيث كانت استجاباتهم كما تعكسها بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٢١)

يوضح مشاركة عينة الدراسة في الجمعيات الأهلية

النوع	ذكر		أنثى		المجموع
المشاركة	ك	%	ك	%	ك
نعم	٢٢	9.2	٣٩	١٥,١	٦١
لا	٢١٨	90.8	٢٢١	84.9	٤٣٩
المجموع	٢٤٠	100	٢٦٠	100	500

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا انخفاض نسبة مشاركة عينة الدراسة في العمل الأهلي والتطوعي، على الرغم من ارتفاع وعيهم بوجوده، الأمر الذي يعكس لنا مدى الغياب والانفصال بين مستويات الوعي وإرادة لمشاركة.

ولذلك حاولت الدراسة معرفة أسباب عدم المشاركة لدى العينة غير المشاركة، وقد جاءت استجاباتهم كما تعكسها بيانات الجدول التالي.

جدول رقم (٢٢)

يوضح أسباب عدم مشاركة عينة الدراسة في العمل الأهلي

النوع المتغيرات	ذكر		أنثي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك
ليس لدى وقت فراغ	١٩٢	٨٠	١٥٦	٦٠	348
الجمعية غير مقنعة	١٢	5	٢٦	١٠	٣٨
حاولت ولم استطيع المشاركة	–	–	47	١٨	٤٧
الجمعيات لا تقبل العضوية بسهولة	٢	١	٣١	١٢	٣٣
ليس لدى معرفة بأسلوب الاشتراك	٣٢	١٣	–	–	٣٢
أخرى تذكر	٢	١	–	–	٢
المجموع	٢٤٠	100	260	100	500

وإذا ما حاولنا قراءة بيانات الجدول السابق نجد ارتفاع في نسبة من أجابوا بعدم وجود وقت لديهم للانضمام إلي الجمعيات الأهلية والمشاركة في العمل الأهلي التطوعي، الأمر الذي ربما يرجع لصعوبة الحياة الاقتصادية والانشغال بلقمة العيش، وقد كان هذه النسبة اكثر ارتفاعا لدى عينة الدراسة من الرجال حيث كانت 80% ولكنها أيضاً مرتفعة لدى النساء 60% وكانت اقل الأسباب تأثيراً لدى الرجال عدم قبول عضويتهم حيث كانت النسبة ١% في حين كانت اعلى لدى النساء بنسبة 12%، بالإضافة إلي انخفاضها في عدم القدرة على المشاركة حيث كان صفر لدى العينة من الرجال بينما ارتفعت إلى ١٨% لدى النساء حاولن ولم يستطعن الانضمام للجمعيات الأهلية، الأمر الذي يعكس قصورا في الجمعيات نفسها في عدم قدرتها في الإعلان عن نفسها أو جذب أعضاء جدد لها.

وفي محاولة لقياس مدى وعي عينة الدراسة بمشاركة الجمعيات الأهلية في دعم المشاركة النسائية للمرأة، حاولت الدراسة السؤال عن اهم المجالات أو الأنشطة التي تعمل بها الجمعيات الأهلية في المنطقة التي ينضم إليها قطاعا اكبر من النساء. وجاءت الاستجابات على النحو التالي:

جدول رقم (٢٣)

يعكس الأنشطة التي تقدمها الجمعيات

الأهلية للمرأة من وجهة نظر عينة الدراسة

النوع المتغيرات	ذكر		أنثي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك
تنظيم الأسرة	48	٢٠	٧٩	30.2	١٢٧
مساعدات اجتماعية	٧٢	٣٠	١٠٦	40.8	١٧٨
مساعدات نقدية وعينية	٣٦	15	٢١	٨	٥٧
توعية ثقافية وسياسية	٤٣	١٨	٣١	١٢	74
تأهيل وتدريب	٣٦	١٥	٢١	٨	٥٧
أخرى تذكر	5	٢	٢	١	٧
المجموع	٢٤٠	100	٢٦٠	100	500

وبقراءة بيانات الجدول يتضح لنا أن اعلى إدراك لأنشطة الجمعيات الأهلية كان في مجال تنظيم الأسرة لدى السيدات بنسبة 30.2% وتقديم المساعدات الاجتماعية لدى الرجال بنسبة 30%، بينما كان إدراك الأنشطة الثقافية والاجتماعية اعلى عند.. الرجال بنسبة 18 % و ١٢% من النساء، الأمر الذي يعكس انخفاض في النسبة ربما لانخفاض نشاط الجمعيات في هذا المجال، الأمر الذي يعكس أيضاً تركز أنشطة الجمعيات في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية اكثر من الأنشطة الثقافية والتأهيلية.

من خلال ما سبق يمكننا. أن نلحظ ضعف الجمعيات الأهلية في الوصول إلي قطاع عريض من المجتمع، سواء بالإعلان عن أنشطتها أو تنوع تلك الأنشطة، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الدعم لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وإتاحة مزيد من الفرص لها للمساهمة في توفير الدعم السياسي والاجتماعي والتثقيفي للمرأة بشكل عام، والمرأة الريفية بشكل خاص، الأمر الذي لن يتحقق إلا بالتوعية والتثقيف والتأهيل المستمر، ذلك التأهيل الذي يمكن أن يستنفر طاقات المجتمع الكامنة لتنضم إلي تلك المؤسسات فتفعل أنشطتها وتستفيد أيضاً من طاقاتها.

- **المرأة والنقابات واتحادات العمال:**

يقصد بالمنظمات النقابية العمالية تلك التنظيمات الاختيارية التضامنية التي تضم مجموعة من الأعضاء تجمع بينهم ظروف عمل واحدة أو يعملون في منشاة أو قطاع معين، وتجري إدارتها بأساليب ديمقراطية وتستهدف بصفة أساسية الدفاع عن مصالح أعضائها وحماية حقوقهم المشروعة [1].

وتعتبر النقابات العمالية أوعية أو مؤسسات اتصال هامة بين الحكومة وأعضاءها المنضمين إليها، وقد تستعين الحكومة بمجالس هذه النقابات أو بلجان ممثلة لها كي تسهم في رسم السياسات العامة التي تتعلق بالمجال الذي تنتمي إليه النقابة المعنية كمنظمة، وبذلك تسهم آراء النقابات أحياناً في عملية صنع القرار من جانب الحكومة، والنقابات منظمات وسيطة بين أعضاءها وبين بقية مؤسسات المجتمع، وتشارك في الوفاء بخدمات فورية للمجتمع وخاصة في حالة الكوارث والأزمات وأوقات الحاجة الماسة عموما.

وبصدور القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ظهرت نصوص توسع مشاركة النقابات العمالية في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية واعتبارها مؤسسات استشارية في اختصاصاتها بالنسبة للدولة [2].

ومن المؤكد بناء على ما سبق أن تأسيس النقابات كمنظمات غير حكومية قد تأثر بوضوح بالتغيرات التي حدثت في الدستور المصري وما احتواه من نصوص تتعلق بحق تكوين تنظيمات طوعية ذات طابع فئوي أو مهني تتولى القيام ببعض المسئوليات تجاه أعضائها مثل توفير بعض الخدمات الاجتماعية لهم والدفاع عن مطالبهم المهنية تجاه مؤسسات الدولة. وكلن هذا لا ينسينا حقيقة هامة هي أن هذه التنظيمات النقابية ذاتها كانت أداة هامة تستطيع الدولة من خلالها متابعة خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بحشد الموارد وضبطها. كما أن أنشطة هذه النقابات كانت وسيلة للضبط السياسي أيضاً التي مارسته الدولة على الشرائح الاجتماعية ذات التأثير كالعمال وذوي المهن الفنية العليا.

وقد وصل عدد النقابات العمالية في عام ٢٠٠١ إلي ثلاث وعشرين نقابة عامة تضم 4.12 مليونا من الأعضاء تمثل المرأة نحو 15.4 % منهم كما وصل عدد أعضاء اللجان النقابية إلي حوالي 18.2 ألفا تمثل المرأة نحو 4.2% من بينهم هذا بينما بلغ عدد أعضاء مجالس إدارة تلك النقابات نحو ٤٧٢ عضوا لا تمثل المرأة من بينهم سوي 2.1% فقط. الأمر الذي يعكس لنا كيف أن حجم تمثيل المرأة المصرية في عضوية التشكيلات النقابية سواء المهنية أو العمالية لا يزال ادني بكثير مما هو متوقع منها حيث لا تتخطى نسبة 25% من إجمالي عدد الأعضاء، الأمر الذي يؤكد أن هناك حاجة ماسة لتدعيم وضع المرأة في تلك

([1])علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر، مرجع سابق، ص 198 .

([2])أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفية الجديدة، مرجع سابق، ص ص ١١ -١٣.

التنظيمات مع الاهتمام الخاص بإدراجها في المستويات القيادية مثل مجالس الإدارات الخاصة والمستويات القيادية لتلك النقابات.

وإذا ما حاولنا تحليل نسبة وجود المرأة في تلك النقابات نجد أنها ترتفع نسبيا في النقابات العمالية والمهنية التي يشترط العمل العضوي بها حيث تتسع قاعدة عضويتها، كما يرتفع أيضاً مؤشرات وجود المرأة في النقابات ذات الأنشطة الاقتصادية والخدمية، ولكن تظل هذه المشاركة محدودة بالقياس إلي المستوى الحقيقي لمساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية ووجودها في الحياة العملية داخل المجتمع، ومن ناحية أخري فعلي الرغم من تزايد مشاركة المرأة في النقابات العمالية والمهنية في ضوء مؤشر العضوية ومشاركتها الاقتصادية، إلا أن المرأة لا تحتل مناصب قيادية إلا في اربع نقابات من بين ٢٣ نقابة عامة نوعية وهي النقل الجوي، والكيماويات، والسياحة، والفندقة، والإنتاج الحربي، باستثناء فوز سيدة واحدة منهن بمقعد في المجلس التنفيذي علي قمة هذا الاتحاد عام ١٩٩٦ م. فقط.

الأمر الذي يؤكد لنا محدودية المشاركة بالمقارنة بالمستوى الحقيقي لمساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، إلا أن هناك جزئية يمكن أن تفسر لنا ذلك وهو ارتفاع نسبة وجود المرأة في القطاع غير الرسمي الإنتاجي، حيث تعنى النقابات بالعمالة الرسمية ولا تختص بالقطاع غير الرسمي وهو الذى تتكدس فيه النساء مما يعزلهن عن المشاركة في الشئون العامة وعن مجال رعاية حقوقهن والمحافظة عليها، ويضعف نسبة وجودهن في الخريطة النقابية [1].

وعند سؤال عينة الدراسة عن مدى إدراكهم لدور النقابات والاتحادات العمالية في دعم المشاركة السياسية للمرأة. كانت إجاباتهم كما تعكسها بيانات الجدول التالي:

([1])طارق عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة، دار عزب، ١٩٩٩، ص ٣٨.

جدول رقم (24)

يوضح الإقناع بدور النقابات العمالية في دعم المشاركة السياسية للمرأة

النوع / المتغيرات	ذكر		أنثى		المجموع
	ك	%	ك	%	ك
نعم	٢٤	10	٢١	٨	٤٥
لا	٧٧	٣٢	٦٧	٢٦	١٤٤
لا عرف	١٣٩	٥٨	١٧٢	٦٦	٣١١
المجموع	٢٤٠	100	٢٦٠	100	500

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا مدى عدم الإدراك لأهمية دور النقابات والاتحادات العمالية في دعم مشاركة المرأة أو حتى الإحساس بدور هذه المؤسسات حيث ارتفعت نسبة لا اعرف سواء بالنسبة للرجال أو النساء، فوصلت إلى 58% لدى مفردات العينة من الرجال، ٦٦% لدى مفردات العينة من النساء، مما يعكس غياب الإحساس بوجود تلك المؤسسات، حيث انخفضت نسبة من وافق على وجود تأثير لهم، فكانت لدى شريحة العينة من الرجال 10% ولدى النساء ٨%، الأمر الذي يتطلب ضرورة دفع نشاط تلك النقابات والعمل على أحيائها وشحن طاقاتها من خلال التوعية بأهميتها وإفساح المجال لمشاركة عناصر متعددة بها، سواء من الرجال أو النساء، بالإضافة إلي التنويه عن ضرورة إجراء العديد من الدراسات المتخصصة للكشف عن أسباب ضعف تلك المؤسسات كخطوة أساسية في تشخيص المشكلات لطرح العلاج في محاولة لتفعيل تلك المؤسسات الهامة في تاريخ المشاركة الفاعلة.

مما سبق يتضح أن ضرورة العمل على رفع نسبة مشاركة المرأة في الخريطة النقابية والعمل على رفع نسب وجودها باستمرار في المستويات القيادية صاحبة القرار، تمثل رافدا هاماً من روافد المشاركة السياسية، ومؤشرا هاماً من مؤشرات توافر الإدارة المجتمعية والرغبة في الأداء. كجزء لا يتجزأ من ترسيخ مفهوم الديمقراطية وحقوق المشاركة، حيث أن المتتبع لعمل النقابات يؤكد أنها كانت احد المصادر الهامة لإعداد قيادات نسائية أثبتت كفاءة وفعالية في المشاركة المجتمعية، الأمر الذي يؤكد على أن عزوف المرأة عن المشاركة في الحياة العامة يدعم عزلتها ويؤدى بها إلي مزيد من التهميش، حيث لا تحترم إرادتها ولا تستطيع أن تثبت وجودها.

تظهر ضالة التمثيل النقابي للمرأة في قطاع الخدمات عنه في القطاعات الإنتاجية كما أن الوضع في النقابات المهنية لم يختلف كثيرا أن لم يكن أقل، وإذا استثنينا عدد محدود من النقابات مثل الصحفيين والمحامين

والاجتماعيين، نجد أن تمثيل المرأة بها ينخفض بدرجة ملحوظة، حيث أكدت دراسة أنه في الفترة من 1955 إلي 1995 لم تفرز الدورات الانتخابية في مجلس إدارة الصحفيين سوي نقابية واحدة في بعض الدورات، أو نقابتين في البعض الأخر، ومن 1971 إلي 1995 لم تنجح سوي خمس نقابيات، ونفس الحال في نقابة المحاميين يعكس ضالة مشاركة المرأة في التنظيم النقابي [1].

ويمكن إرجاع هذا الانخفاض الملحوظ في المشاركة النقابية إلي عدة عوامل ابرزها:

الصراع الداخلي بين التيارات المسيطرة علي مثل هذه النقابات، خاصة سيطرة التيار الديني الأصولي علي بعض النقابات والذي يفرض العديد من القيود على مشاركة المرأة في الحياة العامة، والذي ينعكس علي مشاركتها في العمل النقابي، وذلك علي الرغم مما يعكسه التاريخ الإسلامي في عصري النبوة والخلفاء الراشدين من ممارسة المرأة أعمال التشريع والرقابة والتصويت والترشيح.

هذا بالإضافة إلي رؤية بعض السيدات للعمل النقابي علي أنه درجة من المكانة من المشاركة في العمل التطوعي العام خاصة ممن ينتمين إلي العائلات المرموقة.

حالات العنف والبلطجة التي تبرز خلال مراحل العملية الانتخابية وعدم قبرة المرأة ورهبتها من تلك الأعمال[2].

بالإضافة إلي ما يفعله العنصر الثقافي من دور سلبي تجاه هذه القضية، فأحياناً ما تكرس الثقافة السائدة النظرة السلبية من العمل السياسي باعتباره مضيعة للوقت الأمر الذى يؤدى إلي أحجام العديد من النساء عن المشاركة.

وتبرز هنا حقيقة أساسية مؤداها أن مشاركة المرأة في التنظيم النقابي مرهون بمشاركة المرأة في العمل العام والمهني، وبالتالي أيضاً العمل السياسي. الأمر الذي يفرض ضرورة دراسة تاريخ علاقة المرأة العاملة المصرية بالنقابات المهنية، وكذلك دراسة علاقة المرأة المصرية بمستويات القيادة النقابية سواء كانت نقابات عمالية أو مهنية، مع إجراء دراسات تحليلية لنشاط المرأة عبر المراحل الزمنية المتتالية في الحياة النقابية، في محاولة للتعرف على أسباب هذا تراجع أدوارها وانحسار مشاركتها، فالنقابات كانت دائما تموج بنشاط النساء النقابيات منذ العقد الأربعيني من القرن الفائت فالانحسار النسائي النقابي الحالي يستدعي وقفة وإعادة دراسة بحيث يتم التعرف فيما إذا كان موقفا مؤقتا أم أنه أصبح توجيها دائما.

([1])أماني قنديل، النقابات المهنية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣٢.

([2])أيمن عبد الوهاب، النقابات المهنية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٢.

رابعاً: استخلاصات أساسية

- أن قضية مشاركة المرأة في البرلمان تطرح نفسها بكل ثقلها في هذه المرحلة من العمل الوطني لأسباب متعددة بعضها يتعلق بهموم المرأة نفسها، والبعض الأخر يتعلق بمتغيرات المجتمع وتوجهاته الجديدة، وتحدياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافة والعلمية.

- وإذا نظرنا إلي مؤشرات ونسب التمثيل البرلماني نجد أنها ترتبط بثلاث مؤشرات أساسية، أولها نسبة القيد في الجداول الانتخابية، ثم نسبة التصويت وبعد ذلك نسبة التمثيل وشغل المقاعد البرلمانية.

- تدني وضع المرأة في البرلمان المصري حيث لا يستطيع أن يرضي أو يحقق طموحاتها أو يعكس مكانتها الاجتماعية عبر العصور حيث أن تمثيل المرأة في البرلمان لم يزد في المتوسط عن اثنتي عشرة عضوة خلال ثلاث عشر مجلسا نيابيا بدءا من عام 1957 م وحتى عام 2005 م بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 2.4% .

- نلحظ ارتفاعا نسبيا لتمثيل المرأة في مجلس الشورى حيث وصلت نسبة وجودها إلي 9.3% عام ١٩٨٠ إلي 5.7% عام ١٩٩٦ أما الآن فقد وصل عدد عضوات مجلس الشورى إلي ثماني عشرة نائبة من مجموع عدد الأعضاء الكلي (264 عضوا) وذلك بنسبة 6.8% من الإجمالي وتنتمي جميع النائبات عد واحدا إلي الحزب الوطني الديمقراطي .

- نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات السابقة انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ لدى عينة الدراسة في الريف كانت اعلى منها في الحضر، حيث ارتفعت نسبة المشاركة في الريف من النساء المشاركات في انتخابات سابقة لتصل إلي ٧٣% مقابل نسبة ٣٧% من الحضر، ويرجع ذلك في الغالب إلي ارتباط المشاركة في الريف بعملية العصبية والإعطاء الجماعي لأصوات القرية لأحد المرشحين المتفق عليه، الأمر الذي يؤكد هنا أن نسبة القيد في الجداول الانتخابية لا تعبر عن وعي حقيقي ولا تعكس رغبة وإرادة المشاركة بقدر ما تعكس تزييف الوعي وتطويع الإرادة لاستخدامها في إطار العصبية والإرادة الجمعية. وهو ما أكدته أقوال المبحوثات من عينة الدراسة، حيث أشارت إحدى المبحوثات أنهن ينفذن إرادات العائلة أو العمدة حيث يتفق على مرشح محدد.

- تعد عملية الانضمام الرسمي إلي حزب سياسي من اكثر أشكال المساهمة في الحياة العامة إيجابية، فالسعي إلي التمتع لعضوية الحزب السياسي صورة فعالة من صور المشاركة السياسية، تعبر عن درجة عالية من الوعي والاهتمام السياسي. فهي مؤشر دال على السلوك السياسي التطوعي الإيجابي، وعلى رغبة الحريصين عليه في التأثير المباشر في الحياة العامة.

- ونتيجة لانعدام قنوات المشاركة السياسية الرسمية، وانكماش الصيغ التقليدية لها، بخروج الأحزاب خارج ساحة الصراع والمواجهة، واقتصر ذلك الدور على قنوات المشاركة غير الرسمية التي اتجهت إلي ممارسة العمل السياسي خارج إطار الشرعية، من خلال قنوات النشاط الغير رسمي مهددة بذلك امن النظام واستقراره الأمر الذي أنعكس بدوره وبقوة على مشاركة المرأة في تلك الأحزاب وتأثيرها أيضاً بتلك الممارسات غير الشرعية والمتطرفة في أحيان كثيرة، الأمر الذي ساهم بقوة في انكماش مشاركتها الشرعية.

- أصبحت الأحزاب السياسية لا تمثل قنوات وسيطة فعالة، تساهم في إدماج شرائح اجتماعية لها وزنها، وبخاصة من الشباب والمرأة في الحياة السياسية.

- حاولت جماعة الأخوان المسلمين إبراز عناصر نسائية مشاركة في العملية السياسية، الأمر الذي تجلي بوضوح في انتخابات ٢٠٠٥ حيث أصبحت المرأة ورقة رابحة في العملية الانتخابية، وحاول الإخوان. استثمارها ومحاولة تحقيق المكسب عن طريقها فأصبحت هناك أيضاً الأخوات واصبحن لديهن وجود على ساحة المنافسة السياسية.

- تتفق برامج الأحزاب رغم اختلاف توجهاتها الأيديولوجية تتفق جميعها عند مخاطبة فئات المجتمع المصري بقصد كسب مؤيدين للمنطق العام الذى يتبناه الحزب على مخاطبة المرأة، حيث اتفقت البرامج الحزبية على أهمية دور المرأة ليس فقط في محيط الأسرة وأنما في محيط المجتمع ككل. وأنما كانت بعض الأحزاب قد أفاضت اكثر من غيرها في تعداد الضمانات الواجب توافرها لضمان قيام المرأة بدورها في المحيطين الخاص والعام.

- أن كافة الأحزاب العاملة على الساحة السياسية والحزب الوطني بشكل خاص مطالبة بالتعامل مع القوى النسائية المنتمية إليها كعضوية فعالة ومؤثرة في كيان الحزب وهياكله وألياته وسياساته، وليس كمجرد عنصر ثانوي فرعى غير مؤثر.

- أن الأحزاب المصرية باستثناء الحزب الوطني وحزب التجمع تفتقر إلي وجود أجهزة نسائية فعالة داخلها. فإذا انتقلنا إلي متابعة التواجد الفعلي للمرأة داخل الأحزاب السياسية في مصر لوجدنا ضعفا شديدا في مستوي المشاركة الحزبية للمرأة المصرية علي مستوي القاعدة وكذا انخفاضاً ملحوظا في تواجد المرأة في مستويات الحزب القيادية.

- ورغم وجود المرأة المؤثر في برامج الأحزاب وطرحا لأفكاره إلا أن مؤشرات انضمامها للأحزاب، لا تتمتع المرأة بوجود ملموس أو فعال سواء على مستوى العضوية أو القيادة الحزبية هذا رغم قيام الدستور والقوانين المنظمة للعمل الحزبي على تكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات السياسية.

- أن عدد كبير من عينة الدراسة ليسوا على معرفة بالأحزاب حيث وصلت نسبتهم إلي ٣٨% كما أوضحت نسبة 51.2% أنها لا تعرف بعض الأحزاب ونسبة 10.8 % فقط هي التي تعرف أسماء الأحزاب السياسية في مصر. الأمر الذي يعكس أن نسبة 89.2% من عينة الدراسة ليست على علم بمجرد أسماء الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الأمر الذي يعكس بدرجة كبيرة عدم فعالية تلك الأحزاب حتى أنها فقدت مجرد التواجد الاسمي على الساحة السياسية فلم تعرف الجماهير حتى اسمها فهي غير موجودة جماهيريا وإنما تظهر فقط في أيام الانتخابات.

- أن غالبية أفراد العينة لا ينتمون إلي أحزاب سياسية، حيث تصل نسبتهم إلي 67.1%، الأمر الذي يشير إلي ضعف الانتماء الحزبي. وهذا أما نتيجة عدم معرفة برامج الأحزاب أو عدم الإيمان بدورها. وتنخفض نسبة المنتمين لأحزاب سياسية من عينة الدراسة إلي 32.9 % بعضهم أعضاء من الناحية النظرية، حيث لا تتعدى عضويتهم مجرد استخراج بطاقات عضوية فقط، حيث تميزت الأحزاب السياسية بنقص فعاليتها وضعف قاعدتها الجماهيرية ووهن خطابها السياسي.

- انخفاض نسبة أفراد العينة الذين يرون أن للأحزاب دورا فاعلا في مشاركة المرأة لتصل نسبتهم إلي 65% في مقابل 24.4% لا ترى لها أي دور يذكر، ونسبة 10.6% لا يعرفون إذا كانت لها دور أم لا، وهذه البيانات تشير إلي وعي الناس بعدم قدرة الأحزاب وأن كانت الفئة التي لا تعرف تشير إلي عدم الوعي السياسي حيث أكدت النسبة التي أشارت إلي وجود دورا فاعلا لتلك الأحزاب دعم مشاركة المرأة إطار ما ينبغي أن يكون أساسا وليس كما هو كائن بالفعل، حيث يشير الواقع إلي وهن وضعف دور الأحزاب الفعلي. حيث أشارت نسبة 36.5% من 24.4% الذين أبدوا دور الأحزاب في دعم المشاركة السياسية للمرأة إلا أنهم أشاروا إلي أنه دور معطل، بينما النسبة التي رأت أن لها دور فعلي واقعي لم تتعدى ٤% من إجمالي العينة.

- تتراوح أسباب عدم الفعالية للأحزاب تجاه تحقيق مشاركة المرأة ودعم فعاليتها من وجهة نظر عينة الدراسة بين عدم التواجد بين الناس أو عدم وضوح البرامج، أو عدم التأثير في الحياة السياسية، أو أن الأحزاب تخدم مصالح قيادته، بالإضافة إلي أن تلك القيادات غير فاعلة، مما يشكل دافعا لتغيير وتطوير القيادات الحزبية بقيادات اكثر كفاءة وجماهيرية، ونزاهة وتأتي بعد ذلك المشاكل الداخلية للحزب أو الاختلال الداخلي للحزب سواء في ضعف المشاركة داخله أو المشاكل كسبب من أسباب عدم الفعالية.

- على الرغم من المناخ السياسي الداعم للحياة الحزبية، إلا أن الأحزاب السياسية قد عانت من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد، تسببت في فشلها في التأثير الإيجابي على الحياة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص، مما أثر وبدرجة كبيرة على وجود تلك الأحزاب داخل الساحة السياسية وقدرتها على المنافسة

وإثبات الوجود، وهو الأمر الذي استشعرته وأقرته عينة الدراسة من خلال استجاباتها.

- تعد الجمعيات الأهلية اقدم شكل من أشكال مؤسسات المجتمع المدني التي شاركت فيه المرأة المصرية، وكان سابقا علي اشتراكها في النقابات والأحزاب السياسية، كما يرتفع مستوى مشاركة المرأة في تلك الجمعيات عن غيرها من التنظيمات الحزبية أو النقابية؛ إلا أن عضويتها في مجالس إدارات تلك الجمعيات لا تزال محدودة للغاية لا تتجاوز 20% علي الأكثر كمتوسط عام يرتفع بالنسبة للجمعيات التي تعمل في مجال الأمومة والطفولة والبيئة وينخفض في الجمعيات العلمية والثقافية.

- اتسم التطور التاريخي للجمعيات الأهلية بالاستمرار والشمول المتمثلان في التراكم التاريخي تقاليدها وممارستها بل وأشكالها التنظيمية أيضاً، ففي البداية كان وجود المجتمع المدني رد فعل لتأثير الإرساليات التبشيرية الدينية، فظهرت جمعيات خيرية إسلامية وقبطية. أي أن العمل الاجتماعي في البداية ارتبط بالمؤسسات الدينية كالمساجد والكنائس، ولكن مع تعقد احتياجات المجتمع وتطور متغيراته واحتياجاته أيضاً ظهرت أول جمعية أهلية في مصر وهي (الجمعية اليونانية) بالإسكندرية والتي كانت تضم الأقلية اليونانية بالإسكندرية إلا أن الأمر استغرق ما يقرب من ثلاثين عاماً حتي ظهرت الجمعية الخيرية الإسلامية، وذلك في منتصف القرن التاسع عشر.

- وإذا نظرنا إلي الجمعيات الأهلية المصرية في الوقت الحالي نجد الجمعيات ذات السمة النسائية في اغلبها تتوزع علي أنماط الجمعيات الدينية، الإسلامية والمسيحية، فهناك ما قرب من 60 جمعية أهلية حرصت علي أن تحدد هويتها بأنها تختص بشئون المرأة المسلمة (٣٢ جمعية) و المرأة المسيحية (٣٣ جمعية).

- ترتفع عضوية المرأة في مجالس إدارات الجمعيات الأهلية التي تنشط في مجال رعاية الأمومة والطفولة، لتصل إلي 55% بينما علي الجانب الأخر تنخفض في الجمعيات الدينية والثقافية والعملية لتصل إلي ٧% من مجمل أعضاء مجالس الإدارات في هذا النمط من الجمعيات كما تبين أن عضوية المرأة في الجمعيات وفي مواقع صنع القرار تتجه نحو الانخفاض في الأقاليم. لتتراوح ما بين 1.6 – 3.8 على مستوى المحافظات المختلفة.

- هناك أنماط جديدة غير تقليدية لأنشطة المرأة المصرية في منظمات أهلية مسجلة نفسها وفقا للقانون المدني وليس قانون الجمعيات، من خلال ما يعرف باسم الشركات المدنية، كما أن إذا نظرنا إلي دورها تجاه المرأة نجد أنها حريصة علي المشاركة في أنشطة القطاع الأهلي ولكن من خلال ميادين ومراكز حقوق الأنسان ومراكز إغاثة ضحايا العنف.

- ارتفاع وعي عينة الدراسة بوجود جمعيات أهلية عاملة في مجتمعاتهم المحلية، الأمر الذي يعكس

أنشطة تلك الجمعيات والإحساس بوجودها وأن كان الإحساس بها أعلى لدى شريحة العينة من النساء.

- تعتبر النقابات العمالية أوعية أو مؤسسات اتصال هامة بين الحكومة وأعضاءها المنضمين إليها، وقد تستعين الحكومة بمجالس هذه النقابات أو بلجان ممثلة لها كي تسهم في رسم السياسات العامة التي تتعلق بالمجال الذي تنتمي إليه النقابة المعنية كمنظمة، وبذلك تسهم آراء النقابات أحياناً في عملية صنع القرار من جانب الحكومة، والنقابات منظمات وسيطة بين أعضاءها وبين بقية مؤسسات المجتمع، وتشارك في الوفاء بخدمات فورية للمجتمع وخاصة في حالة الكوارث والأزمات وأوقات الحاجة الماسة عموما.

- وصل عدد النقابات العمالية في عام ٢٠٠١ إلي ثلاث وعشرين نقابة عامة تضم 4.12 مليوناً من الأعضاء تمثل المرأة نحو 15.4% منهم كما وصل عدد أعضاء اللجان النقابية إلي حوالي 18.2 ألفا تمثل المرأة نحو 4.2% من بينهم هذا بينما بلغ عدد أعضاء مجالس إدارة تلك النقابات نحو ٤٧٢ عضوا لا تمثل المرأة من بينهم سوي 2.1 % فقط.

- أن مشاركة المرأة في التنظيم النقابي مرهون بمشاركة المرأة في العمل العام والمهني، وبالتالي أيضاً العمل السياسي. الأمر الذي يفرض ضرورة دراسة تاريخ علاقة المرأة العاملة المصرية بالنقابات المهنية، وكذلك دراسة علاقة المرأة المصرية بمستويات القيادة النقابية سواء كانت نقابات عمالية أو مهنية، مع إجراء دراسات تحليلية لنشاط المرأة عبر المراحل الزمنية المتتالية في الحياة النقابية، في محاولة للتعرف على أسباب هذا تراجع أدوارها وانحسار مشاركتها، فالنقابات كانت دائما تموج بنشاط النساء النقابيات منذ العقد الأربعيني من القرن الفائت فالانحسار النسائي النقابي الحالي يستدعي وقفة وإعادة دراسة بحيث يتم التعرف فيما إذا كان موقفا مؤقتا أم أنه اصبح توجيها دائما.

الفصل الخامس

الأبعاد الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة

تمهيد:

أولا: الأبعاد الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية.

ثانياً: معوقات المشاركة السياسية للمرأة.

ثالثا: المقومات التي تدعم المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

رابعاً: استخلاصات أساسية

تمهيد:

تمثل الأبعاد الاجتماعية بما تحويه من قيم وعادات وتقاليد وموروثات ثقافية وحضارية، الإطار العام التي تتم من خلاله المشاركة بأبعادها المتنوعة الثقافية والاجتماعية والسياسية... الخ.

وإذا نظرنا إلي تلك الأبعاد، نجد أنها تعاني من العديد من الصعوبات والمشكلات، وتطرح أيضاً العديد من التحديات التي لا بد وأن نبدأ بمواجهتها كي نحقق المشاركة السياسية المأمولة للمرأة المصرية.

فعلى الرغم من التاريخ الاجتماعي المشرف للمرأة المصرية منذ فجر التاريخ وحتى الان ذلك التاريخ الحافل بالإنجازات، حيث احتلت فيه المرأة اعلى المناصب، فكانت على ؟؟؟ حكومات، وشاركت في بعض الحكومات، وخاضت النضال في الثورات، وشكلت الاتحادات والأحزاب، وشاركت في المحافل الدولية والعالمية، وحصلت على حقوقها الدستورية كاملة في عام ١٩٥٦. إلا أنه على مدار التاريخ أيضاً قوبلت حركة المرأة ووجهت بالعديد من العقبات والتحديات، التي تعددت واختلفت طبيعتها ما بين تحديات اجتماعية وثقافية وسياسية، من خلال موروث ثقافي جامد يحط من مكانة المرأة في اغلب الأحيان ويضع في طريقها العديد من المشكلات الاجتماعية، حيث معدلات عالية من الأمية والفقر والجهل في شريحة عريضة من النساء، في ظل إطار مؤسسي ضعيف وهش لم يحاول تطوير أدواته وتحديث مكوناته، أو تدعيم مقوماته.

فلا يزال المجتمع بتراثه الثقافي خاصة في الريف ينظر إلي المرأة على أنها غير قادرة على تحمل المسئولية السياسية، وأنها غير قادرة على قيادة العمل السياسي أو الشعبي، أو فهم القضايا العامة أو العمل الشعبي. حيث تسود الثقافة السياسية الذكورية التي تسيطر على المجتمع، وأن اختلفت درجة تأثير تلك الثقافة بين الريف والحضر. حيث تتميز الأسرة العربية بصفة عامة بالسيادة الأبوية المطلقة، فلا يزال الأب يمثل مركز

السلطة والمسئولية، ويتمتع بمكانة خاصة، وترتبط السلطة على الأقل رمزيا بالأب فيمارسها عادة من اعلى، تجاه أفراد الأسرة بما في ذلك الزوجة [1]. حيث تعطي لمفهوم الذكورة سيادة تلقائية منذ لحظه الميلاد. على الرغم مما يطرحه الفكر الديني المستنير من مفاهيم مساواة المرأة والرجل في الحقوق والواجبات طبقا للشرائع السماوية للدين الإسلامي والذي أعطاها من الحقوق ما لم تحصل عليه المرأة في اكثر النظم الديمقراطية في العالم من حقوق. إلا أن ضعف الوعي الديني الحقيقي، واستخدام بعض الأشخاص لبعض المفاهيم المغلوطة سواء عن وعي أو عن غير إدراك ووعي، أدى إلي شيوع العديد من المفاهيم المغلوطة والمنسوبة إلي الدين، والتي تحط من مكانة المرأة، والتي للأسف سادت وأصبحت من مكونات الموروث الثقافي وخاصة في الريف المصري، حيث ينظر البعض إلي اختيار المرأة كممثل للدائرة على أنه تولية لها وانه" لعن الله قوما ولوا أمورهم امرأة"، وهو ما أشارت إليه إحدى مفردات العينة [2]، حيث تشيع الأفكار المغلوطة والمبتورة للدين، فتقف عائق أمام مشاركة المرأة على الرغم من أن الإطار التشريعي والقانوني أعطاها كافة الحقوق، فالمساواة ثابتة بنص الدستور والقوانين، حيث تساوي كافة القوانين المصرية بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات. ولكن يقف دائما هذا الواقع النظري مكتوف الأيدي أمام واقع اجتماعي واقتصادي وثقافي مقاوم له تسانده اطر وتنظيمات سياسية جامدة ورؤى ثقافية واجتماعية سلبية حاكمة للسلوك والممارسات الواقعية، الأمر الذي أنعكس في انخفاض مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث يشكل انخفاض الوعي السياسي لدى المرأة، بالإضافة إلي أنتشار الأمية وارتفاع نسبتها بين الإناث عاملا معوقا أيضاً في تفعيل مشاركتها، بالإضافة إلي تكريس وتدعيم معطيات الموروث الثقافي السلبي تجاه المرأة وفعالية مشاركتها، الأمر الذي يخلق بينهما حالة من التفاعل الجدلي، حيث يدعم كل منهما الآخر، وتكون النتيجة مزيدا من تخلف وضع المرأة، وضعف مشاركتها بشكل عام.

إذا ما حاولنا فهم هذه الأبعاد من وجهة نظر عينة الدراسة يمكن أن تستوضح العديد من القضايا وهو ما سوف تحاول الدراسة الراهنة تناوله خلال السطور القادمة من الدراسة.

أولا: الأبعاد الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية:

ينطلق هذا الجزء من الدراسة من حقيقة أساسية مؤداها أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تظل دائما رهينة لظروف المجتمع التي تحيا به وتتوقف قوة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من وعي يمثل أساس الديمقراطية وجوهر الحرية. حيث تلعب المنظومة القيمية في المجتمع من خلال ما تعكسه من موروث ثقافي

([1])أماني قنديل وأخرون، المرأة وانتخابات مجلس الشعب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٥، ص-ص ١٨-٢٢..

([2])من أقوال بعض المبحوثين في الدراسة المتعمقة.

وقيم وعادات وتقاليد دورا مؤثرا وقويا تجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام، والحياة السياسية بشكل خاص.

وإذا نظرنا إلي وضع المرأة المصرية ودرجة مشاركتها في هذا الإطار نجد أن التشريعات والقوانين والدساتير يلزمها إطار ثقافي واجتماعي، يعمل على تفعيلها وتفاعلها مع الوقع محاولة جادة لتطوير كل منهما للآخر في سبيل دفع حركة المجتمع، وتحقيق التطوير ؟؟ المنشود دائما، والذي يجب وأن يتناسب ويتواكب مع الحركة العامة للمجتمعات الإنسانية بشكل عام وتطور وضع المرأة بشكل خاص حيث تمثل هذه القضية سببا ونتيجة دائما لتطوير المجتمع وتحقيق التنمية في إطاره.

وإذا ما حاولنا فهم قوة وأبعاد تلك العوامل المجتمعية لابد وأن نتعامل مع معطيات وأبعاد ذلك الواقع، إدا ما حاولنا أولا فهم الواقع الهزيل للتمثيل السياسي للمرأة المصرية في البرلمان المصري عبر المراحل التاريخية المنوعة، ذلك الواقع الذي يعكس تخلف التمثيل السياسي للمرأة في مصر عن المعدلات العالمية لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية بما فيها الدول العربية وبعض الدول الأفريقية التي كانت مسيرة المرأة المصرية تتمتع بالريادة بالنظر إلي تلك المجتمعات، بالإضافة إلي عدم تناسب هذا المعدل مع الواقع التاريخي، الذي يؤكد أن المرأة المصرية هي أول امرأة عربية وشرق أوسطية تحصل على حقوقها السياسية كاملة بموجب دستور ١٩٥٦، هذا بالإضافة إلي الجهود التي تم حشدها خلال الثلاثة عقود الماضية لدعم مسيرة المرأة المصرية، وتوفير مناخ مؤسسي وتشريعي يحاول دفعها بقوة في طريق المشاركة، مع دعم كامل من القيادة السياسية على راسها سيادة الرئيس محمد حسني مبارك والسيدة الفاضلة سوزان مبارك، والذي تجلى بأنشاء المجلس القومي للمرأة وتراس سيادتها له، مما يطرح فرصة ذهبية أمام المرأة المصرية للمشاركة، ويدفعها خطوات في طريق الفعالية والإنجاز. إلا أن الواقع يؤكد على انخفاض نسبة المشاركة وضعف الدرجة المطلوبة من التمثيل في البرلمان الأمر الذي حذا أيضاً بالقيادة السياسية في التعديل الدستوري أن يلجا إلي التمييز الإيجابي للمرأة، حيث أشار التعديل الدستوري للمادة (٦٢) منه إلي ضرورة ضمان نسبة تمثيل مشرف للمرأة، مما يعكس وعيا اجتماعيا بثقل العوامل الاجتماعية، وما تطرحه من تحديات، وهو ما سوف تحاول الباحثة الاستدلال عليه من خلال إجابات عينة الدراسة على تساؤلاتها، فيما يتعلق بهذا المحور، من خلال قياس مدى وعي مفردات عينة الدراسة بضرورة المشاركة من خلال عدة مؤشرات من أهمها:

قياس مدى مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية وانتخابات المحليات، بالإضافة إلي محاولة الكشف عن درجة مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية الأخيرة ومحاولة قياس توجهات عينة الدراسة تجاه تلك المشاركة، ومدى قبول ترشيح المرأة ونسبة تأييدها من وجهة نظر عينة الدراسة وذلك أيضاً من خلال قياس علاقة النوع بتفضيل ترشيح المرأة أو الرجل للتمثيل في البرلمان والبحث عن أسباب تفضيل المرأة للترشيح أو عدم

تفضيلها من وجهة نظر عينة الدراسة مع محاولة قياس مدى العلاقة بين درجة التعليم أو المهنة... الخ وقبول ترشيح المرأة أو عدم قبول ذلك الترشيح كما حاول هذا الجزء أيضاً استطلاع اهم المعوقات التي تقف أمام التمثيل الجيد للمرأة من وجهة نظر عينة الدراسة، وأيضاً محاولة استطلاع اهم المقترحات الخاصة بدعم وجود المرأة، ورفع درجة تمثيلها من وجهة نظر عينة الدراسة.

ومن هنا فقد حاولت الدراسة الراهنة السؤال عن درجة المشاركة في الانتخابات المجالس المحلية الأخيرة ٢٠٠٨، في محاولة لمقارنتها بالانتخابات السابقة لقياس أثر تلك المتغيرات على نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات، من خلال ما عكسته استجابات عينة الدراسة والتي جاءت كما تعكسها بيانات الجدول التالي:

جدول (٢٥)

يعكس نسبة مشاركة عنة الدراسة في انتخابات المجالس المجالس المحلية الأخيرة ٢٠٠٨

النوع الاستجابة	ذكر		اثني		المجموع
	ك	%	ك	%	ك
نعم	١٣٢	54.9	١٠٩	41.9	٢٤١
لا	١٠٨	45.1	١٥١	58.1	٢٥٩
المجموع	٢٤٠	100	٢٦٠	100	500

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا، أن نسبة 54.9 % من الذكور قد شاركوا في انتخابات المحليات ٢٠٠٥ مقابل 14.9 % للإناث، و45.1% لم يشاركوا من الذكور من عينة الدراسة في مقابل 58.1 % للإناث. وهذا يشير إلي انخفاض نسبة المشاركة عما هو متوقع في ظل الدعم الديمقراطي، وفي ظل الدعم المؤسسي للمرأة خاصة من المجلس القومي للمرأة. حيث انخفضت نسبة المشاركة بين عينة الدراسة في انتخابات المجالس المحلية ٢٠٠٨ سواء في نسب الذكور أو الإناث، حيث تتراوح معدل الانخفاض ما بين 4:6% من الانتخابات السابقة.

على الرغم من أنه كان من المتوقع أن يقبل الناخبين على الاشتراك في العملية الانتخابية خاصة الانتخابات المحلية باعتبارها لصيقة الصلة بالمجتمع المحلي، بالإضافة إلي الإجراءات التي صاحبتها تلك الإجراءات التي عملت جاهدة على حث الجماهير وتحفيزهم على ضرورة المشاركة، إلا أن النتائج كانت اقل من المتوقع لمفردات العينة من الجنسين. وجاءت أيضاً نتائجها غير متفقة مع الآمال المعقودة عليها على مستوى المجتمع ككل حيث لم تتجاوز نسبة 5.04% تمثيلا للمرأة على مستوى المجتمع ككل. وهو ما لا يتفق مع طموحات المرأة المصرية ولا يتناسب مع المجهودات المبذولة لدعم مشاركتها، ويعكس قوة عمق العوامل

الاجتماعية ومدى مقاومتها لمشاركة المرأة سواء داخل المرأة ذاتها وإدراكها لقيمتها وضرورة وجودها وأهمية تمثيلها داخل المجتمع بشكل عام.

- **الموافقة على ترشيح المرأة (تأييد المرأة في الانتخابات أو تفضيلها عن الرجل)**

لا يزال المجتمع الشرقي ينظر إلي المرأة على أنها في مرتبة ثانية بعد الرجل، على أساس أن الرجل يصلح للقيادة والمناصب السياسية، وعضوية التنظيمات السياسية أما المرأة فمكانها الطبيعي هو البيت ورعاية الأبناء. وقد ظهر ذلك بوضوح عند الاقتراح بتولي المرأة منصب العمدة، أو القضاء أو العمل مأذونة شرعية، فهاج الرأي العام بصدد هذا الموضوع، وخرجت " النكات " التي تستهجن هذا الموضوع.

رغم أن القانون أعطاها كل الحقوق حيث وصلت المرأة إلي قمة الوزارات، ولكن يمنع حتى الأن توليها منصب المحافظ أو رئيس الجامعة أو رئيس البرلمان أو رئيس حزب سياسي... الخ. وعند استطلاع رأي عينة الدراسة في ذلك تنوعن استجاباتهم بدرجة كبيرة حيث أشار البعض إلي أن المرأة غير قادرة على مناقشة القضايا السياسية العامة، وأن الالتزامات الأسرية تحول دون تواجدها أو متابعتها لأعمالها في أحيان كثيرة. في حين يرى البعض أنه ليس لديها القدرة على تحمل تبعات تلك المناصب، وذلك على الرغم من نجاحها وتفوقها في ميادين عديدة.

وفي محاولة لمعرفة مدى تأييد عينة الدراسة من الرجال والنساء لترشيح المرأة كنائبة في البرلمان جاءت استجابات عينة الدراسة كما تعكسها بيانات الجدول التالي:

جدول (٢٦)

يعكس العلاقة بين النوع وتأييد المرأة

في الترشيح للبرلمان لدى عينة الدراسة

النوع / الاستجابة	ذكر		أنثي		المجموع
	ك	%	ك	%	ك
نعم	٧٢	29.8	١٣٦	٥٢,٢	٢٠٨
لا	١٢٥	52.2	١٢٠	٤٦	٢٤٥
لا أعرف	٤٣	١٨	٤	0.8	٤٧
المجموع	٢٤٠	100	٢٦٠	100	500

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا أن نسبة 52.2 % من الإناث من عينة الدراسة من الإناث تؤيدن ترشيح المرأة للبرلمان في مقابل 29.8% من الذكور، وهذا يعطي مؤشرا سلبيا عن الإناث، حيث أن ٤٦% منهن لا تؤيدن ترشيح المرأة في الترشيح للبرلمان في ظل المطالبة بحقوق المرأة، ومساندة المجلس القومي لها، وأن نسبة تأييد الذكور للمرأة تعطي دلالة إيجابية، يشير إلي تحرك المجتمع نحو التخلص. من بعض مفردات الثقافة الذكورية لدى الذكور وتمسك المرأة بها، الأمر الذي تتجلى في نظرها في عدم قدرة المرأة بنفس قدر الرجل وأنها اقل منه وبالتالي لا تستطيع أن تناقش القضايا العامة ولا تصلح للمناصب السياسية أو غير ذلك من رؤى تنظر للمرأة كمخلوق أدنى، في حين تمسكت بعض النساء من عينة الدراسة بمفردات تلك الثقافة الذكورية اكثر من الرجال فكانت اكثر ذكورية من الرجل.

وتختلف نسب الموافقة على الترشيح، لاعتبار المشقة على المرأة، أما في حالة قدره المرأة على المنافسة واجتياز تلك المشقة فأن المجتمع يفاضل بينها وبين الرجال المرشحون، خصوصا أن النساء اللاتي تقبلن على الترشيح غالبا ما يكن على درجة من العلم والوعي والمكانة الاجتماعية التي تدفعها لذلك، حيث اصبح المجتمع أكثر إدراكا لأهمية المرأة وضرورة مشاركتها، ولكن ليس بالصورة المطلوبة، حيث لا تتناسب نسبة التأييد من عينة الدراسة مع مكانة المرأة المصرية وقدرتها على المشاركة والمناخ السياسي العام المحفز والمدعم لها بكافة السبل.

وقد حاولت الدراسة قياس إذا كان هناك تفضيل لترشيح المرأة، في مجلس الشورى من قبل الرجال والنساء من عينة الدراسة. في محاولة للكشف عن مدى دعم المرأة للمرأة، وهل هناك تفضيل في اختيار المرشح وفقا للنوع؟ وهل يلعب نوع الناخب سواء رجلا أو امرأة دورا في تفضيل نوع معين من المرشحين، حاولت الدراسة من خلال العينة الكشف عن إجابات لهذه التساؤلات، وقد جاءت استجابات عينة الدراسة كما تعكسها بيانات الجدول التالي:

جدول (٢٧)

يوضح العلاقة بين النوع وبين تأييد ترشيح المرأة في مجلس الشورى

النوع الاستجابة	ذكر		أنثى		المجموع
	ك	%	ك	%	ك
نعم	٢٠٣	٨٤,٧	١٦٠	60.4	٣٦٣
لا	١٨	7.6	٢٤	5.4	٤٢
لا اعرف	١٩	7.7	٧٦	٢٩,٢	٩٥
المجموع	٢٤٠	100	٢٦٠	100	500

وبتحليل بيانات الجدول السابق، نجد أن هناك أمورا لافتة للانتباه من أهمها: أن نحو 60.4% من الإناث يفضلن انتخاب الرجل لعضوية مجلس الشورى في مقابل 84.7% يفضلن المرأة، مع أنه من المتوقع أن تناصر النساء بني جنسهن، أما أن تتجه أصوات النساء إلي الرجال لمجرد أنهم رجال، أو أن تزداد ثقتهن بالرجال عن النساء لمجرد النوع فقط، فهذا موضع تساؤل عن أسباب ذلك؟، وفي نفس الوقت موضع إجابة على انخفاض نسبة نجاح المرأة على الرغم من ارتفاع القوة التصويتية للنساء والتي تصل إلي 47 % من القوة التصويتية على مستوى المجتمع المصري.

وقد كان غير متوقع أن يفضل حوالي 7.6% من الذكور ترشيح المرأة لعضوية مجلس الشورى حيث أنه من المعتاد أن يفضل الذكور الرجال بشكل مطلق، وهو ما يدلل على ارتفاع الوعي والثقة لدى هؤلاء الرجال بضرورة مشاركة المرأة وتمثيلها في شتى المجالس، وأن النوع لا يمثل عائق أمام التمثيل الجيد ما دامت المرأة مؤهلة لذلك التمثيل، حيث اكد على ذلك أقوال بعض هؤلاء المبحوثين من الرجال [1].

وربما مجلس الشورى هنا له طبيعة خاصة حيث يرتبط الترشيح به دائما بطبيعة الوضع المهني، والثقافي اكثر لدى أذهان الناس، كما أن المجتمع تعود على ارتفاع نسبة المرأة نسبيا بمجلس الشورى، الأمر الذي يرجع أيضاً إلي التعيين حيث يعين رئيس الجمهورية ثلث المجلس، وهنا ترتفع نسبة النساء من المعينات.

ولكن إذا نظرنا إلي إجمالي تلك النسب، وما تشير إليه بيانات الجدول السابق بشكل عام، نجد أنه لا شك أن هذه النسب تعكس معطيات الموروث الثقافي السائد والذي يؤيد سيطرة الرجل أو السلطة الأبوية في

([1])عكس ذلك بوضوح راي احد مفردات الدراسة المتعمقة من الرجال .

المجتمع، على أساس أن المرأة لا تصلح للمناصب العليا، أو للعمل السياسي. حيث تتطلب هذه الأعمال قدراً كبيراً. من المجهود، والوعي والتنقل من مكان لأخر، كما أنه يتنافي مع الموروث الديني الشعبي أو مع الفهم الديني الخاطئ. الأمر الذي يفرض ضرورة نشر الوعي الديني المستنير في محاولة لتعديل معطيات الموروث الثقافي وتنقيته من الشوائب العالقة به. بالإضافة إلي نشر الوعي المجتمعي السليم من خلال دعم النماذج الناجحة من النساء والإعلان عنها بقوة كخطوة أساسية للتأكيد على قدراتها وإمكاناتها.

وفي محاولة لفهم أسباب عدم تفضيل عينة الدراسة لترشيح المرأة في المجالس المحلية:

حاولت الدراسة الراهنة قياس أسباب عدم تفضيل المرأة لدى مفردات العينة التي رفضت ترشيحها للمجالس المحلية، والتي رات أن الرجل افضل من المرأة كممثل لهن في المجلس المحلي أو الشعبي، وأيضاً حاولت قياس أسباب التفضيل لدى مفردات العينة التي أقرت بأنها تفضل ترشيح المرأة، وأن الاختيار عندها يكون للأفضل بصرف النظر عما إذا كان رجلا أو امرأة. وقد جاءت الاستجابات كما تعكسها بيانات الجدولين التاليين:

أولاً: بالنسبة لأسباب عدم تفضيل ترشيح المرأة للمجلس المحلي أو الشعبي لدى الشريحة التي لم توافق على ترشيح المرأة كممثل لها في المجلس المحلي أو البرلمان من الرجال والنساء من مفردات العينة، وقد تنوعت الأسباب لديها كما تعكسها بيانات الجدول التالي:

جدول (٢٨)

يعكس أسباب عدم تفضيل عينة الدراسة بانتخاب المرأة للمجلس المحلي

النوع الاستجابة	ذكور		أناث	
	ك	%	ك	%
– تعرضها للعديد من المشكلات والبلطجة والممارسات العنيفة.	٩٧	40.4	١٢٣	47.5
– غير قادرة على تحمل الأعباء السياسية.	٢١	8.8	٤٤	17.3
– أعبائها المنزلية سوف تمنعها وتحدد دورها.	٩	3.7	٣٠	11.9
– العمل السياسي مسئولية الرجال فهم أقوى وافضل.	١٦	6.5	٢٢	8.8
– مكانها الطبيعي هو البيت وتربية الأولاد.	١٨	7.4	١٤	5.6
–ولاية المرأة مش مطلوبة دينيا.	٧٦	31.7	١٩	7.4
– ما تقدرش على الحركة والتنقل.	٣	1.5	٨	3.5
المجموع	٢٤٠	100	٢٦٠	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا تنوع أسباب عدم تفضيل المرأة كمرشحة للمجلس المحلي أو للبرلمان، واختلافها من وجهة نظر الرجال والنساء، حيث تركزت لدى شريحة النساء في الخوف على المرأة والإشفاق عليها بدرجة اكبر حيث أشارت نسبة 47.5% من العينة من الرافضات لترشيح المرأة أن أسباب رفضهن ارتبطت بخوفهم من تعرضها للمشكلات وخاصة الإشاعات، حيث مثلت عملية إطلاق الإشاعات على المرشحين ظاهرة من ظواهر الانتخابات بالإضافة إلي الخوف عليها من أعمال البلطجة والعنف، يليها أيضاً نسبة 17.3% من العينة من النساء أشارت إلي عدم قدرة المرأة على تحمل الأعباء السياسية أو المحلية، الأمر الذي اشرن أما للخوف عليها أو عدم الثقة في قدراتها، بالإضافة إلي نسبة 11.9% من العينة من النساء أشارت إلي ثقل الأعباء المنزلية حيث تعوقها على ممارسة دورها السياسي فالمجتمع غير معاون أو داعم لها في هذا الموضوع [1]، يليها نسبة 8.8% من العينة من النساء اشرن إلي أن

(1)أقوال إحدى السيدات من عينة الدراسة

العمل السياسي مسئولية الرجال حيث اشرن إلي أنهم افضل واقوى، الأمر الذي يعكس عدم تقدير هؤلاء النساء لذاتهم واستضعافهن أما قدرة الرجال، وهو الذي يفرض ضرورة العمل على تدعيم ثقتهن بأنفسهن وقدرتهن على تحفيز الإرادة والاقتناع بضرورة دعم القدرات والهمم لدى النساء، يليها نسبة 6.7% أقرت بأن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت والأعمال السهلة، وهو الأمر الذي تدعمه عناصر الموروث الثقافي السائد حاصة لدى الريف المصري، والملفت للنظر أن نسبة 7.4% من النساء رفضن ولاية المرأة، الأمر الذي يعكس عدم الوعي الديني السليم والتفسير المغلوط للدين واقتناعهم به، أما نسبة 3.5% من العينة من النساء فقد أكدت على أنها رفضت تفضيل المرأة لأن فرص نجاحها ضعيفة، الأمر الذي يرجع في الغالب إلي المناخ الثقافي السائد وما يعكسه من قيم.

أما استجابات العينة من الرجال الذي رفضوا ترشيح المرأة فقد اتجهت في الغالب إلي تفضيل الرجل والتحيز لمكانته على حساب المرأة، مما يؤكد سيادة الثقافة الذكورية لديهم وإن كانت اقل ذكورية من المرأة في هذا الاتجاه، حيث أكدت نسبة 6.5% من إجمالي العينة عن أن العمل السياسي مسئولية الرجال فهم الأقوى من النساء تلك النسبة التي أكدتها نسبة 8.8% من النساء، أما نسبة 40.8% أقرت بأن أسباب عدم تفضيلها لترشيح المرأة يرجع إلي أن المرأة لا تستطيع تحمل الأعباء السياسية وهو ما يؤكد الاستجابة السابقة كما يشير أيضا ربما إلي خوف الرجل وإشفاقه على المرأة، أما نسبة 31.7% أشارت إلي أن ولاية المرأة ليست مطلوبة، مما يؤكد على التبرير وفقا للفهم الخاطئ للدين وتطويعه لرغباتهم في سيادة الرجل، يليها نسبة 7.4% أكدت على أن مكان المرأة الطبيعي هو البيت وأنها لا تصلح إلا للأعمال البسيطة والسهلة، الأمر الذي يؤكد أيضاً معطيات الموروث الثقافي الذي يحط من قدرات المرأة ويظهرها أيضاً في شكل كائن ضعيف، وللأسف اتفقت شريحة من النساء من مفردات عينة الدراسة معهم في هذا الرأي، الأمر الذي يعزز معطيات ذلك الموروث الثقافي ويدعمه من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية المختلفة التي تؤكد عليه وتكرسه، أما نسبة 3.7% أكدت على أن أعبائها المنزلية سوف تعوقها مما يعكس عدم قدرة ورغبة الرجال في التعاون مع المرأة في الأعباء المنزلية على الرغم من تأكيد الدين وحثه على ذلك، حيث كان رسول الله "صلي الله عليه وسلم" يعاون زوجاته في أعمال المنزل كقدوة للمسلمين، وهو الأمر الذي يؤكده المفهوم السليم للدين، حيث يؤكد على القدوة الحسنة في رسول الله للمسلمين جميعا، وهو ما يدفعنا مرة أخرى إلي ضرورة تطوير الخطاب الديني بما يتفق مع الوعي السليم والمفهوم العلمي الدقيق للدين، وما يعكسه من قيم إيجابية تحث على المكانة العالية للمرأة وتؤكد على عدالة وسماحة الدين في التعامل مع المرأة تجاه كافة القضايا كآلية أساسية لتطوير الوعي، حيث يشكل الخطاب الديني ثقل قوي في تطوير معطيات الموروث الثقافي وتعديل وتصويب بعض معطياته السلبية تجاه المرأة والمجتمع بشكل عام.

أما بالنسبة لأسباب تفضيل ترشيح المرأة لدى مفردات العينة التي أقرت بتأييد بترشيح المرأة في المجلس المحلي أو البرلمان، فقد تنوعت أيضاً لدى مفردات شريحة العينة، وقد جاءت الاستجابات كما تعكسها بيانات الجدول التالي:

جدول (٢٩)

يعكس أسباب تفضيل عينة الدراسة المؤيدة لترشيح المرأة كنائبة في البرلمان أو المجلس المحلي

النوع الاستجابة	ذكور		إناث	
	ك	%	ك	%
لا يوجد فرق بين المرأة والرجل المهم الأداء.	٤٣	17.7	١٢٥	٤٨,٣
المرأة نجحت في كافة المهن ووصلت إلي وزيرة	٨٩	٣٧	٤٥	17.7
المرأة نصف المجتمع ولا بد أن تمثل في البرلمان.	٢٩	11.9	٣٤	13.4
لا يوجد ما يعوق المرأة عن الترشيح	٢٦	10.7	٢٠	٨
اذا كانت افضل لماذا لا ترشح	–	–	٢١	8.2
النظام السياسي يؤيدها.	٥٣	٢٢	١٥	6.4
المجموع	٢٤٠	100	٢٦٠	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا تنوع أسباب تفضيل المرأة لدى مفردات عينة الدراسة الموافقة على ترشيحها في البرلمان، وأن اختلفت درجة تفضيلها بين النساء عنها لدى الرجال، حيث أغلبية العينة من النساء بنسبة 48.3% أشارت إلي أنه لا يوجد فرق بين المرأة والرجل، وإنما المحك الأساسي بينهما يرجع إلي الأداء، بينما جاءت هذه الاستجابة في المرتبة الثالثة لدى شريحة العينة بنسبة 17.7% من استجابات عينة الدراسة من الرجال الذين أيدوا ترشيح المرأة، وقد جاءت اعلى الاستجابات في شريحة الرجال متمثلة في أن المرأة نجحت في كافة المهن ووصلت حتى درجة وزيرة حيث أشارت إليها نسبة 37.5% من استجابات عينة الدراسة، بينما جاءت في المرتبة الثانية في ترتيب الأسباب لدى نفس الشريحة من النساء حيث أشارت إليها نسبة 17.7% من استجابات العينة من النساء، الأمر الذي يدلل على أهميتها ويؤكد على ضرورة الإشارة الدائمة لنماذج المرأة الناجحة في شتى المجالات كخطوة هامة لكسب التأييد لها، أما الاستجابة التي جاءت في الترتيب الثاني لدى شريحة العينة من الذكور، فقد تركزت في توافقهم مع النظام

السياسي وتأييدهم، حيث أشاروا إلي أن أسباب موافقتهم على ترشيح المرأة يرجع إلى أن النظام السياسي يؤيدها وقد أشارت إليها بنسبة 22% من استجابات عينة الدراسة من الذكور، بينما لم تكن هذه الاستجابة بنفس الأهمية لدى النساء حيث أشارت إليها بنسبة 6.4% من استجابات العينة، وجاءت في المرتبة الأخيرة في الترتيب، أما كون أن المرأة نصف المجتمع ولا بد وأن تمثل في البرلمان فقد أكدتها مفردات شريحة العينة من الرجال والنساء وبنسبة متقاربة، حيث أشارت إليها نسبة ١٣% من الشريحة من النساء وبنسبة 11.9% من مفردات العينة من الرجال، كما أكدت أيضاً عينة الدراسة بنسبة ٨% من النساء، 10.7% من الرجال إلي أنه لا يوجد ما يعوق المرأة عن الترشيح، أما الاستجابة التي اختلفت بشأنها عينة الدراسة فكانت فيما أشارت إليه النساء أنه إذا كانت المرأة افضل لماذا لا ترشح، حيث أشارت إليها نسبة 8.2% من النساء بينما رفضها تماما الرجال حيث لم يوافق عليها أي من مفردات العينة، الأمر الذي يؤكد أيضاً على أن الرجل قد يسمح بتساوي المرأة معه أنما يرفض تمايزها عليه على عكس مفردات العينة من النساء اللاتي رفضن ترشيح المرأة حيث اقروا بأفضلية الرجل على المرأة من وجهة نظرهم، الأمر الذي يؤكد لنا مرة أخرى سيادة الثقافة الذكورية لدى المجتمع نساؤه ورجاله، ويؤكد على أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية دائما رهينة لظروف المجتمع التي تحيا به، حيث تتوقف قوة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من وعي، حيث تلعب المنظومة القيمية في المجتمع من خلال ما تعكسه من موروث ثقافي يشكل اتجاهات هؤلاء الأفراد، من قيم وعادات وتقاليد آلية تؤثر بقوة على درجة المشاركة بشكل عام و المشاركة السياسية بشكل خاص.

ثانيا: معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية:

تحدد المنظومة القيمية للمجتمعات الإنسانية أسس ومعايير وسبل العلاقات في نطاقها. كما تحدد طبيعة الأدوار وما يرتبط بها من حقوق وواجبات وما تعكسه من أنماط للسلوك في شكل علاقات وتعاملات وتوقعات سائدة في أطار تلك المجتمعات. ومن هنا نجد أن الموروث الثقافي وما يعكسه من قيم وعادات وتقاليد وأساليب للسلوك وأسس للعلاقات والتعاملات يتناقلها الأفراد جيلا بعد جيلا يحدد طبيعة ومقومات تلك الأدوار ودرجات ونسب التفاعل فيما بينها في المواقف المتنوعة والتي تكون عادة نتاجا للتفاعل بين الموروث الثقافي وما يعكسه من عادات وتقاليد وقيم ومعايير والواقع الاجتماعي والاقتصادي بما يتضمنه من أسس وقوانين وظروف ومشكلات وعلاقات ونظم والشخصية وما تحويه من كلا الجانبين.

حيث تتسم المنظومة القيمية للمجتمعات الإنسانية بقدر من الاستقرار النسبي والتفاعل الجدلي مع الواقع الذي نتجت عنه فيتسم نسق القيم بطبيعة تراكمية وهي خاصة يزداد تأثيرها على مدى التاريخ الاجتماعي للمجتمع. هذا وتندرج القيم في إطار المجتمع من خلال منظومة قيمية معينة تربط الفرد بهويته والمجتمع

بتقاليده وتنظم العلاقات بينهما بحيث تمتل كل قيمة في هذا النظام عنصرا من عناصره، إلا أن هذه المنظومة في حالة صيرورة كاملة وتفاعل جدلي مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية للمجتمع. تلك التي تعمق أو تضعف من هذه القيم فهي في حالة نسبية دائمة بين ما هو سلبي وما هو إيجابي وما هو ظاهر وما هو كامن ووفقا لدرجة هذا التفاعل واتجاهه يضاف إليها أو يختزل منها طبقا لتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي وسرعة هذا التغيير ودرجته واتجاهه.

وإذا ما حاولنا أن ندرس واقع مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية من خلال هذا المنظور القيمي في إطار ما أسفرت عنه أوراق العمل والمناقشات والرؤى التحليلية التاريخية نجد أن مشاركة المرأة المصرية تستند إلي موروث حضاري كبير وتاريخ هام للحركة النسائية منذ مطلع القرن الماضي، فضلا عن قضايا راهنة تتعلق بتحديات يواجهها المجتمع، فشواهد التراث الحضاري المصري تؤكد على المكانة الرفيعة للمرأة في نظام الدولة منذ الأف السنين. حيث اعتلت عرش البلاد وحكمت في مناسبات عديدة ويسجل التاريخ الحديث دورا بارزا للمرأة المصرية أيضاً حتى الأن في كافة المواقع.

إلا أنه رغم هذا الموروث الحضاري والنضال التاريخي للمرأة المصرية فأن حركة المرأة المصرية تواجهها عقبات متعددة يعود بعضها إلي البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع بوجه عام، وموقفها السلبي من المرأة بوجه خاص، ويعزي البعض الأخر إلي حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر والأمية لدى قطاع عريض من المجتمع وهو ما عكسته استجابات عينة الدراسة حول العديد من قضاياها، ويعزي بعضها الأخر إلي نقص ثقافة ووعي المرأة ذاتها بدورها وحقوقها وأهمية ممارسة تلك الحقوق. حيث أن نشاط الحركة النسائية المصرية منذ عقود طويلة حتى الأن نشاطا محكوما بالمرأة المتعلمة المثقفة فهو ينطلق من رؤى وتنظيمات تصنعها أو تتبناها الصفوة من النساء ذوات العلم والثقافة العالية والمواقع الاجتماعية التي تأهلهن للقيام بهذا النشاط وتسمح لهن بتلك المشاركة.

ولذلك كان الموروث الحضاري والثقافي المدعم للمرأة دائما خاص بهذه الشريحة ومتفق مع قدراتها وبالتالي مع النتائج التي يصلن إليها، وكذلك كان الخطاب السياسي والاجتماعي للمرأة وما زال صادرا عن تلك الصفوة وموجها إليها أيضاً. ومن ثم فقد أدى ذلك إلي تعايش خطاب ثقافي أخر بموروث ثقافي يحوي عادات وتقاليد وقيم ومعايير بالية لم يتم تغييرها أو تعديلها حتى الأن ذلك الموروث الذي يحاول دائما أن يحط من مكانة المرأة ويسجنها في أدوار معينة ويمنع عنها من الناحية الاجتماعية والثقافية والواقعية العديد من الحقوق التي كفلها لها القانون وأعطاها إياها المجتمع من الناحية النظرية الأمر الذي افرزه ودعمه مناخا من التخلف الثقافي والاجتماعي فأصبحت الأمية والفقر والتخلف سبباً ونتيجة له في نفس الوقت حيث ترتفع معدلات الأمية الثقافية في مجتمع المرأة خصوصا في الريف وما ارتبط بها من انعدام الوعي بالعديد من القضايا

المجتمعية الهامة بل وتزييف وعيها بدرجة كبيرة خاصة الوعي الديني والقانوني والثقافي فيما يتعلق بحقوقها ووجباتها مما جعل شريحة عريضة من النساء يتقبلن ويتمثلن بل وينقلن ذلك الموروث الثقافي الذي يضعف مكانة المرأة ويحط من شأنها ويحصرها في أدوار بعينها ويحجب عنها أبسط حقوق المواطنة التي كفلها لها الدستور والقانون والشرع والدين أيضاً. من خلال قاعدتي المساواة والمواطنة واللتان تمثلان جوهر الدستور المصري.

ومن هنا فعلينا إذا اردنا الرقي بالمرأة وتحديث وتطوير وضعها أن نلتفت إلى تلك الشريحة وأن نخلق قوات للوصل والاتصال بين كلا الشريحتين من النساء لتفاعل عناصر الموروث الثقافي في الاتجاهين.... الخ.

فحركة المرأة لا تصطدم في الأساس بعوائق قانونية أو تشريعية أو مؤسسية.. إلخ، وإنما تصطدم دائما على صخرة الرؤى الثقافية والاجتماعية الجامدة والحاكمة للسلوك والممارسات الواقعية، والتي تحتاج إلي وعي وعلم وخبرة ورؤية في مواجهتها. كما يعرقلها أيضاً عدم القدرة الاقتصادية وحدة المشكلات الاجتماعية التي لابد وأن نتكاتف جميعا لمواجهتها من خلال التمكين الاجتماعي والاقتصادي في إطار مظلة قانونية وإدارية تدعم تلك الجهود وتعزز القدرات، وهنا يكمن التحدي الحقيقي للمواجهة كي يتحقق الوعي الذي يتم من خلاله تصحيح الرؤى وتطوير المفاهيم وتصحيح الممارسات والأساليب والأدوات، وبالتالي تعديل الاتجاهات والسلوك بهدف تحريك الكتلة المهمشة من النساء بوعي ودفعها إلي الرغبة في المشاركة على كافة المستويات فعندما نعي أهمية المشاركة سوف نشارك جميعا، وعندما ندرك قيمة مشاركتنا سوف نكافح من أجلها لتحقيق الرقي والنهوض الذي يبدأ دائما من الأنسان ليصل به إلي تحقيق ذاته المرهونة دائما بمشاركته.

وإذا ما حاولنا تحليل نتائج الدراسة الميدانية وفقا لآراء عينة الدراسة نجد أنها رصدت عددا من المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة سياسيا بالفعالية المطلوبة، وسوف نحاول خلال السطور القادمة رصد اهم المقومات والمعوقات المؤثرة على درجة المشاركة السياسية للمرأة المصرية كما طرحت في استجابات عينة الدراسة وكما أشارت إليها نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الواردة من المحافظات في إطار المؤتمر الثامن للمجلس القومي للمرأة حول المرأة المصرية ومواقع القيادة، بالإضافة إلي المؤشرات الإحصائية حول نسب تمثيل المرأة، مع تحليل مضمون الحوارات والمناقشات الدائرة في ورش العمل.

برزت الموروثات الثقافية والاجتماعية بما تحويه من عادات وتقاليد ومفاهيم وممارسات بالية ومغلوطة يبرز فيها التحيز ضد المرأة كمعوق أساسي من معوقات المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة حيث تسود الأنساق القيمية المنحازة للرجل وتنشر التفسيرات الخاطئة للدين، مع أنتشار العديد من مظاهر العنف ضد المرأة والمرتبطة بسيادة تلك المفاهيم، الأمر الذي يفرض ضرورة الاهتمام بالأبعاد الثقافية والقيمية والعمل على تحسينها وتصويبها.

وضح أيضاً الإصرار على نظام الانتخاب الفردي وما يرتبط به من ظواهر البلطجة وسيطرة الأنفاق ببذخ مع أنتشار ظواهر العنف حيث التكاليف الباهظة للترشيح والدعاية بالإضافة إلي شيوع ظواهر البلطجة والعنف في الانتخابات، وما يصاحبها من ممارسات غير مقبولة الأمر الذي يحول دون مشاركة المرأة، ويتطلب ضرورة النظر بعمق لإمكانية العودة لنظام القائمة النسبية مع تخصيص نسبة مقاعد للمرأة.

أيضاً من المعوقات الأساسية التي أبرزتها نتائج الدراسة عدم وعي المرأة بأهمية مشاركتها في العمل السياسي والعمل العام وسيادة الثقافة الذكورية على فكر المرأة ذاته، الأمر الذي أبرزه بوضوح استجابات عينة الدراسة كما طرحت أيضاً في أوراق العمل المقدمة في المؤتمر القومي الثامن للمجلس القومي للمرأة بالمحافظات، بالإضافة إلي ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض المستوى التعليمي لقطاعات عريضة من النساء خاصة في الريف، الأمر الذي يعرقل مساعي الارتقاء بنسب التمثيل السياسي للمرأة حيث أن محدودية مشاركة المرأة في الحياة السياسية كما تعكسها المؤشرات الإحصائية لعضويتها في المجالس النيابية تعد مؤشرا هاماً على مدى المشاركة السياسية لأنها وثيقة الصلة بقضية التنمية الشاملة، كما أنها محدد أساسي من محددات المواطنة والانتماء.

على الرغم من أن الأحزاب السياسية القائمة تهتم في برامجها بتأكيد محورية دور المرأة في العمل السياسي فأن الأحزاب نفسها هي احد العوامل الرئيسية المعوقة لها في المشاركة السياسية، حيث الخلاقات الشخصية، وغياب لغة الحوار الديمقراطي، وعدم الثقة في المرأة وبالتالي عدم وضعها بالشكل المشرف على قوائم ترشيحها.

أيضاً من المعوقات الهامة عدم اقتناع قيادات الأحزاب من الرجال أن القوى النسائية لا تمثل عضوية فاعلة في بنيان الحزب وهياكله، حيث تتضح عمليات التمييز ضد المرأة في العمل الحزبي على مستوى كافة الأحزاب.

حيث فشلت الأحزاب في ترشيح النساء وتدريب الكوادر النسائية والدفع بهن لخوض الانتخابات، مما يترتب عليه قلة الخبرة الانتخابية للكثير من العناصر النسائية بالإضافة إلي ضعف المصادر التمويلية لدى المرشحات.

هذا فضلا عن انخفاض الأوضاع الاقتصادية لشرائح عريضة من النساء خاصة في المجتمعات الريفية، وارتفاع معدلات الفقر وسوء الأحوال الاقتصادية لنسبة كبيرة من الأسر المصرية وما يرتبط بذلك من مشكلات، الأمر الذي يضعف قدرات المرأة على المشاركة الفاعلة، ويقلل من فرصتها في التعليم والعمل بل والصحة أيضاً، مما يعوق تمثيلها وتقلدها المناصب القيادية ومشاركتها الفعالة في مجال تنمية المجتمع بل حتى مجرد

إدراكها لذاتها كإنسان.

أيضاً من المعوقات الأساسية للممارسة السياسية الفاعلة للمرأة المصرية اتساع شرائح النساء الفقيرات والمهمشات، والغير قادرات على تحقيق الحد الأدنى من التمكين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تظل مشاركة المرأة الفاعلة مرهونة بقدراتها وإمكانياتها على إدراكها لذاتها وثقتها في قدراتها على المنافسة والمشاركة الفاعلة إلي جوار الرجل بكفاءة وفعالية.

ومن المعوقات المهمة كذلك التي أشارت إليها الدراسة صراع الأدوار لدى المرأة المصرية من خلال تعدد أدوارها داخل الأسرة وخارجها، في ظل سيادة الثقافة الذكورية والمتغلغلة داخل المرأة ذاتها، وعدم وعيها وإدراكها لإيجابية مشاركتها وضرورة تفاعلها على كافة المستويات، وأيضاً فهم الرجل لهذا الدور وتقديره، الأمر الذي يعمل على استمرار التمايز الثقافي بين الجنسين مما يكرس النظرة الذكورية في اختيار القيادات حيث الاعتقاد بأن دور المرأة قاصر على الأعمال المنزلية ورعاية الأسرة فقط، أن هذا يساهم أيضاً في إحجامها عن التطلع إلي المشاركة الفاعلة، الأمر الذي يتطلب دعم إدراك المرأة لذاتها وإقناعها بكفاءتها على مستوى كافة الأدوار، فالوعي والإرادة هما السبيل الحقيقي لدعم دور المرأة كمواطن فعال وقيادة ناجحة، يمكن أن تشغل كافة المناصب وتديرها بفعالية وقدرة أيضاً.

إلي جانب شيوع صورة سلبية للمرأة تضعف من مكانتها القيادية وقدرتها على المشاركة حيث يلعب الإعلام دورا محوريا في خلق تلك الصورة وتدعيمها، فالإعلام يحصر المرأة دائما في كونها أنثى فقط، هذا الإضافة إلي محدودية الدور الإعلامي في مجال التركيز على قضايا المرأة وأهمية مشاركتها في العمل السياسي كأحد اهم مظاهر الديمقراطية، مع عدم التأكيد على الإشارة لبعض النماذج النسائية الناجحة التي تبوأت مناصب قيادية في مختلف المجالات.

وأيضاً من اهم المعوقات التي أكدتها نتائج الدراسة ضعف لغة الخطاب الديني وتمركزها حول بعض المفاهيم المغلوطة التي لا تشجع تواجد المرأة، تلك اللغة التي ترتبط بمحددات كثيرة اجتماعية وثقافية وقيمية وتعليمية اكثر منها تشريعية حيث توجد علاقه جدلية تفاعلية بين كافة الأطراف حيث يمعمق كل منهم الآخر ليفرض واقعا ملئ بالمعوقات ملغم بالتحديات.

مما سبق يتضح لنا أن هناك العديد من المعوقات التي تعوق المرأة المصرية عن أداء دورها الفاعل كشريك أساسي في كافة مؤسسات المجتمع وأنشطته حيث لا يستطيع احد أن يجادل في أهمية دور المرأة في مجتمعها، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها، وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها، أنما تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيرا بالغا يدفع به إلي مزيد من التقدم والرقي وملاحقة الركب الحضاري على مستوي العالم اجمع.

ثالثا: المقومات التي تدعم المشاركة السياسية للمرأة المصرية

لعب المجلس القومي للمرأة دوراكبيرا في التعديلات الدستورية التي أدخلت علي الدستور عام ٢٠٠٥ عندما ساهم في تعديل المادة ٦٢ من الدستور المصري بحيث حصل المشروع المصري علي حرية إدخال تعديلات لازمة علي النظام الانتخابي في مصر بما يسهم في زيادة عدد النساء في المجالس الشعبية المنتخبة ودون أن يطعن في هذه التعديلات دستورياً. وبناء علي هذا التعديل نشطت بعض الأحزاب وطرحت أفكارا كثيرة حول الطرق القانونية التي تسمح بزيادة مشاركة المرأة السياسي. من هذه الاقتراحات أن تخصص دوائر مغلقة تتنافس فيها النساء مع ضمان ٥٦ مقعدا كحد أدني ومراعاة نسبة العمال والفلاحين. ومنها أن تدخل المرأة إلي المجالس النيابية عن طريق نظام القائمة الحزبية النسبية التي تضمن نسبة كحد ادني. وهي اقتراحات ستتفاعل علي الساحة السياسية المصرية خلال الفترة القادمة.

ومن متابعة وسائل الأعلام يمكن ملاحظة تلك التغيرات التي طرأت علي صورة المرأة فيها. حيث اتسعت الخيارات، وبات الإعلام المصري يقدم وجوها نسائية متنوعة جديدة، وقضايا لم يكن يطرحها قبلا. كما تغيرت صورة المرأة في الإعلام وباتت اكثر تنوعا. الأمر الذي تم التعاون بين المجلس والعاملين في الإعلام المصري. ولكن لم تغب المهمة الأساسية التي هي إدماج المرأة في البناء التنموي، عن المجلس ونشاطه، لأنها الخطوة الجدية التي تقود إلي التمكين الحقيقي للمرأة المصرية، بدءا من المرأة الريفية في القرية إلي المرأة التي تحتل قمة العمل المهني. لذلك، ولثلاث سنوات متواصلة، اجري المجلس مناقشات قاعدية مع قيادات النساء إلي مستوى مراكز المحافظات لمحاولة جمع احتياجات المرأة، بناء علي إرادتها، من خطة التنمية المصرية 2007/ ٢٠١٢. جمعت كل الاحتياجات وقدمت إلي الدولة التي أدمجتها في الخطة وموازناتها السنوية المتتالية. مع استمرار المجلس في المتابعة لتصحيح مسار أي إجراء يتخذه الجهاز الإداري لغير صالح مكون المرأة في الخطة كما تم الاتفاق عليها.

حيث تحولت قضايا المرأة إلي قضية كل البناء الوطني التنموي، علي أساس أن علاقة التنمية بالمرأة هي تلك العلاقة الجدلية التي اشرنا إليها. إذا قدمت التنمية للمرأة دورها وحقوقها وحققت اندماجها في مجالاتها المختلفة، قدمت المرأة للتنمية قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية وثقافية. علاقة أخد وعطاء بين الإثنين، وهي علاقة تصب أساسا في مصلحة كيانين مهمين، الكيان الأسري ثم الكيان الوطني العام.

ولم يكن الطريق سهلا سلسا لأنه كان يخترق جهاز دولة كبير وقديم، مستقر علي نمط عمل يتعامل مع كل الجماهير ككتلة واحدة وغير ملاحظ أن المرأة، التي هي حلقة ضعيفة في هذه الكتلة، تحتاج إلي اهتمام خاص في مجالات العمل الإنتاجي والتعليم و الصحة والخدمات والتشجيع السياسي.، بحيث ترتفع إلي المستوي العام للرجال لكي تستطيع تحقيق انطلاقها معهم علي مستويات متساوية وبدرجات نمو متعادلة.

فالمهمة الأساسية للمجلس القومي للمرأة كانت ولاتزال وسوف تستمر، إزالة العقبات التي ترسخ التمايز النوعي للذكور بحيث يقف النوعان الاجتماعيان، الذكور والإناث، علي قدم المساواة في تحقيق الفرص المتكافئة للنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي العام. يقف الرجل وتقف المرأة باعتبارهما مواطنين لا تفصل بينهما فجوة حضارية وهو الأمر الذي أكدته نتائج الدراسة الميدانية من خلال استجابات عينتها على الأسئلة.

ولا تلغي هذه المهمة الأساسية حالات التدخل السريعة والمباشرة التي تكسر الجدار بين المرأة وبين العديد من المواقع التي طالما حرمها المجتمع منها. فتعيين أول قاضية مصرية كان بجهد من المجلس القومي للمرأة، وصعود عدد من المهنيات إلي عليا كنائبة للجامعة أو كعميدة أو كمستشارة في الوزارات كان بجهد من المجلس. ثم كانت عملية إدخال بمعنى التعديلات علي قانون العمل والتأمينات والأحوال الشخصية من محصلة الجهد المباشر للمجلس. كما كانت محاكم الأسرة من صياغة المجلس القومي للمرأة قانونيا. وكان صدور قانون يسمح بنقل جنسية المرأة لأولادها من الزوج غير المصري، من نشاط المجلس القومي للمرأة. بالإضافة إلي دوره في إدخال التعديلات الدستورية التي تسمح بوضع نظام انتخابي يسمح بتمثيل اكبر للمرأة في المجالس الشعبية المنتخبة.

اتساع برامج المجلس القومي للمرأة في التدريب والتثقيف السياسي وأنشاء معهد للدراسات والتعليم البرلماني لتدريب السيدات علي أسس العمل السياسي. بالإضافة إلي أنتشار برامج التوعية والتثقيف السياسي والاجتماعي القائم علي قيم التنوير واحترام حقوق الأنسان، والذي يتيح كسب الأنصار ذوي الرؤية التنويرية في المؤسسات خاصة الدينية منها.

الاهتمام بزيادة نسبة التعليم والقضاء علي تسرب الفتيات من التعليم، الأمر الذي تبلور بوضوح في جهود المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة. والذي يعد مقوما أساسيا من مقومات إعداد القطاعات القادرة علي المشاركة السياسية الفعالة.

سيطرة الثقافة الذكورية وسيطرة الرجال سيادة منطق التحكم في المرأة من خلال ولي الأمر سواء كان الزوج أو الأب أو الأخ و؟؟؟ أبدت ذلك كل من محافظة مطروح، محافظة الفيوم، محافظة البحيرة.

نقص تأهيل المرأة لخوض العمل السياسي وعدم الدراية والوعي لدى السيدات حول العديد من الممارسات السياسية وضعف الثقافة السياسية الأمر الذي ينعكس على ضعف الإرادة للمشاركة بفعالية واقتناع. وقد وأيدت ذلك كل من محافظة بني سويف، محافظة الأقصر، محافظة بورسعيد، محافظة الشرقية، والفجوة بين التشريعات والممارسات الفعلية. اعتبرته محافظة المنيا معوقا للمرأة.

ضعف لغة الخطاب الديني وتمركزها حول بعض المفاهيم المغلوطة التي لا تشجع تولي المرأة لمواقع القيادة اعتبرته محافظة قنا معوق المرأة في ممارسة العملية الانتخابية.

أيضاً كان من اهم المقترحات التي أشارت إليها عينة الدراسة كأساس لرفع معدلات المشاركة السياسية للمرأة، كما أكدت عليها أوراق العمل المقدمة للمؤتمر الثامن للمجلس القومي للمرأة حول المرأة والقيادة والذي عقد على مستوى المحافظات، يمكن أن نجزها في التالي:

- لابد من خلق قيادات سياسية في المنظمات الأهلية والبحث عن العناصر المتميزة في إطارها.

- تيسير إجراءات استخراج البطاقات الانتخابية من مراكز وأقسام الشرطة وذلك من خلال مد فترة الاستخراج والإعلان المسبق عنها مع فتح منافذ خاصة للمرأة.

- تفعيل المادة ٦٢ من الدستور ووضع قانون يضمن حصول النساء في الانتخابات على نسبة كافية من القاعد وكذلك تشديد عقوبة الممارسات السلبية والتي تشكل انتهاك لنزاهة الانتخابات ولاسيما ضد المرشحات.

- مساندة المرشحات من خلال قنوات الإعلام المختلفة والتوازن بين الخطاب الإعلامي العام والتطبيق العام والتطبيق الفعلي.

- تعديل الجداول الانتخابية وتنقيتها واستخراج البطاقات الانتخابية للنساء أو الانتخاب باستخدام بطاقة الرقم القومي وفتح مدة القيد لاستخراج البطاقات الانتخابية طوال العام.

- تطبيق اللامركزية وتعديل قانون المحليات وتفعيل دور عضو المجلس المحلى كي يبرز أداء المرأة في المحليات وتتضح أدوارها وتكتسب الثقة والدعم النفسي.

- العمل على اتساع قنوات التوعية المجتمعية لزيادة الوعي بأهمية مشاركة المرأة السياسية علي المستوي القيادي مع دعمها والتركيز علي أن المشاركة السياسة ليست قصرا علي الرجال.

- تكاتف الجهود المجتمعية المختلفة في إعادة صياغة لغة الخطاب الثقافي وتعديل بعض مورثاته وتصحيح المفاهيم المغلوطة في إطاره مع التأكيد على النظرة الانتخابية للمرأة والعمل على دعم الطموح لدي الفتيات منذ التنشئة وتدعيم ثقتهن بأنفسهن للوصول إلي المواقع من خلال المناهج الدراسية والأساليب التربوية والبرامج الإعلامية المختلفة.

- وضع لجان داخل الأحزاب السياسية يناط بها وضع قاعدة بيانات والعمل على زيادة نسبة ترشيح السيدات علي قوائم الأحزاب والمشاركة في عمليات الدعاية والتدريب المطلوبة لهن مع توعية المرأة بحقوقها

وواجباتها السياسية باستمرار.

- رفع الوعي السياسي من خلال المناهج الدراسية في مراحل التعليم المختلفة مع وضع مادة خاصة بالتثقيف السياسي في محاولة لدعم عمليات التنشئة السياسية باعتبارها الخطوة الأولى لتحقيق الممارسة الفاعلة.

- إبراز دور المرأة في المواقع القيادية والثقافية الإبداعية حيث لا يستطيع احد أن ينكر أن هناك إسهاماًت قيادية نسائية غاية في الأهمية في المجالات المختلفة (فنون وإدارة - إعلام - اتصال - سينما) وهى أنماط الإبداع التي ترتبط بأوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية مميزة نسبيا.

- ضرورة الاستفادة من جهود رجال الدين ذوي الرؤية المستنيرة في كيفية الاستفادة من جهود المرأة وضرورة تحقيق ذاتها وإدراكها لقيمتها ودورها في المجتمع.

- تشجيع المستثمرين في عمل مشاريع داخل المحافظات وإزالة المعوقات التي تواجه المستثمرين وتقديم كل التسهيلات، وحثهم على تشغيل النساء والاستفادة بطاقاتهن في العمل.

- استمرار وتوسيع برامج المجلس القومي للمرأة في التدريب السياسي ورفع كفاءة السيدات الراغبات في خوض المعركة الانتخابات وأنشاء معهد للدراسات والتعليم البرلماني لتدريب هؤلاء السيدات على أسس العمل السياسي والممارسة الديمقراطية وعلى مهارات خوض المعركة الانتخابية كإعداد البرنامج واكتساب المؤيدين واختيار المرشح المناسب.... الخ.

- تطوير البرامج التدريبية التي تؤهل المرأة لتولى المناصب القيادية وخاصة في المجالات القانونية والتشريعية من خلال التدريب والتأهيل المستمر للقيادات النسائية المتميزة والمؤهلة لهذه المهام ومحاولة الاستفادة من دعم المجلس القومي للمرأة في ذلك.

- تفعيل دور المجالس المتخصصة والمنظمات المختلفة في إقامة الدورات والبرامج التدريبية لتدريب النشء وتنمية الوعي لديهم فكريا واجتماعيا لاحترام دور المرأة في المجتمع وخلق شراكة بينهم حيث يدعم دور كل منهم الآخر.

- الحرص علي الاطلاع علي تجارب الدول الأخرى التي أحرزت تقدما في مجال تمكين المرأة من مواقع القيادة وصنع القرار والاستفادة منها وتفعيل دور المجلس القومي للمرأة في ذلك على مستوى كافة فروعه في المحافظات.

- مثلت تلك النقاط مجموعة المقومات أو الأدوات التي لابد من الارتكاز عليها في المشاركة السياسية

للمرأة، باعتبارها فرص لابد من إدارتها أو متطلبات لابد من الاستجابة لها.

رابعا: **استخلاصات أساسية**:

- تمثل الأبعاد الاجتماعية بما تحويه من قيم وعادات وتقاليد وموروثات ثقافية وحضارية، الإطار العام التي تتم من خلاله المشاركة بأبعادها المتنوعة الثقافية والاجتماعية والسياسية...الخ.

- يزال المجتمع بتراثه الثقافي خاصة في الريف ينظر إلي المرأة على أنها غير قادرة على تحمل المسئولية السياسية، وأنها غير قادرة على قيادة العمل السياسي أو الشعبي، أو فهم القضايا العامة أو العمل الشعبي. حيث تسود الثقافة السياسية الذكورية التي تسيطر على المجتمع، وأن اختلفت درجة تأثير تلك الثقافة بين الريف والحضر.

- تلعب المنظومة القيمية في المجتمع من خلال ما تعكسه من موروث ثقافي وقيم وعادات وتقاليد دورا مؤثرا وقويا تجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام والحياة السياسية بشكل خاص.

- أكدت نتائج الدراسة أن 54.9% من الذكور قد شاركوا في انتخابات المحليات ٢٠٠٥ مقابل 41.9 % للإناث، و 45.1% لم يشاركوا من الذكور من عينة الدراسة في مقابل 58.1 % للإناث. وهذا يشير إلي انخفاض نسبة المشاركة عما هو متوقع في ظل الدعم الديمقراطي، وفي ظل الدعم المؤسسي للمرأة خاصة من المجلس القومي للمرأة. حيث انخفضت نسبة المشاركة بين عينة الدراسة في انتخابات المجالس المحلية ٢٠٠٨ سواء في نسب الذكور أو الإناث، حيث تتراوح معدل الانخفاض ما بين 4:6% من الانتخابات السابقة.

- كان من المتوقع أن يقبل الناخبين على الاشتراك في العملية الانتخابية خاصة الانتخابات المحلية لصقة الصلة بالمجتمع المحلي، بالإضافة إلي الإجراءات التي صاحبت هذه العملية أيضاً تلك الإجراءات التي عملت جاهدة على حث الجماهير وتحفيزهم على ضرورة المشاركة، إلا أن النتائج كانت أقل من المتوقع لمفردات العينة من الجنسين. وجاءت أيضاً نتائجها غير منتفعة مع لأعمال المعقودة عليها على مستوى ككل حيث لم تتجاوز نسبة 5.04% تمثيلا للمرأة على مستوى المجتمع ككل. وهو ما لا يتفق مع

طموحات المرأة المصرية ولا يتناسب مع المجهودات المبذولة لدعم مشاركتها، ويعكس وبقوة عمق العوامل الاجتماعية ومدى مقاومتها لمشاركة المرأة سواء داخل المرأة ذاتها وإدراكها لقيمها وضرورة وجودها داخل المجتمع بشكل عام.

- أوضحت نتائج عينة الدراسة أن نسبة 52.2 % من الإناث من عينة الدراسة تؤيدن ترشيح المرأة للبرلمان في مقابل 29.8 % من الذكور، وهذا يعطي دلالة سلبية عند الإناث، حيث أن 46% منهن لا تؤيدن ترشيح المرأة في الانتخابات للبرلمان في ظل المطالبة بحقوق المرأة، ومساندة المجلس القومي لها، وأن نسبة تأييد الذكور للمرأة تعطي دلالة إيجابية، حيث أنها تشير إلي تحرك المجتمع نحو التخلص من بعض مفردات الثقافة الذكورية وطبيعتها والتي تتجلى في نظرها في عدم قدرة المرأة بنفس قدر الرجل وأنها اقل منه وبالتالي لا تستطيع أن تناقش القضايا العامة ولا تصلح للمناصب السياسية أو غير ذلك من رؤى تنظر للمرأة كمخلوق ادنى، في حين تمسكت بعض النساء من عينة الدراسة بمفردات تلك الثقافة الذكورية اكثر من الرجال فكانت اكثر ذكورية من الرجل.

- ارتفاع الوعي والثقة لدى بعض الرجال من عينة الدراسة بضرورة مشاركة المرأة وتمثيلها في شتى المجالس، وأن النوع لا يمثل عائق أمام التمثيل الجيد ما دامت المرأة مؤهلة لذلك التمثيل، حيث اكد على ذلك أقوال بعض هؤلاء المبحوثين من الرجال.

- تنوعت أسباب عدم تفضيل المرأة كمرشحة للمجلس المحلي أو للبرلمان، واختلافها من وجهة نظر الرجال والنساء، حيث تركزت لدى شريحة النساء في الخوف على المرأة والإشفاق عليها بدرجة أكبر حيث أشارت نسبة 47.5% من العينة من الرافضات لترشيح المرأة أن أسباب رفضهن ارتبطت بخوفهم من تعرضها للمشكلات وخاصة الإشاعات حيث مثلت عملية إطلاق الإشاعات على المرشحين ظاهرة من ظواهر الانتخابات بالإضافة إلي الخوف عليها من أعمال البلطجة والعنف.

- أكدت نسبة 17.3% من العينة من النساء أشارت إلي عدم قدرة المرأة على تحمل الأعباء السياسية أو المحلية، الأمر الذي يشير أما للخوف عليها أو عدم الثقة في قدراتها، بالإضافة إلي نسبة

11.9% من العينة من النساء أشارت إلي ثقل الأعباء المنزلية حيث تعوقها على ممارسة دورها السياسي فالمجتمع غير معاون أو داعم لها في هذا الموضوع، يليها نسبة 8.8% من العينة من النساء أثرت بأن العمل السياسي مسئولية الرجال حيث أشرن إلي أنهم افضل واقوى، الأمر الذي يعكس عدم تقدير هؤلاء النساء لذاتهم واستضعافهن أما قدرة الرجال الأمر الذي يحتاج إلي تدعيم ثقتهن بأنفسهم وقدرتهم على تحفيز :الإرادة والاقتناع بضرورة دعم القدرات والهمم لدى النساء، يليها نسبة 6.7% أقرت بأن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت والأعمال السهلة، وهو الأمر الذي تدعمه عناصر الموروث الثقافي السائد خاصة لدى الريف المصري، والملفت للنظر أن نسبة 7.4% من النساء رفضن ولاية المرأة، الأمر الذي يعكس عدم الوعي الديني السليم والتفسير المغلوط للدين واقتناعهم به، أما نسبة 3.5% من العينة من النساء فقد أكدت على أنها رفضت تفضيل المرأة لأن فرص نجاحها ضعيفة، الأمر الذي يرجع في الغالب إلي المناخ الثقافي السائد وما يعكسه من قيم.

- أكدت استجابات عينة الدراسة من الرجال الذي رفضوا ترشيح المرأة فقد اتجهت في الغالب إلي تفضيل الرجل والتحيز لمكانته على حساب المرأة، مما يؤكد سيادة الثقافة الذكورية لديهم وأن كانت اقل ذكورية من المرأة في هذا الاتجاه، حيث أكدت نسبة 6.5% من إجمالي العينة عن أن العمل السياسي مسئولية الرجال فهم الأقوى من النساء تلك النسبة التي زادتها بنسبة 8.8% من النساء، أما نسبة 40.8 % أقرت بأن أسباب عدم تفضيلها لترشيح المرأة ترجع إلي أن المرأة لا تستطيع تحمل الأعباء السياسية وهو ما يؤكد الاستجابة السابقة كما يشير أيضاً ربما إلي خوف الرجل وإشفاقه على المرأة، أما نسبة 31.7% أشارت إلي أن ولاية المرأة ليست مطلوبة، مما يؤكد على التبرير وفقا للفهم الخاطئ للدين وتطويعه لرغباتهم في سيادة الرجل، يليها نسبة 7.4% أكدت على أن مكان المرأة الطبيعي هو البيت وأنها لا تصلح إلا للأعمال البسيطة والسهلة.

- تنوعت أسباب تفضيل المرأة لدى مفردات عينة الدراسة الموافقة على ترشيح المرأة في البرلمان، وأن اختلفت درجة تفضيلها بين النساء عنها لدى الرجال، حيث أغلبية العينة من النساء بنسبة 48.3% أشارت إلي أنه لا يوجد فرق بين المرأة والرجل، وإنما المحك الأساسي بينهما يرجع إلي الأداء، بينما جاءت

هذه الاستجابة في المرتبة الثالثة لدى شريحة العينة بنسبة 17.7% من استجابات عينة الدراسة من الرجال الذين أيدوا ترشيح المرأة، وقد جاءت اعلى الاستجابات في شريحة الرجال متمثلة في أن المرأة نجحت في كافة المهن ووصلت حتى درجة وزيرة حيث أشارت إليها نسبة 37.5% من استجابات عينة الدراسة، بينما جاءت في المرتبة الثانية في ترتيب الأسباب لدى نفس الشريحة من النساء حيث أشارت إليها نسبة 17.7% من استجابات العينة من النساء.

- أكدت الدراسة على ضرورة الإشارة الدائمة لنماذج المرأة الناجحة في شتى المجالات كخطوة هامة لكسب التأييد لها، أما الاستجابة التي جاءت في الترتيب الثاني لدى شريحة العينة من الذكور، فقد تركزت في توافقهم مع النظام السياسي وتأييدهم، حيث أشاروا إلي أن أسباب موافقتهم على ترشيح المرأة يرجع إلي أن النظام السياسي يؤيدها وقد أشارت إليها بنسبة ٢٢% من استجابات عينة الدراسة من الذكور، بينما لم تكن هذه الاستجابة بنفس الأهمية لدى النساء حيث أشارت إليها بنسبة 6.4% من استجابات العينة، وجاءت في المرتبة الأخيرة في الترتيب.

- أكدت أن نسبة 54.9 % من الذكور قد شاركوا في انتخابات المحليات ٢٠٠٥ مقابل 41.9% للإناث، و 45.1% لم يشاركوا من الذكور من عينة الدراسة في مقابل 58.1 % للإناث. وهذا يشير إلي انخفاض نسبة المشاركة عما هو متوقع في ظل الدعم الديمقراطي، وفي ظل الدعم المؤسسي للمرأة خاصة من المجلس القومي للمرأة. حيث انخفضت نسبة المشاركة بين عينة الدراسة في انتخابات المجالس المحلية ٢٠٠٨ سواء في نسب الذكور أو الإناث، حيث تتراوح معدل الانخفاض ما بين 4:6 % من الانتخابات السابقة.

- تحدد المنظومة القيمية للمجتمعات الإنسانية أسس ومعايير وسبل العلاقات في نطاقها. كما تحدد طبيعة الأدوار وما يرتبط بها من حقوق وواجبات وما تعكسه من أنماط للسلوك في شكل علاقات وتعاملات وتوقعات سائدة في أطار تلك المجتمعات. ومن هنا نجد أن الموروث الثقافي وما يعكسه من قيم وعادات وتقاليد وأساليب للسلوك وأسس للعلاقات والتعاملات يتناقلها الأفراد جيلا بعد جيلا يحدد طبيعة ومقومات تلك الأدوار ودرجات ونسب التفاعل فيما بينها في المواقف المتنوعة والتي تكون عادة نتاجا

للتفاعل بين الموروث الثقافي وما يعكسه من عادات وتقاليد وقيم ومعايير والواقع الاجتماعي والاقتصادي بما يتضمنه من أسس وقوانين وظروف ومشكلات وعلاقات ونظم والشخصية وما تحويه من كلا الجانبين.

- رغم هذا الموروث الحضاري والنضال التاريخي للمرأة المصرية فأن حركة المرأة المصرية تواجهها عقبات متعددة يعود بعضها إلي البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع بوجه عام، وموقفها السلبي من المرأة بوجه خاص، ويعزي البعض الآخر إلي حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر والأمية لدى قطاع عريض من المجتمع وهو ما عكسته استجابات عينة الدراسة حول العديد من قضاياها، ويعزي بعضها الأخر إلي نقص ثقافة ووعي المرأة ذاتها بدورها وحقوقها وأهمية ممارسة تلك الحقوق. حيث أن نشاط الحركة النسائية المصرية منذ عقود طويلة حتى الأن نشاطا محكوما بالمرأة المتعلمة المثقفة فهو ينطلق من رؤى وتنظيمات تصنعها أو تتبناها الصفوة من النساء ذوات العلم والثقافة العالية والمواقع الاجتماعية التي تأهلهن للقيام بهذا النشاط وتسمح لهن بتلك المشاركة.

- برزت الموروثات الثقافية والاجتماعية بما تحويه من عادات وتقاليد ومفاهيم وممارسات بالية ومغلوطة يبرز فيها التحيز ضد المرأة كمعوق أساسي من معوقات المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة حيث تسود الانساق القيمية المنحازة للرجل وتنشر التفسيرات الخاطئة للدين، مع انتشار العديد من مظاهر العنف ضد المرأة والمرتبطة بسيادة تلك المفاهيم، الآمر الذي يفرض ضرورة الاهتمام بالأبعاد الثقافية والقيمية والعمل على تحسينها وتصويبها.

- شيوع صورة سلبية للمرأة تضعف من مكانتها القيادية وقدرتها على المشاركة حيث يلعب الإعلام دورا محوريا في خلق تلك الصورة وتدعيمها، فالإعلام يحصر المرأة دائما في كونها أنثى فقط، هذا الإضافة إلي محدودية الدور الإعلامي في مجال التركيز على قضايا المرأة وأهمية مشاركتها في العمل السياسي كأحد اهم مظاهر الديمقراطية، مع عدم التأكيد على الإشارة لبعض النماذج النسائية الناجحة التي تبوأت مناصب قيادية في مختلف المجالات.

- أن هناك العديد من المعوقات التي تعوق المرأة المصرية عن أداء دورها الفاعل كشريك أساسي في

كافة مؤسسات المجتمع وأنشطته حيث لا يستطيع احد أن يجادل في أهمية دور المرأة في مجتمعها، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها، وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها، أنما تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيرا بالغا يدفع به إلي مزيد من التقدم والرقي وملاحقة الركب الحضاري على مستوي العالم أجمع.

- نشطت بعض الأحزاب وطرحت أفكارا كثيرة حول الطرق القانونية التي تسمح بزيادة مشاركة المرأة السياسي. من هذه الاقتراحات أن تخصص دوائر مغلقة تتنافس فيها النساء مع ضمان ٥٦ مقعدا كحد ادني ومراعاة نسبة العمال والفلاحين. ومنها أن تدخل المرأة إلي المجالس النيابية عن طريق نظام القائمة الحزبية النسبية التي تضمن نسبة كحد ادني. وهي اقتراحات ستتفاعل علي الساحة السياسية المصرية خلال الفترة القادمة.

- تحولت قضايا المرأة إلي قضية كل البناء الوطني التنموي، علي أساس أن علاقة التنمية بالمرأة هي تلك العلاقة الجدلية التي اشرنا إليها. إذا قدمت التنمية للمرأة دورها وحقوقها وحققت اندماجها في مجالاتها المختلفة، قدمت المرأة للتنمية قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية وثقافية. علاقة اخذ وعطاء بين الإثنين، وهي علاقة تصب أساسا في مصلحة كيانين مهمين، الكيان الأسري ثم الكيان الوطني العام.

- ثم كانت عملية إدخال بعض التعديلات علي قانون العمل والتأمينات والأحوال الشخصية من محصلة الجهد المباشر للمجلس. كما كانت محاكم الأسرة من صياغة المجلس القومي للمرأة قانونيا. وكان صدور قانون يسمح بنقل جنسية المرأة لأولادها من الزوج غير المصري، من نشاط المجلس القومي للمرأة. بالإضافة إلي دوره في إدخال التعديلات

الدستورية التي تسمح بوضع نظام انتخابي يسمح بتمثيل اكبر للمرأة في المجالس الشعبية المنتخبة.

- اتساع برامج المجلس القومي للمرأة في التدريب والتثقيف السياسي وأنشاء معهد للدراسات والتعليم البرلماني لتدريب السيدات علي أسس العمل السياسي. بالإضافة إلي أنتشار برامج التوعية والتثقيف السياسي والاجتماعي القائم علي قيم التنوير واحترام حقوق الأنسان، والذي يتيح كسب الأنصار ذوي الرؤية التنويرية في المؤسسات خاصة الدينية منها.

- تكاتف الجهود المجتمعية المختلفة في إعادة صياغة لغة الخطاب الثقافي وتعديل بعض مورثاته وتصحيح المفاهيم المغلوطة في إطاره مع التأكيد على النظرة الانتخابية للمرأة والعمل على دعم الطموح لدي الفتيات منذ التنشئة وتدعيم ثقتهن بأنفسهن للوصول إلي المواقع من خلال المناهج الدراسية والأساليب التربوية والبرامج الإعلامية المختلفة.

- إبراز دور المرأة في المواقع القيادية والثقافية الإبداعية حيث لا يستطيع احد أن ينكر أن هناك إسهامات قيادية نسائية غاية في الأهمية في المجالات المختلفة (فنون وإدارة -إعلام - اتصال - سينما) وهى أنماط الإبداع التي ترتبط بأوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية مميزة نسبيا.

- ضرورة الاستفادة من جهود رجال الدين ذوي الرؤية المستنيرة في كيفية الاستفادة من جهود المرأة وضرورة تحقيق ذاتها وإدراكها لقيمتها ودورها في المجتمع.

- استمرار وتوسيع برامج المجلس القومي للمرأة في التدريب السياسي ورفع كفاءة السيدات الراغبات في خوض المعركة الانتخابات وإنشاء معهد للدراسات والتعليم البرلماني لتدريب هؤلاء السيدات على أسس العمل السياسي والممارسة الديمقراطية وعلى مهارات خوض المعركة الانتخابية كإعداد البرنامج واكتساب المؤيدين واختيار المرشح المناسب.

- تطوير البرامج التدريبية التي تؤهل المرأة لتولى المناصب القيادية وخاصة في المجالات القانونية والتشريعية من خلال التدريب والتأهيل المستمر للقيادات النسائية المتميزة والمؤهلة لهذه المهام ومحاولة الاستفادة من دعم المجلس القومي للمرأة في ذلك.

- تفعيل دور المجالس المتخصصة والمنظمات المختلفة في إقامة الدورات والبرامج التدريبية لتدريب النشء وتنمية الوعي لديهم فكريا واجتماعيا لاحترام دور المرأة في المجتمع وخلق شراكة بينهم حيث يدعم دور كل منهم الآخر.

- الحرص علي الاطلاع علي تجارب الدول الأخرى التي أحرزت تقدما في مجال تمكين المرأة من مواقع القيادة وصنع القرار والاستفادة منها وتفعيل دور المجلس القومي للمرأة في ذلك على مستوى كافة فروعه في

المحافظات.

نتائج الدراسة:

- حاولت الدراسة الراهنة التصدي لقضية المشاركة السياسية للمرأة، وما ارتبطت بها من رؤى سياسية وفكرية وأيديولوجية انعكست على مؤشرات المشاركة وأبعادها المتنوعة في محاولة للكشف عن الأوزان النسبية لتلك العوامل، وتحديد نسبة تأثيراتها وانعكاساتها الحالية والمستقبلية على الواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري كخطوة أساسية لمحاولة التحكم فيها وتوجيهها في اتجاه تحقيق مصالح المجتمع في إطار التنمية الشاملة والمتكاملة.

- استندت الدراسة إلي مسلمة أساسية وهي أن هناك تأثير قوي لمجمل تلك الأبعاد، وما تفرزه من آثار على الخريطة السياسية والاجتماعية للمجتمع، حيث تلعب دورا محوريا ينعكس في تكريس بعض العوامل وتعميق تأثيراتها، وفي نفس الوقت في مقاومة بعض العوامل والحد من استمراريتها.

- ارتكزت أهمية الدراسة على الدور الذي تلعبه المشاركة الاجتماعية للمرأة بشكل عام ومشاركتها السياسية بشكل خاص، وما يرتبط بها من مستويات للوعي تنعكس من خلال مجموعة من الممارسات العملية والمؤشرات الفعلية.

- أكدت الدراسة على أهمية المشاركة الجماهيرية لكافة عناصر المجتمع في الارتقاء بالأفراد وتنمية المجتمعات حيث تنمي الشخصية الديمقراطية، وتسهم في نجاح النظام الديمقراطي كما أنها تحقق رضاء المواطنين عن الخدمات والمشروعات التي يشتركون في تقريرها وتخطيطها، بالإضافة إلي تنمية إحساسهم بذاتيتهم.

- أنطلق البحث من ملاحظة أساسية مؤداها أن وجود المرأة داخل المجالس التشريعية المصرية،

ومشاركتها السياسية بصورة رسمية كان وما زال محدود إلي حد كبير ولا يتفق مع الحكم الحقيقي لوجودها في المجتمع عدديا، ولا يعكس درجة تأثيرها الفعلي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية أو حتى السياسية في المجتمع.

- تأثرت قضايا المشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص سواء على المستوى العالمي أو المحلي بدرجة كبيرة بظاهرة العولمة، فلا يمكن فهم الكثير من القضايا والمفاهيم المطروحة في إطار تلك المشاركة بمعزل عن الأوضاع المجتمعية والتأثيرات العالمية والمتغيرات الدولية المؤثرة فيها والمتأثرة بها أيضا.

- تنوعت القضايا والتوجهات والأطر، حول تأثير العولمة على وضع قضايا المرأة وبغض النظر عن التوجهات الفكرية والأيديولوجية فأن ثمة اهتمام عالمي * مؤسسي – واضح بالمرأة منذ بداية سبعينيات القرن العشرين تلك الاتجاهات التي انطلقت بالأساس نظرا لخصوصية وضع المرأة بشكل عام ودورها المحوري بشكل خاص.

- تعاظم الاهتمام بالمرأة سواء في دول المركز الرأسمالي وهو ما تبدى في أنشطة وأدبيات الأمم المتحدة، وما يتفرع عنها من مؤسسات، وهي الأنشطة والأدبيات التي جعلت من تحسين وضع المرأة في العالم هدفا لها، أو في دول الأطراف التي تقتفى آثار المركز.

- أن الاهتمام بقضية المرأة، تندرج في طموحة عبر عقود عدة سواء في العالم أو في مصر – قد تأثر بأفكار التنمية البشرية، والتنمية المستدامة وهي أفكار تذهب – إلي أن التنمية لا يمكن لها أن تتم إلا باستخدام كافة الإمكانيات المجتمعية، وأن الأنسان (بنوعية رجل وامرأة) هو اهم هذه الإمكانات، وأنه وسيلة التنمية الأولى، وهدفها الأول أيضا. ومن ثم فإنه من العبث أن يستمر الوضع الحالي القائم على تمييز واضح ضد المرأة سواء في دول المركز أو في دول الأطراف.

- أن كل ما تم الإشارة إليه من تباين حاد بين مأمولات الطرح النظري للاهتمام بالمرأة، وبين واقع المرأة الفعلي ليس أمرا خاصا بالمجتمع المصري، فالاهتمام العالمي والاتفاقيات الدولية الداعية إلي المساواة وتمكين المرأة والحفاظ على حقوقها، وإتاحة الفرص لها... إلي أخر كل تلك الأمنيات الطيبة، لا تنفي أن أحوال المرأة لا تزال نسبية حيث تأثير العولمة ذاته أكثر نسبية، فقد تكون في صالح المرأة في بعض الأحيان، وضدها في أحيان كثيرة.

- لا تقتصر المشاركة السياسية على الصور التقليدية فقط مثل التصويت والترشيح وحضور المؤتمرات الانتخابية وعضوية المنظمات السياسية ولكنها تشتمل كذلك الأنشطة غير التقليدية مثل عمليات الرفض والاحتجاج على القرارات الحكومية والتي قد تأخذ شكلا عنيفا في كثير من الأحيان.

- يتوقف المدى الذي تشارك به المرأة في العمل السياسي على اهتماماتها ودرجة وعيها بذاتها واقتناعها وقدرتها على أداء دورها بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي والاجتماعي السائد في المجتمع بأبعاده الفكرية والمادية والثقافية والاجتماعية.

- تأتي أهمية معالجة قضايا المشاركة والممارسة السياسية للمرأة انطلاقا من الوزن النسبي لها في ضوء حجم السكان في المجتمع المصري، مع تعاظم تيار الحركات المنادية بتفعيل دور المرأة سياسيا بل واعتبار مشاركتها وأحوالها الصحية والاجتماعية من أبرز مؤشرات التنمية البشرية، كما ترجع هذه الأهمية أيضا إلي ما أكدته بعض الدراسات السابقة من أن المرأة المشاركة سياسيا أكثر حساسية للتغيرات التي تطرأ علي المجتمع والأقدر على التجاوب معها بفاعلية من المرأة التي لا تهتم بالمشاركة السياسية.

- ارتكزت إشكالية الدراسة الراهنة في الاهتمام المتزايد بالمشاركة السياسية للمرأة كرد فعل لإثارة قضايا حقوق المرأة في العالم، ورد فعل جزئي أيضا للمؤتمرات العالمية والاتفاقيات الدولية في هذا الإطار،

واعتبار أوضاع المرأة مؤشرا أساسيا من مؤشرات الحكم على مستوى التنمية داخل الدول.

- انطلقت الدراسة الحالية من ملاحظة أساسية، مؤداها أن وجود المرأة داخل المجالس التشريعية المصرية، ومشاركتها السياسية بصورة رسمية، كان ولا يزال محدودا إلي حد كبير، ولا يتفق مع النسبة العددية الحقيقية لها في المجتمع، ولا يعكس درجة تأثيرها الفعلي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، أو حتى السياسية في المجتمع، الأمر الذي يتطلب ضرورة التوصل إلي مجموعة من السياسات والآليات الملائمة والتي يجب الارتكاز عليها لخلق تلك المشاركة وتطويرها بما يتفق مع تحديات المرحلة الراهنة والوصول بها إلي الفعالية المطلوبة والقادرة على تحديث المجتمع المصري.

- حاولت الدراسة قياس أبعاد المشاركة السياسية للمرأة المصرية في محاولة للكشف عن عوامل انحسارها أو مقومات دعمها كخطوة أساسية لرفع مؤشرات تلك المشاركة والعمل على تحقيقها، وفي سبيل ذلك طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات حاولت الإجابة عليها من خلال التحليل الإحصائي والدراسة الميدانية.

- حاولت الدراسة الراهنة تتبع وتحليل أبعاد المشاركة السياسية للمرأة المصرية مع تحليل أبعاد الواقع الاجتماعي المصري تحليلا سوسيولوجيا في محاولة لفهم أبعاد تلك المشاركة وتحديد أهم المعوقات التي تواجهها، واستبيان أفضل الفرص التي يمكن أن تستثمرها بشكل علمي وموضوعي يمكن أن يسهم في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية بشكل خاص ووضعها في أولويات أجندة التنمية بشكل عام.

- لم تنهض أوضاع المرأة إلا في العصر الحديث مع نهضة مصر الحديثة في عهد حكم محمد على ابتداء من ١٨٠٥، حيث تفاعل المصرين بقوة مع عوامل تلك النهضة والتي طبعت دورا هاماً في حياة عددا وفيرا من المثقفين المصريين. كما أنخرط فيها بقوة عدد من علماء الدين الإسلامي وقد كانت دائما قوة تدين

المصريين المسيحيين والمسلمين تلعب دورا هاما في الحفاظ على أوضاع جيدة للمرأة.

- أن التتبع التاريخي لذلك الاهتمام بقضايا المرأة، والإسهامات حوله يؤكد أن التصدي لتلك القضايا كان في عمومه، اجتهادا عاما لمثقفين أو مفكرين لا يمثلون حقلا معرفيا معينا، ولا يتبعون تخصصا علميا محددا، سواء على المستوى العالمي أو المحلي، وأن الطابع الغالب على شكل التصدي لقضايا المرأة، كان النزوح إلي منحها حقوقا تدريجية بشكل يقلل – إذا ما استخدمنا مصطلحات الحاضر – من هامشيتها، وأن ذلك الاهتمام، كما هو الحال في كافة قضايا وظواهر وربما حياتنا جميعا، قد بدأ في الغرب الرأسمالي، ثم امتد أثره محليا بعد حين.

- كانت قضايا المرأة في البداية مرتبطة بقضايا التعليم، والتوظيف، وقوانين الزواج، ورعاية أبناء الطبقة الوسطى، ولم تكن مهتمة في البداية بمشاكل نساء الطبقة العاملة.

- لعبت رائدات الحركة النسوية المصرية أدوارا رئيسية في النضال الوطني المجاهد للحصول على الاستقلال جنبا إلي جنب مع الرجال الوطنين،. فكانت إرهاصات حركة النساء المصريات قد اتخذت أشكالا عدة من بينها الإقبال على التعليم الجامعي بمختلف التخصصات، وما صاحب ذلك من مناخ عام يدعوا إلي تعليم حديث متجسدا في تأسيس جامعة أهلية مع بداية القرن العشرين، حيث كانت ملامح نهضة بنائية ثقافية لمجتمع مصري جديد في طور التشكيل وباتت المرأة المصرية تحاول أن تأخذ مكانها في ظل ذلك المناخ المواتي.

- اعتمدت نظرية تحرير المرأة على المفهوم الليبرالي للذات باعتبارها مستقلة وقادرة على تقرير مصيرها، وعلى تحقيق طاقاتها الكامنة في إطار الظروف الاجتماعية السليمة.

- اتخذت المرأة المصرية في مطالباتها بالمساواة طريق الكفاح من خلال الجمعيات الأهلية ومنظمات

المجتمع المدني التي أتيحت لها فرصة المشاركة بها في المرحلة الليبرالية بصفة خاصة بعد أن تعثرت جهودها في سبيل الحصول على حقوقها السياسية في هذه المرحلة.

- تبلورت الحركة النسائية المصرية في أواخر الربع الأول من القرن العشرين، في تأسيس جمعية الاتحاد النسائي المصري في مارس ١٩٢٣، برئاسة السيدة هدى شعراوي التي نجحت في جعل هذه الجمعية منذ نشأتها ذراعا من الاتحاد النسائي الدولي عام ١٩٢٣، وقد انتخبت هدى شعراوي وكيلة الاتحاد النسائي الدولي وظلت تشغل هذا المركز حيث كان يتجدد انتخابها له كل سنة إلي أن توفيت.

- حاولت النساء في النصف الأول من القرن العشرين تحقيق مطالبهن من خلال أنشاء الكيان اللازم لحركتهن النسوية الجديدة، من خلال الاتحاد النسائي المصري، وما يرتبط به من مطبوعات وتجعله آلية أساسية لتحقيق، الارتباط الرسمي مع الحركة النسوية الدولية.

- تحول النشاط النسائي من نشاط نسوي مستتر إلي المضي في حركة نسوية بالغة الوضوح بداية من إعلان الاتحاد النسائي المصري عن برنامجه النسوي لأول مرة أثناء انعقاد مؤتمر التحالف الدولي للنساء المنادى بحق الاقتراع للمرأة في روما في مايو 1932.

- مع أواخر الثلاثينيات تحول الاتحاد النسائي المصري بقوة متزايدة في اتجاه توطين دعائم نسوية إقليمية أي نسوية عربية شاملة، وكان هذا التطوير مقرونا بتأكيد القومية العربية، وأدى هذا الاتحاد دورا رئيسيا في أنشاء الاتحاد النسائي العربي، الذي افتتح أعماله رسميا عام ١٩٤٥ وبينما بقيت العلاقات بين الاتحاد النسائي المصري والتحالف الدولي علاقات حميمة، إلا أن نقطة الارتكاز والتركيز إبان تلك الفترة كانت قد بدأت في التحول من الساحة الدولية إلي الساحة الإقليمية.

- في الفترة الواقعة فيما بين الحربين العالميتين، ارتفع مطلب المساواة بين المرأة والرجل وخاصة في

الحقوق السياسية ليس فقط في مصر ولكن كاتجاه عام عالمي تدافع عنه النساء وحركتها النسوية هنا وهناك، تدافع عنه وتقوده بكل قوة الحركات النسائية في البلدان المتقدمة صناعيا وكانت في الأغلب والأعم البلدان ذات السلطة الاستعمارية القديمة في العالم، ودافعت عنه كثيرات من القيادات النسائية المصرية.

- تجسد البعد السياسي للحركة النسائية المصرية في الفترة من ١٩٣٥ إلي ١٩٥٦ وهي المرحلة التي ركزت فيها المرأة المصرية مطالبها علي الحصول علي حق التصويت والترشيح ودمجها في الحياة العامة، فلقد قامت عضوات اتحاد بنت النيل بتنظيم مظاهرة نسائية أمام البرلمان عام ١٩٥١ للمطالبة بحق التصويت في الحياة العامة.

- حاولت المرأة المصرية بعد الثورة الاندماج في الحياة السياسية مباشرة من خلال عضوية اللجان التحضيرية للاتحاد الاشتراكي (حيث مثلت المرأة بنسبة ٢% فقط من إجمال المرشحين آنذاك) ومجلس الأمة سعيا نحو دعم نشاطات المرأة وإسهاماتها في العمل الوطني وتنظيم مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- أثرت التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في أعقاب ثورة يوليو تأثيرا إيجابيا كبيرا علي الحركة النسائية في مصر، حيث نبعت الحركة النسائية من داخل المجتمع المصري. ففي مارس ١٩٥٤ نظمت مجموعة من القيادات النسائية اعتصاما وإضرابا عن الطعام في مقري نقابة الصحفيين في كل من القاهرة والإسكندرية احتجاجا على تشكيل اللجنة التأسيسية المنوط بها وضع دستور جديد دون أن تضم امرأة واحدة في عضويتها.

- أن فكر الاستقلال والتحرر وسيادة النزعة الوطنية في مصر بعد الثورة قد أنعكس أيضاً على أوضاع المرأة ولكن على الرغم من التاريخ الاجتماعي المشرف للمرأة المصرية منذ فجر التاريخ وحتى الأن والذي

احتلت فيه المرأة أعلى المناصب فكانت على رأس حكومات، وشاركت في بعض حكومات وخاضت النضال في الثورات، وشكلت الاتحادات والأحزاب، وشاركت في المحافل الدولية، والعالمية وحصلت على حقوقها الدستورية كاملة منذ عام ١٩٥٦، إلا أنه على مدار التاريخ أيضاً قوبلت حركة المرأة المصرية ووجهت بالعديد من العقبات والتحديات التي تعددت واختلفت طبيعتها بين تحديات اجتماعية وثقافية وسياسية، يدعمها موروث ثقافي جامد يحط من مكانة المرأة في اغلب الأحيان، ومشكلات اجتماعية تعكس معدلات عالية من الفقر والجهل والأمية.

- تعاظم الاهتمام بالمرأة على المستوى العالمي أو المحلي منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الأن وهو ما تبدى في أنشطة وأدبيات الأمم المتحدة، وما يتفرع عنها من مؤسسات، وهي الأنشطة والأدبيات التي جعلت من تحسين وضع المرأة في العالم هدفا لها.

- حاول المجتمع المصري والدولة المصرية الخطو بخطوات سريعة حول تطوير البنية المؤسسية والقانونية لتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة المصرية ودمجها في كافة قضايا المجتمع وفقاً لمنهجية المواطنة وحق المشاركة، ودعم ذلك أنشاء العديد من المؤسسات والعمل على تحقيقها لدعم تلك المشاركة. إلا أنه لا تزال هناك مسافة واسعة بين المأمول النظري والواقع الفعلي.

- تأسس المجلس القومي للمرأة "تعبيرا عن فكر وطني، وبإرادة سياسية ومجتمعية خالصة". وتحددت رسالة المجلس في "تعظيم مكانة المرأة وتعزيز حضورها علي ساحة العمل الوطني " وإعطاءه قوة دفع جديدة للحركة النسائية المصرية". ونجح المجلس بالفعل في خلق مناخ إيجابي يناصر قضايا المرأة ويدعم ودورها المجتمعي ويحقق مشاركتها في الحياة العامة، ويتوصل بالحوار إلي ترقية أوضاعها وتعزيز جهود تمكينها وإدماجها في حركة المجتمع. ويؤكد المجلس دائما على التزامه بالمنهجية العلمية في اقتراح السياسات ووضع

خطط وبرامج العمل. ومد جسور التعاون مع أجهزة الدولة، والجامعات، ومراكز البحوث، ومنظمات المجتمع. المدني في مكافحة كافة مظاهر التمييز ضد النساء.

- استطاع المجلس القومي للمرأة أن يحقق للمرأة المصرية مكاسب لافتة من خلال تعيين أول سيدة مصرية في منصب قاضية بالمحكمة الدستورية العليا ثم تعيين ثلاثين قاضية .. الخ. وتخصيص مساحة لقضايا المرأة في الخطة القومية للتنمية، كما نجح المجلس القومي للمرأة في دمج مكون المرأة ضمن الموازنة العامة للدولة في الخطة 2002-2007. والمساهمة في إصدار عدد من التشريعات الرامية إلي إصلاح الوضع الاجتماعي للمرأة: تعديل قانون أنشاء صندوق نظام تامين الأسرة، وقانون تعديل أحكام النفقة.

- تم التوسيع في المناصب القضائية للمرأة بتعيين عدد منهم في هيئة قضايا الدولة، وفي هيئة النيابة الإدارية، فبلغ عددهن في هيئة قضايا الدولة ٧٢ امرأة من مجموع عدد أعضاء الهيئات الذي بلغ ١٩١٢ وبلغ عددهن في النيابة الإدارية 436 امرأة من مجموع ١٧٢٦ بنسبة ٢٥%.

- تولت المرأة رئاسة هيئة النيابة الإدارية فترتين متتاليتين ثم تولت المرأة منصب القاضية حيث اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا جمهوريا في إبريل ٢٠٠٧ بتعيين ٣١ قاضية من اللاتي تم اختيارهن مؤخرا من بين ١٢٤ سيدة تقدمن لهذا العمل من عضوات هيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة كما تم تعيين ثلاث سيدات في المحكمة الإدارية العليا.

- جاءت التعديلات الدستورية في ضوء استجابة سيادة الرئيس محمد حسني مبارك وفهمه لواقع المرأة المصرية وتجاوبه مع احتياجاتها في طرحه للعديد من التشريعات التي كانت لصالح المرأة، الأمر الذي تجلى بوضوح في التعديلات الدستورية في المادة (٦٢) التي نصت على ضرورة وجود تمثيل مشرف للمرأة المصرية على الساحة السياسية والتي تنص على "للمواطن حق الانتخاب وإبداء الراي والاستفتاء وفقا لأحكام

القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني، ومنظم القانون حق الترشيح لمجلس الشعب والشورى وفقا لأي نظام انتخابي، ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم الحزبية، بأية نسبة بينهما يحددها، كما يجوز أن يضمن حدا ادنى لمشاركة المرأة في المجلسين.

- أن قضية مشاركة المرأة في البرلمان تطرح نفسها بكل ثقلها في هذه المرحلة من العمل الوطني لأسباب متعددة بعضها يتعلق بهموم المرأة نفسها، والبعض الآخر يتعلق بمتغيرات المجتمع وتوجهاته الجديدة، وتحدياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافة والعلمية.

- ترتبط مؤشرات ونسب التمثيل البرلماني بثلاث مؤشرات أساسية، أولها نسبة القيد في الجداول الانتخابية، ثم نسبة التصويت وبعد ذلك نسبة التمثيل وشغل المقاعد البرلمانية.

- أكدت نتائج الدراسة أن مساهمة المرأة المصرية في الحياة السياسية محدودة، رغم تضاعف أعداد النساء المقيدات في الانتخابات اكثر من مرتين خلال العشرون عاماً المنقضية، ففي خلال الفترة من 1975 وحتى عام 1986 ارتفعت نسبة قيد النساء من حوالي 1.6 مليون مقيدة عام ١٩٧٥ إلي حوالي 3.6 مليون مقيدة عام ١٩٨٦، ثم تضاعف العدد مرة أخرى بحوالي ثلاث مرات في الفترة من (1986 – 2005) ليرتفع من 3.6 مليون مقيدة عام 1986 إلي حوالي 8.8 مليون مقيدة في عام 2000 ثم يرتفع العدد مرة أخرى ليصل إلي 9.7 مليون مقيدة لعام ٢٠٠٥.

- هناك العديد من التفاوتات الكبيرة تبلورت في نسبة تمثيل المرأة المصرية في جداول القيد للانتخابات بين محافظة وأخرى ومن إقليم إلي أخر، بالإضافة إلي تفاوتات كبيرة أيضاً في العملية التصويتية لتلك النسب المقيدة.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أنه يجب التركيز على توعية المرأة بقيمة صوتها وكيف أن عليها

أن تعتد به وتوجهه بشكل سليم كجزء من استقلاليتها وانتماءاتها وممارسة حقها في المواطنة الكاملة والديمقراطية.

- يحتاج دور المرأة السياسي إلي إرادة شعبية حقيقية تضحي في مكانها الطبيعي في ظل شيوع ثقافة الديمقراطية والاعتراف الاجتماعي بأهمية أن تمارس المرأة المصرية حياة سياسية كاملة، وهي أمور ترتبط بمحددات كثيرة، اجتماعية، وثقافية، وقيمية، وتعليمية اكثر منها تشريعية أو قانونية أو دستورية حيث أن تمثيل المرأة في الحياة النيابية لا يزال أمرا مثير للقلق ولا يعبر بصدق عن مكانتها الحقيقية في المجتمع، ولا يتوج الجهد المبذول في سبيل النهوض بها.

- حظيت المرأة المصرية بتمثيل أفضل داخل مجلس الشورى، ولكن ينبغي التذكير بأن هذه النسب تشمل كلا من العضوات المنتخبات والمعينات. حيث أن التعيين في مجلس الشورى يشمل ثلث الأعضاء، والتي غالبا ما ترتفع فيه نسبة وجود المرأة ولكن علي أية حال فإن تمثيل المرأة سواء في مجلس الشعب أو الشورى يزل يعكس فجوة كبيرة ووضعاً غير مقبول للمرأة المصرية.

- ارتفعت نسبة الذكور بالمقارنة بنسبة الإناث فيما يتعلق بالقيد في الجداول الانتخابية، على الرغم من انخفاض النسبة عموما بين الاثنين، الأمر الذي يعكس تدني مستوى الوعي السياسي وانخفاض إرادة المشاركة السياسية لدى عينة الدراسة وأن كانت اكثر انخفاضا لدى الإناث منها لدى الذكور حيث أشار اغلب المبحوثين بنسبة ٧٢%، إلي عدم جدوى حمل البطاقة الانتخابية، حيث أن الرقم الانتخابي يأتي لهم أثناء الانتخابات على يد المرشحين دون مجهود منهم، الأمر الذي اكد أيضاً على توجيه إرادة الناخبين لانتخاب مرشح محدد يأتي لهم بالبطاقة دون وجود إراداتهم التي تعكس رغبة حقيقية في التسجيل والقيد في تلك الجداول.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات السابقة في الريف كانت اعلى منها في الحضر، حيث ارتفعت نسبة المشاركة في الريف من النساء المشاركات في انتخابات سابقة لتصل إلي 73% مقابل نسبة ٣٧% من الحضر، ويرجع ذلك في الغالب إلي ارتباط المشاركة في الريف بعملية العصبية والإعطاء الجماعي لأصوات القرية لأحد المرشحين المتفق عليه، الأمر الذي يؤكد هنا أن نسبة القيد في الجداول الانتخابية لا تعبر عن وعي حقيقي ولا تعكس رغبة وإرادة المشاركة بقدر ما تعكس تزييف الوعي وتطويع الإرادة لاستخدامها في إطار العصبية والإرادة الجمعية. وهو ما أكدته أقوال المبحوثات من عينة الدراسة، حيث أشارت إحدى المبحوثات أنهن ينفذن إرادات العائلة أو العمدة حيث يتفق على مرشح محدد.

- عند محاولة الربط بين متغير الوعي بالمشاركة السياسية أو الرغبة فيها ودرجة التعليم أو نوع المهنة. أكدت نتائج الدراسة أنها لم تعكس وجود علاقة دالة بين تلك المتغيرات ودرجة المشاركة وإنما برزت تلك العلاقة من خلال الارتباط بمحل الإقامة (ريف- حضر). الأمر تجلى بوضوح واتفق مع نتائج المؤتمر السابع للمجلس القومي بالمحافظات.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أنه على الرغم من النسبة المقبولة لقيد المرأة في الجداول الانتخابية بالمقارنة بالرجال إلا أن نسبة إعطاء صوتها للمرأة لا تزال ضعيفة للغاية. الأمر الذي يتفق مع أقوال عينة الدراسة الراهنة ويؤكد على ضرورة دعم الوعي الانتخابي ونشر الثقافة السياسية الإيجابية لدى قطاعات المجتمع كي تستطيع أن تصل إلي الدرجة المأمولة من ديموقراطية الممارسة، تلك الممارسة التي يستحقها المجتمع المصري وفقا لتاريخه العظيم وقدراته البشرية الفاعلة.

- تمثل عملية الانضمام الرسمي إلي حزب سياسي من أكثر أشكال المساهمة في الحياة العامة إيجابية،

فالسعي إلي التمتع لعضوية الحزب السياسي صورة فعالة من صور المشاركة السياسية، تعبر عن درجة عالية من الوعي والاهتمام السياسي. فهي مؤشر دال على السلوك السياسي التطوعي الإيجابي، وعلى رغبة الحريصين عليه في التأثير المباشر في الحياة العامة.

- ونتيجة لانعدام قنوات المشاركة السياسية الرسمية، وانكماش الصيغ التقليدية لها، بخروج الأحزاب خارج ساحة الصراع والمواجهة، واقتصار دورها على قنوات المشاركة غير الرسمية التي اتجهت إلي ممارسة العمل السياسي خارج إطار الشرعية، من خلال قنوات النشاط الغير رسمي مهددة بذلك امن النظام واستقراره الأمر الذي أنعكس بدوره وبقوة على مشاركة المرأة في تلك الأحزاب وتأثيرها أيضاً بتلك الممارسات غير الشرعية والمتطرفة في أحيان كثيرة، الأمر الذي ساهم بقوة في انكماش مشاركتها الشرعية.

- أصبحت الأحزاب السياسية لا تمثل قنوات وسيطة فعالة، تساهم في إدماج شرائح اجتماعية لها وزنها، وبخاصة من الشباب والمرأة في الحياة السياسية.

- حاول الإخوان إبراز عناصر نسائية مشاركة في العملية السياسية، الأمر الذي تجلي بوضوح في انتخابات ٢٠٠٥ حيث أصبحت المرأة ورقة رابحة في العملية الانتخابية، وحاول الإخوان استثمارها ومحاولة تحقيق المكسب عن طريقها فأصبحت هناك أيضاً الأخوات واصبحن لديهن وجود على ساحة المنافسة السياسية.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن دستور مصر الدائم وللقوانين المنظمة للعمل الحزبي يوجد بها ما يميز ضد المرأة أو يقيد من قدرتها على المشاركة السياسية بصفة عامة، والمشاركة في العمل الحزبي على وجه التحديد بل أن المواد 5،4 من القانون رقم (40) لعام 1977 م تحذر من قيام الأحزاب أو من تحديد شروط العضوية بها على التفرقة بسبب الجنس على رأس مجموعة أوسع من أسباب التفرقة والتمييز.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن برامج الأحزاب رغم اختلاف توجهاتها الأيديولوجية تتفق جميعها عند مخاطبة فئات المجتمع المصري بقصد كسب مؤيدين للمنطق العام الذى يتبناه الحزب على مخاطبة المرأة، حيث اتفقت البرامج الحزبية على أهمية دور المرأة ليس فقط في محيط الأسرة وإنما في محيط المجتمع ككل وإنما كانت بعض الأحزاب قد أفاضت اكثر من غيرها في تعداد الضمانات الواجب توافرها لضمان قيام المرأة بدورها في المحيطين الخاص والعام.

- اتفقت الأحزاب جميعها على لزوم توفير المناخ الملائم الذى يساعد المرأة على أن تستكمل حرياتها وحقوقها لتتبنى منحى إيجابيا في العمل العام، وتقوم الأحزاب أيضاً بمراجعة مستمرة لمضمون خطابها الخاص بالمرأة و الموجه لها بقصد تطوير معنى ما يجب أن يؤدى للمرأة المصرية لمساعدتها على أداء دورها العام ولتوسيع نوعية الضمانات اللازمة للحفاظ على هذا.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن كافة الأحزاب العاملة على الساحة السياسية والحزب الوطني بشكل خاص مطالبة بالتعامل مع القوى النسائية المنتمية إليها كعضوية فعالة ومؤثرة في كيان الحزب وهياكله و أليات و سياساته، و ليس كمجرد عنصر ثانوي فرعى غير مؤثر.

- كما أكدت نتائج الدراسة الراهنة أن الأحزاب المصرية باستثناء الحزب الوطني و حزب التجمع تفتقر إلي وجود أجهزة نسائية فعالة داخلها. فإذا انتقلنا إلي متابعة التواجد الفعلي للمرأة داخل الأحزاب السياسية في مصر لوجدنا ضعفا شديدا في مستوي المشاركة الحزبية للمرأة المصرية علي مستوي القاعدة وكذا انخفاضا ملحوظا في تواجد المرأة في مستويات الحزب القيادية.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أنه رغم وجود المرأة المؤثر في برامج الأحزاب وطرحا لأفكاره إلا أن مؤشرات انضمامها للأحزاب، لا تتمتع المرأة بوجود ملموس أو فعال سواء على مستوى العضوية أو

القيادة الحزبية هذا رغم قيام الدستور والقوانين المنظمة للعمل الحزبي على تكريس مبدا المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات السياسية.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أنه هناك واجب علي الأحزاب أن تعني بتنمية قدرات كوادرها النسائية تنمية سياسية واجتماعية قويمة، وتقديم الدعم اللازم لإنجاح حملة المرشحات للانتخابات سواء كان دعما ماديا أو دعما سياسيا أو معنويا وهو الجهد الذي لا يجب أن يقتصر علي المرأة بل يجب علي الأحزاب تنمية قدرات الجميع والتأكد علي أهمية العمل الانتخابي وممارسة حقوقهم الانتخابية.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أيضاً أن عدد كبير من عينة الدراسة ليسوا على معرفة بالأحزاب حيث وصلت نسبتهم إلي ٣٨% كما أوضحت نسبة 51.2% أنها لا تعرف بعض الأحزاب ونسبة 10.8% فقط هي التي تعرف أسماء الأحزاب السياسية في مصر. الأمر الذي يعكس أن نسبة 89.2% من عينة الدراسة ليست على علم بمجرد أسماء الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الأمر الذي يعكس بدرجة كبيرة عدم فعالية تلك الأحزاب حتى أنها فقدت مجرد التواجد الاسمي على الساحة السياسية فلم تعرف الجماهير حتى اسمها فهي غير موجودة جماهيريا وإنما تظهر فقط في أيام الانتخابات.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن الحزب الوطني الديمقراطي اكثر انتشارا ومعرفة وأهمية لدى عينة الدراسة، وذلك لأنه يمثل بصفة عامة تيار الوسط في الحياة السياسية المصرية، ولا يمكن فصل توجهاته وبرامجه عن السياسة العامة للدولة، ولا تختلف برامجه عن برامج الحكومة، ويراسه رئيس الجمهورية نفسه، وقد بلغت نسبة معرفة عينة الدراسة بـ وبنشاطاته 70 % غير أننا نجد أن هذه النسبة منخفضة إلي حد كبير بما يجب أن يكون عليه تواجد الحزب وذلك لأنه يمثل الأغلبية.

- كما أكدت نتائج الدراسة أن حزب الوفد جاء في المرتبة الثانية من حيث القاعدة الجماهيرية أو

التأثير السياسي، حيث يعد من اكبر أحزاب المعارضة، ويصدر جريدة الوفد وقد بلغت نسبة من يعرفونه من عينة الدراسة 64.8% ويرجع ذلك أيضاً بدرجة كبيرة إلي التاريخ الطويل لحزب الوفد في الحياة السياسية المصرية، أما حزب التجمع في المرتبة الثالثة، وربما يرجع ذلك إلي أنه يمثل عددا من التيارات السياسية التي تنطوي تحت عباءة اليسار، وبلغت نسبة معرفته لدى العينة 43.6%، وكان الحزب الناصري الذي يرفع شعارات ثورة ١٩٥٢ ويصدر جريدة أسبوعية باسم " العربي" وقد جاء ترتيبه في الأهمية السياسية لدى عينة الدراسة بنسبة 39.4 %.

- أما حزب الأحرار فهو معروف بجريدة الأحرار التي يصدرها، وقد جاء ترتيبه بالنسبة للأهمية السياسية لدى عينة الدراسة في المرتبة السادسة بنسبة 31.3%

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن الغالبية من عينة الدراسة لا ينتمون إلي أحزاب سياسية، حيث تصل نسبتهم إلي 67.1 %، مما يشير إلي ضعف الانتماء الحزبي. وهذا أما نتيجة عدم معرفة برامج الأحزاب أو عدم الإيمان بدورها. وتنخفض نسبة المنتمين لأحزاب سياسية من عينة الدراسة إلي 32.9 % بعضهم أعضاء من الناحية النظرية، حيث لا تتعدى عضويتهم مجرد استخراج بطاقات عضوية فقط، حيث تميزت الأحزاب السياسية بنقص فعاليتها وضعف قاعدتها الجماهيرية ووهن خطابها السياسي.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن ارتفاع نسبة الذين يعرفون الأحزاب ويشاركون في الانتخابات لتصل إلي 69.6 %، في مقابل 29.4 % لا يعرفون الأحزاب ولا يشاركون، مما يشير إلي أن هناك فئة لديهم وعي سياسي ومع ذلك لا يشاركون، وقد يكون عدم المشاركة بقصد حيث يمثل عزوف عن المشاركة لعدم جدوى المشاركة، وقد تكون عدم المشاركة نتيجة لعدم الاهتمام.

- كما أكدت نتائج الدراسة الميدانية أيضاً أن هناك 30.2 % من العينة لا يعرفون الأحزاب، ومع

ذلك يشاركون في الانتخابات، وهذه المشاركة قد لا تكون نتيجة للوعي السياسي بأهمية المشاركة، وإنما تكون لمصالح خاصة بالفرد أو بموطنه أو لعلاقات قرابيه لابن القرية ..الخ.

- انخفاض نسبة أفراد العينة الذين يرون أن للأحزاب دورا فاعلا في مشاركة المرأة لتصل نسبتهم إلي 65% في مقابل 24.4% لا ترى لها أي دور يذكر، ونسبة 10.6% لا يعرفون إذا كانت لها دور أم لا، وهذه البيانات تشير إلي وعي الناس بعدم قدرة الأحزاب وأن كانت الفئة التي لا تعرف تشير إلي عدم الوعي السياسي. حيث أكدت النسبة التي أشارت إلي وجود دورا فاعلا لتلك الأحزاب دعم مشاركة المرأة إطار ما ينبغي أن يكون أساسا وليس كما هو كائن بالفعل، حيث يشير الواقع إلي وهن وضعف دور الأحزاب الفعلي. حيث أشارت نسبة 36.5% من 24.4% الذين أبدوا دور الأحزاب في دعم المشاركة السياسية للمرأة إلا أنهم أشاروا إلي أنه دور معطل، بينما النسبة التي رات أن لها دور فعلي واقعي لم تتعدى ٤% من إجمالي العينة.

- كما أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن 45.1% من عينة الدراسة لا يعرفون طبيعة الدور الذي تمكن أن تقوم به الأحزاب وهي نسبة تعكس انخفاض الوعي السياسي بشكل كبير حيث أشاروا من قبل إلي موافقتهم على دعم الأحزاب للمرأة ويمكن أن تضم هذه الفئة من لا يرون للأحزاب دور في دعم المرأة المصرية، وكذلك بعض الذين يرون لها دور ولكنهم لا يستطيعون تحديده، أما الاستجابات الثلاثة الأخرى فكانت أعلاهم نسبة أنها تتيح الفرصة للمشاركة لتصل إلي 22.6% يليها أنها تستوعب طاقات المرأة 15.9%، ويأتي في المرتبة الأخيرة أنها تتيح التثقيف الفكري والسياسي لأعضاء المجتمع وذلك بنسبة 13.4%، غير أن هذه البيانات تشير إلي انخفاض أو تدنى الوعي بأهمية الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية بشكل عام ودورها بالنسبة للمرأة بشكل خاص، الأمر الذي يعكس واقع الأحزاب السياسية ذاتها

بما تعانيه من وهن وضعف وشلل في بعض الأحيان على ساحة التأثير السياسي والمشاركة السياسية بمعناها الواسع في المجتمع.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن 20.1 % أشار إلي ضعف الوعي السياسي بشكل عام، والوعي الحزبي بشكل خاص، ويأتي عدم التواجد بين الجماهير في المرتبة الثانية من استجابات عينة الدراسة، حيث تصل الاستجابات إلي 17.3%، وإذا اضغنا إليها عدم قدرتها على الوصول للجماهير 15.7 % لترتفع النسبة إلي حوالي ٣٣ % الذين يرون أن البعد أو عدم الوصول إلي الجماهير سببا في عدم فعالية الأحزاب السياسية تجاه دعم مشاركة المرأة.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن عدم وجود برامج واضحة للأحزاب شكل سبباً من أسباب عدم فعاليتها لتصل النسبة إلي 16.8%، كما أن نسبة 14.3% يرون أنها تخدم مصالح قيادتها، أي أن الأحزاب تخدم بالدرجة الأولى من وجهة نظرهم المصالح الخاصة لقادتها. ويرى حوالي 12.4% أنها غير مؤثرة في الحياة السياسية، في حين يرى 3.4% عدم توافر كوادر سياسية فعالة داخل الأحزاب، أما ما يتعلق بالأسباب الداخلية لعدم الفعالية الحزبية فتنخفض لتصل إلي 1.4% يرون غياب المشاركة داخل الأحزاب، ١% يرون وجود مشاكل داخل الأحزاب، فهي غير قادرة على دعم المشاركة بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن أسباب عدم الفعالية للأحزاب تجاه تحقيق مشاركة المرأة ودعم فعاليتها من وجهة نظر عينة الدراسة تراوحت بين عدم التواجد بين الناس أو عدم وضوح البرامج، أو عدم التأثير في الحياة السياسية، أو أن الأحزاب تخدم مصالح قيادتها، بالإضافة إلي أن تلك القيادات غير فاعلة، مما يشكل دافعا لتغيير وتطوير القيادات الحزبية بقيادات أكثر كفاءة وجماهيرية، ونزاهة وتأتي بعد ذلك

المشاكل الداخلية للحزب أو الاختلال الداخلي للحزب سواء في ضعف المشاركة داخله أو المشاكل بسبب من أسباب عدم الفعالية.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن الإناث كن أكثر رضا عن ترشيحات الأحزاب السياسية من الذكور حيث أن 50.8 % رأين أن ترشيحات الأحزاب جيدة في مقابل 44.9% من الذكور، كما أن 33.8% رأين أن ترشيحات الأحزاب غير جيدة في مقابل 46.7% من الذكور، وترتفع نسبة الإناث اللاتي لا يعرفن أو لا يستطعن تقييم الترشيحات بالإيجاب أو السلب لتصل إلي 15.4% مما يؤكد على انخفاض الوعي السياسي خاصة بالأحزاب، في مقابل 8.5% من الذكور.

- أشارت غالبية عينة الدراسة بنسبة 71.6% أن أسلوب اختيار المرشحين كان من أسباب ضعف وجود المرأة أو دعمها جيد من قبل الأحزاب، بينما أشارت نسبة 22.6% من إجمالي العينة أن الأسلوب الذي تم به اختيار المرشحين كان جيدا بصرف النظر على ترشيح المرأة أم لا، بينما أشارت نسبة 5.8% بأنها لا تستطيع أن تحكم.

- جاءت أعلى المؤشرات بأن أسلوب ترشيح الأحزاب لمرشحيها كان غير داعم للمرأة بنسبة 63.2% لأن الاختيارات كانت تتم وفقا للأهواء الشخصية للأمناء، الأمر الذي يعكس خوفهم من إخفاق المرأة أو عدم التحمس لها، يليها نسبة 19.4% أرجعت سبب إقرارها بأن أسلوب الاختيار لم يراعى ضرورة التجديد والتغيير بالنسبة للوجوه بشكل عام رجال أم نساء، بينما أشارت نسبة 12.4% أن الاختيار كان لأصحاب النفوذ والقوة، بينما أشارت نسبة ٤% أن الاختيار كان غير موفق لأنه كان متحيزا ضد المرأة.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أنه على الرغم من المناخ السياسي الداعم للحياة الحزبية، إلا أنها قد

عانت من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد، تسببت في فشلها في التأثير الإيجابي على الحياة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص، مما اثر وبدرجة كبيرة على وجود تلك الأحزاب داخل الساحة السياسية وقدرتها على المنافسة وإثبات الوجود، وهو الأمر الذي استشعرته وأقرته عينة الدراسة من خلال استجاباتها.

- عكست استجابات عينة الدراسة بدرجة كبيرة رأي الشارع المصري بالنسبة لترشيحات الأحزاب، حيث أكدت نسبة 71.6% أن أسلوب اختيار الأحزاب لمرشحيها كان غير جيد في مقابل 22.6% أشاروا إلي أن الترشيح كان جيدا، بينما أكدت نسبة 5.8% عدم استطاعتهم الحكم، وأكدت استجابات عينة الدراسة وعيهم وإدراكهم لموقف الأحزاب السلبي تجاه دعم المرأة المصرية أو مساندتها أو حتى إعطائها حقها كعضو فاعل في تلك الأحزاب.

- كدت نتائج الدراسة التحليلية أن تمثيل المرأة في الأجهزة النيابية والتشريعية والمحلية احد المؤشرات الدالة علي فعالية المشاركة السياسية للمرأة، وكذلك أحد الوسائل التي يمكن من خلالها الحكم علي مدى فعالية التطور السياسي للمجتمع ككل. فوضع المرأة في المجالس المحلية المنتخبة يمثل مؤشراً هاماً من مؤشرات قياس مدى تطور المجتمع، ولن تتحقق النهضة إلا بالنهوض بأوضاع المرأة على كافة المحاور، فلا ضمان لتواصل التنمية دون رسوخ قيم الموطنة والمشاركة والمساواة علي ارض الوطن. وإذا نظرنا إلي قضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية في المجالس المحلية نجد أن هناك تفاوتا كبيرا لنسب تمثيلها وعبر المراحل التاريخية المتعاقبة.

- أشارت المؤشرات إلي أن تمثيل المرأة في المجالس الشعبية المحلية في مصر لم يخرج عن معدلات تمثيلها في المجلس التشريعي بل شغل موقعا متراجعا بدرجة اكبر. فلقد تواضع تواجد المرأة في هذا المستوي سواء من الناحية العددية أو من حيث احتلال مكانة قيادية متقدمة في تلك المجالس.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة أعضاء المجالس المحلية من النساء قد زادت زيادة طفيفة من ٥٥٨ عضوة في عام ١٩٩٧ بنسبة 1.2% من إجمالي عدد أعضاء جميع المجالس المحلية في مصر آنذاك لتصل إلي ٢٥٩٦ عضوة في عام ٢٠٠٨ بنسبة 5.04 % وجدير بالذكر أن هذه النسبة تعتبر منخفضة للغاية إذا ما قورنت بحجم تمثيل المرأة عام ١٩٨٣، في ظل تخصيص المقاعد حيث وصلت نسبة وجود المرأة بالمجالس المحلية في تلك الفترة إلي 9.2% وعموماً تجدر الإشارة إلي أن هذا الارتفاع خلال هذه الفترة يعود إلي وجود قانون يسمح بتخصيص مقعدين للنساء في كل مجلس، ولكن هذا القانون ألغي لعدم دستوريته أسوة بما حدث في مجلس الشعب.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن التمثيل المحلي للمرأة يمثل إحدى المدراس الأساسية لتخريج القيادات السياسية الفاعلة، حيث يتم من خلاله التدريب في إطار الممارسة، وإذا ما تتبعنا نسبة تمثيل المرأة على مستوى المحافظات نجد أن هناك تفاوت غير مبرر علي مستوى المحافظة والمركز والمدينة والحي والقرية.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن مؤسسات المشاركة السياسية الرسمية، بداية من الأحزاب ووصولا إلي المجالس المحلية، والجماعات الضاغطة المتنوعة في مصر، قد عانت من أزمة هيكلية حادة متعددة الأبعاد، أهمها غياب الفعالية الحقيقية لتلك المؤسسات، الأمر الذي جعلها في وضع هامشي للغاية، من مجمل المعادلة السياسية المصرية، التي لا تزال متمركزة حول الدولة ومؤسساتها، فبدت اللعبة السياسية كلها، وكأنها تدور بين أقليات. الأمر الذي أدى إلي عزوف قطاع عريض من الجماهير عن المشاركة في الحياة السياسية، وأنعكس بقوة على مؤشراتها من خلال انحسار المشاركة السياسية للمرأة على مستوى تلك المؤسسات سواء البرلمانية أو المحلية أو الحزبية.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن المرأة من عينة الدراسة كانت اكثر تأثيرا من الرجل في دخول المرأة

المجالس المحلية حيث وافقت بنسبة ٤٩% من النساء مقابل ٣٩% من عينة الدراسة من الرجال بينما لم يوافق نسبة 55% من عينة الدراسة من الرجال مقابل عدم موافقة نسبة ٣١% من عينة الدراسة من النساء فيما لا يعرف نسبة 30% منهم ١% من الرجال و20% من النساء، الأمر الذي يعكس ضعف الوعي بدرجة كبيرة بأهمية مشاركة المرأة كعضو فاعل في المجالس المحلية. ولكن الملفت للنظر هنا رفض نسبة ٣١% من عينة الدراسة من النساء وجود المرأة داخل المجالس المحلية الأمر الذي يؤكد على أن شريحة كبيرة من النساء لا تزال ضد النساء وربما يبرر لنا ذلك انخفاض نسبة نجاح المرأة على الرغم من ارتفاع نسبتها في الناخبين حيث يبقى قطاع عريض من النساء حتى الأن ضد وجود المرأة.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن النسبة الغالبة من الذكور المؤيدين لوجود المرأة في المجالس المحلية أشاروا إلي أنها قادرة على الإحساس بمشاكل مجتمعها وذلك بنسبة ٤٠% أما النسبة التي تليها فكانت من نصيب الاستجابة التي ترى قدرتها على إثبات حقها في المجتمع بنسبة 30.4% تليها الاستجابة التي تشير إلي أن قدراتها لا تختلف عن الرجل بنسبة 20.6% بينما لم يشير احد إلي أنها قد تكون افضل من الرجل وذلك بنسبة صفر % حيث يعد ذلك منطقيا من وجه نظر الرجال أما اعلى استجابة من وجهه نظر النساء فكانت أن قدراتها لا تختلف عن الرجل بنسبة 40 % علي أنه قد تكون افضل من الرجل بنسبة 25% أما اقل استجابة جاءت حول قدرتها في إثبات حقها في المجتمع بنسبة 15% الأمر الذي يشير إلي أن المرأة من عينة الدراسة لم تأخذ علاقتها بالرجل على محمل صراع أو تحدي وإنما هي تنشغل في دخولها للمجالس المحلية بهدف خدمة مجتمعها بدرجة أكبر.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة من الرافضين لوجود المرأة داخل المجالس المحلية من عينة الدراسة ارجعوا ذلك إلي النزعة الذكورية التي ترى أنه عمل منوط به الرجل ولا دخل للمرأة فيه حيث

جاءت بنسبة 45% من عينة الدراسة من الرجال، تليها نسبة 23.6% أظهرت الشفقة على المرأة بأنه يكفيها الأسرة والأطفال ثم أشارت نسبة 20% إلي ضعف قدراتها ومحدوديتها أشارت ١٩% من الرافضين من الذكور من عينة الدراسة إلي أنها لا تستطيع القيام بهذا العمل والمفاجأة هنا كانت في استجابات عينة الدراسة من النساء حيث أثبتت أنهن اكثر ذكورية من الرجال حيث أشارت نسبة 50% بأنه شغل رجالة تليها نسبة 25% أرجعت رفضها لأن المرأة غير قادرة على ممارسة العمل المحلي بينما أشارت نسبة 10% بأنه يكفيها البيت والعيال بينما أشارت نسبة 15% أنه لا تزال قدراتها محدودة. الأمر الذي يستوجب. هنا ضرورة رفع ثقافة المرأة والعمل على تدريبها ودعم قدراتها وتثقيفها كي تستطيع أن تدرك قيمة ذاته وتشعر بأهمية مشاركتها.

- أكدت نتائج الدراسة التحليلية أن الجمعيات الأهلية تعتبر اقدم شكل من أشكال مؤسسات المجتمع المدني التي شاركت فيه المرأة المصرية، وكان سابقا علي اشتراكها في النقابات والأحزاب السياسية، كما يرتفع مستوى مشاركة المرأة في تلك الجمعيات عن غيرها من التنظيمات الحزبية أو النقابية، إلا أن عضويتها في مجالس إدارات تلك الجمعيات لا تزال محدودة للغاية لا تتجاوز 20% علي الأكثر كمتوسط عام يرتفع بالنسبة للجمعيات التي تعمل في مجال الأمومة والطفولة والبيئة وينخفض في الجمعيات العلمية والثقافية.

- اتسم التطور التاريخي للجمعيات الأهلية بالاستمرار والشمول المتمثلان في التراكم التاريخي تقاليدها وممارستها بل وأشكالها التنظيمية أيضاً، ففي البداية كان وجود المجتمع المدني رد فعل لتأثير الإرساليات التبشيرية الدينية، فظهرت جمعيات خيرية إسلامية وقبطية. أي أن العمل الاجتماعي في البداية ارتبط بالمؤسسات الدينية كالمساجد والكنائس، ولكن مع تعقد احتياجات المجتمع وتطور متغيراته واحتياجاته

أيضاً ظهرت أول جمعية أهلية في مصر وهي (الجمعية اليونانية) بالإسكندرية والتي كانت تضم الأقلية اليونانية بالإسكندرية إلا أن الأمر استغرق ما يقرب من ثلاثين عاما حتي ظهرت الجمعية الخيرية الإسلامية، وذلك في منتصف القرن التاسع عشر.

- بدأت المرأة المصرية اقتحام ميدان العمل الأهلي منذ أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩١) وأوائل القرن العشرين علي يد عدد من الشخصيات النسائية الفذة من أمثال، ملك حفني ناصف (الرابطة الفكرية لنشاء المصريات تأسست عام ١٩١٤) وهدي شعراوي (جمعية المرأة الجديدة، والاتحاد النسائي 1922) ودرية شفيق (اتحاد فتيات النيل 1944) وغيرهن الكثير.

- أكدت نتائج الدراسة التحليلية أن العمل الاجتماعي من خلال الجمعيات الأهلية اجتذب الرجال أولا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم النساء المثقفات ولكن في إطار غير رسمي من خلال الصحافة والصالونات الثقافية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحول إلي عمل تطوعي من خلال منظمات نسائية في الربع الأول من القرن العشرين.

- أكدت نتائج الدراسة التحليلية أن عدد الجمعيات الأهلية في مصر وصل في نهاية عام ١٩٩٩ إلي ١٤٦٥٧ جمعية تعمل في 13 ميدانا اجتماعيا منها: الخدمات الثقافية والعلمية والدينية والمنح والمساعدات الاجتماعية ورعاية الفئات الخاصة، المعوقين، الأسرة والطفولة والأمومة، الصداقة بين الشعوب والدفاع الاجتماعي.

- ارتكزت أنشطة للجمعيات الأهلية التي ترتفع فيها نسبة مشاركة المرأة في مجالات رعاية الطفولة ورعاية الأسرة وتنظيم الأسرة وقد بلغت أعداد هذه الجمعيات علي الترتيب ١٦٦، 211، 33 جمعية هذا بالإضافة إلي وجود عدد كبير من الجمعيات الأهلية التي تعمل في اكثر من مجال واحد في نفس الوقت.

- أكدت نتائج الدراسة التحليلية ارتفاع عضوية المرأة في مجالس إدارات الجمعيات الأهلية التي نشطت في مجال رعاية الأمومة والطفولة، لتصل إلي 55% بينما علي الجانب الأخر وانخفضت تلك النسب في الجمعيات الدينية والثقافية والعملية لتصل إلي ٧% من مجمل أعضاء مجالس الإدارات في هذا النمط من الجمعيات كما تبين أن عضوية المرأة في الجمعيات وفي مواقع صنع القرار تتجه نحو الانخفاض في الأقاليم. لتتراوح ما بين 1.6- 3.8 على مستوى المحافظات المختلفة.

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك أنماط جديدة غير تقليدية لأنشطة المرأة المصرية في منظمات أهلية مسجلة نفسها وفقا للقانون المدني وليس قانون الجمعيات، من خلال ما يعرف باسم الشركات المدنية، كما أن إذا نظرنا إلي دورها تجاه المرأة نجد أنها حريصة علي المشاركة في أنشطة القطاع الأهلي ولكن من خلال ميادين ومراكز حقوق الأنسان ومراكز إغاثة ضحايا العنف.

- أكدت نتائج الدراسة التحليلية أن بعض التنظيمات الأهلية الجديدة سواء كانت مسجلة وفقا لقانون الجمعيات أو وفقا للقانون المدني، اندرجت تحت ما يعرف باسم التنظيمات الدفاعية وهو نمط سائد ومنتشر عالميا، ويصنف رسميا تحت هذا الاسم في المجتمعات الغربية الليبرالية، وبعكس الحركة النسائية المعاصرة في العالم.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية ارتفاع وعي عينة الدراسة بوجود جمعيات أهلية عاملة في مجتمعاتهم المحلية، الأمر الذي أنعكس في أنشطة تلك الجمعيات والإحساس بوجودها وأن كان الإحساس بها كان اعلى لدى شريحة العينة من النساء.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على انخفاض نسبة مشاركة عينة الدراسة في العمل الأهلي والتطوعي، على الرغم من ارتفاع وعيهم بوجوده، الأمر الذي يعكس لنا مدى الغياب والانفصال بين

مستويات الوعي وإرادة المشاركة.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على ارتفاع نسبة من أجابوا بعدم وجود وقت لديهم للانضمام إلي الجمعيات الأهلية والمشاركة في العمل الأهلي التطوعي، الأمر الذي ربما يرجع لصعوبة الحياة الاقتصادية والانشغال بلقمة العيش، وقد كان هذه النسبة اكثر ارتفاعا لدى عينة الدراسة من الرجال حيث كانت 80% ولكنها أيضاً مرتفعة لدي النساء 60% وكانت اقل الأسباب تأثيرا لدى الرجال عدم قبول عضويتهم حيث كانت النسبة ١% في حين كانت اعلى لدى النساء بنسبة 12%، بالإضافة إلي انخفاضها في عدم القدرة على المشاركة حيث كان صفر لدى العينة من الرجال بينما. ارتفعت إلي 18 % لدى النساء حاولن ولم يستطعن الانضمام للجمعيات الأهلية، الأمر الذي يعكس قصورا في الجمعيات نفسها في عدم قدرتها في الإعلان عن نفسها أو جذب أعضاء جدد لها.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن أعلى إدراك لأنشطة الجمعيات الأهلية لدى عينة الدراسة كان في مجال تنظيم الأسرة لدى السيدات بنسبة 30.2% وتقديم المساعدات الاجتماعية لدى الرجال بنسبة 30%، بينما كان إدراك الأنشطة الثقافية والاجتماعية اعلى عند الرجال بنسبة 18% و ١٢% من النساء، الأمر الذي يعكس انخفاض في النسبة ربما لانخفاض نشاط الجمعيات في هذا المجال، الأمر الذي يعكس أيضاً تركز أنشطه الجمعيات في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية اكثر من الأنشطة الثقافية والتأهيلية.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على ضعف الجمعيات الأهلية في الوصول إلي قطاع عريض من المجتمع، سواء بالإعلان عن أنشطتها أو تنوع تلك الأنشطة، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الدعم لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وإتاحة مزيد من الفرص لها للمساهمة في توفير الدعم السياسي والاجتماعي

والتثقيفي للمرأة بشكل عام، والمرأة الريفية بشكل خاص، الأمر الذي لن يتحقق إلا بالتوعية والتثقيف والتأهيل المستمر، ذلك التأهيل الذي يمكن أن يستنفر طاقات المجتمع الكامنة لتنضم إلي تلك المؤسسات فتفعل أنشطتها وتستفيد أيضاً من طاقاتها.

- أكدت نتائج الدراسة التحليلية على أن النقابات العمالية تمثل أوعية أو مؤسسات اتصال هامة بين الحكومة وأعضاءها المنضمين إليها، وقد تستعين الحكومة بمجالس هذه النقابات أو بلجان ممثلة لها كي تسهم في رسم السياسات العامة التي تتعلق بالمجال الذي تنتمي إليه النقابة المعنية كمنظمة، وبذلك تسهم آراء النقابات أحيانا في عملية صنع القرار من جانب الحكومة، والنقابات منظمات وسيطة بين أعضاءها وبين بقية مؤسسات المجتمع، وتشارك في الوفاء بخدمات فورية للمجتمع وخاصة في حالة الكوارث والأزمات وأوقات الحاجة الماسة عموما.

- أشارت نتائج الدراسة التحليلية وصول عدد النقابات العمالية في عام 2001 إلي ثلاث وعشرين نقابة عامة تضم 4.12 مليوناً من الأعضاء تمثل المرأة نحو 15.4 % منهم كما وصل عدد أعضاء اللجان النقابية إلي حوالي 18.2 ألفا تمثل المرأة نحو 4.2% من بينهم هذا بينما بلغ عدد أعضاء مجالس إدارة تلك النقابات نحو ٤٧٢ عضواً لا تمثل المرأة من بينهم سوي 2.1% فقط.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن حجم تمثيل المرأة المصرية في عضوية التشكيلات النقابية سواء المهنية أو العمالية لا يزال ادني بكثير مما هو متوقع منها حيث لا تتخطى نسبة 25% من إجمالي عدد الأعضاء، الأمر الذي يؤكد أن هناك حاجة ماسة لتدعيم وضع المرأة في تلك التنظيمات مع الاهتمام الخاص بإدراجها في المستويات القيادية مثل مجالس الإدارات الخاصة والمستويات القيادية لتلك النقابات.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن تحليل نسبة وجود المرأة في تلك النقابات ارتفعت في

النقابات العمالية والمهنية التي يشترط العمل العضوي بها حيث تتسع قاعدة عضويتها، كما ارتفعت أيضاً مؤشرات وجود المرأة في النقابات ذات الأنشطة الاقتصادية والخدمية، ولكن تظل هذه المشاركة محدودة بالقياس إلي المستوى الحقيقي لمساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية ووجودها في الحياة العملية داخل المجتمع.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية أنه على الرغم من تزايد مشاركة المرأة في النقابات العمالية والمهنية في ضوء مؤشر العضوية ومشاركتها الاقتصادية، إلا أن المرأة. لا تحتل مناصب قيادية إلا في اربع نقابات من بين ٢٣ نقابة عامة نوعية وهي النقل الجوي، والكيماويات، والسياحة، والفندقة، والإنتاج الحربي، باستثناء فوز سيدة واحدة منهن بمقعد في المجلس التنفيذي علي قمة هذا الاتحاد عام ١٩٩٦م. فقط.

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن مشاركة المرأة في التنظيم النقابي مرهون بمشاركة المرأة في العمل العام والمهني، وبالتالي أيضاً العمل السياسي. الأمر الذي يفرض ضرورة دراسة تاريخ علاقه المرأة العاملة المصرية. بالنقابات المهنية، وكذلك دراسة علاقه المرأة المصرية بمستويات القيادة النقابية سواء كانت نقابات عمالية أو مهنية، مع إجراء دراسات تحليلية لنشاط المرأة عبر المراحل الزمنية المتتالية في الحياة النقابية، في محاولة للتعرف على أسباب هذا تراجع أدوارها وانحسار مشاركتها، فالنقابات كانت دائما تموج بنشاط النساء النقابيات منذ العقد الأربعيني من القرن الفائت فالانحسار النسائي النقابي الحالي يستدعي وقفة وإعادة دراسة بحيث يتم التعرف فيما إذا كان موقفا مؤقتا أم أنه اصبح توجيها دائما.

- أكدت نتائج الدراسة أن 54.9 % من الذكور قد شاركوا في انتخابات المحليات ٢٠٠٥ مقابل 41.9% للإناث، و 45.1% لم يشاركوا من الذكور من عينة الدراسة في مقابل 58.1 % للإناث. وهذا يشير إلي انخفاض نسبة المشاركة عما هو متوقع في ظل الدعم الديمقراطي، وفي ظل الدعم المؤسسي للمرأة خاصة من المجلس القومي للمرأة. حيث انخفضت نسبة المشاركة بين عينة الدراسة في انتخابات

المجالس المحلية ٢٠٠٨ سواء في نسب الذكور أو الإناث، حيث تتراوح معدل الانخفاض ما بين 4:6 % من الانتخابات السابقة.

- أوضحت نتائج عينة الدراسة أن نسبة 52.2 % من الإناث من عينة الدراسة تؤيدن ترشيح المرأة للبرلمان في مقابل 29.8% من الذكور، وهذا يعطي دلالة سلبية عند الإناث، حيث أن ٤٦% منهن لا تؤيدن ترشيح المرأة في الانتخابات للبرلمان في ظل المطالبة بحقوق المرأة، ومساندة المجلس القومي لها، وأن نسبة تأييد الذكور للمرأة تعطي دلالة إيجابية، حيث أنها تشير إلي تحرك المجتمع نحو التخلص من بعض مفردات الثقافة الذكورية وطبيعتها والتي تتجلى في نظرها في عدم قدرة المرأة بنفس قدر الرجل وأنها أقل منه وبالتالي لا تستطيع أن تناقش القضايا العامة ولا تصلح للمناصب السياسية أو غير ذلك من رؤى تنظر للمرأة كمخلوق ادنى، في حين تمسكت بعض النساء من عينة الدراسة بمفردات تلك الثقافة الذكورية اكثر من الرجال فكانت اكثر ذكورية من الرجل.

- ارتفاع الوعي والثقة لدى بعض الرجال من عينة الدراسة بضرورة مشاركة المرأة وتمثيلها في شتى المجالس، وأن النوع لا يمثل عائق أمام التمثيل الجيد ما دامت المرأة مؤهلة لذلك التمثيل، حيث أكد على ذلك أقوال بعض هؤلاء المبحوثين من الرجال.

- تنوعت أسباب عدم تفضيل المرأة كمرشحة للمجلس المحلي أو للبرلمان، واختلافها من وجهة نظر الرجال والنساء، حيث تركزت لدى شريحة النساء في الخوف على المرأة والإشفاق عليها بدرجة اكبر حيث أشارت نسبة 47.5% من العينة من الرافضات لترشيح المرأة أن أسباب رفضهن أرتبطت بخوفهم من تعرضها للمشكلات وخاصة الإشاعات حيث مثلت عملية إطلاق الإشاعات على المرشحين ظاهرة من ظواهر الانتخابات بالإضافة إلي الخوف عليها من أعمال البلطجة والعنف.

- أكدت نسبة 17.3% من العينة من النساء أشارت إلي عدم قدرة المرأة على تحمل الأعباء السياسية أو المحلية، الأمر الذي يشير أما للخوف عليها أو عدم الثقة في قدراتها، بالإضافة إلي نسبة 11.9% من العينة من النساء أشارت إلي ثقل الأعباء المنزلية حيث تعوقها على ممارسة دورها السياسي فالمجتمع غير معاون أو داعم لها في هذا الموضوع، يليها نسبة 8.8% من العينة من النساء أثرت بأن العمل للسياسي مسئولية الرجال حيث أشرن إلي أنهم افضل واقوى، الأمر الذي يعكس عدم تقدير هؤلاء النساء لذاتهم واستضعافهن أما قدرة الرجال، الأمر الذي يحتاج إلي تدعيم ثقتهن بأنفسهم وقدرتهم على تحفيز الإرادة والاقتناع بضرورة دعم القدرات والهمم لدى النساء، يليها نسبة 6.7% أقرت بأن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت والأعمال السهلة، وهو الأمر الذي تدعمه عناصر الموروث الثقافي السائد خاصة لدى الريف المصري، والملفت للنظر أن نسبة 7.4% من النساء رفضن ولاية المرأة، الأمر الذي يعكس عدم الوعي الديني السليم والتفسير المغلوط للدين واقتناعهم به، أما نسبة 3.5% من العينة من النساء فقد أكدت على أنها رفضت تفضيل المرأة لأن فرص نجاحها ضعيفة، الأمر الذي يرجع في الغالب إلي المناخ الثقافي السائد وما يعكسه من قيم.

- أكدت استجابات عينة الدراسة من الرجال الذي رفضوا ترشيح المرأة. فقد اتجهت في الغالب إلي تفضيل الرجل والتحيز لمكانته على حساب المرأة، مما يؤكد سيادة الثقافة الذكورية لديهم وإن كانت اقل ذكورية من المرأة في هذا الاتجاه، حيث أكدت نسبة 6.5% من إجمالي العينة عن أن العمل السياسي مسئولية الرجال فهم الأقوى من النساء تلك النسبة التي زادتها بنسبة 8.8% من النساء، أما نسبة 40.8% أقرت بأن أسباب عدم تفضيلها لترشيح المرأة ترجع إلي أن المرأة لا تستطيع تحمل الأعباء السياسية وهو ما يؤكد الاستجابة السابقة كما يشير أيضاً ربما إلي خوف الرجل وإشفاقه على المرأة، أما

نسبة 31.7% أشارت إلي أن ولاية المرأة ليست مطلوبة، مما يؤكد على التبرير وفقا للفهم الخاطئ للدين وتطويعه لرغباتهم في سيادة الرجل، يليها نسبة 7.4% أكدت على أن مكان المرأة الطبيعي هو البيت وأنها لا تصلح إلا للأعمال البسيطة والسهلة.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1. أجلال خليفة، الحركة النسائية الحديثة، القاهرة، المطبعة الحديثة، 1973.

2. احمد أبو زيد، المرأة والحضارة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع، العدد الأول، ١٩٧٥.

3. احمد ثابت، المشاركة السياسية للمرأة بين الذات والموضوع في الأسرة المصرية وتحديات العولمة، احمد زايد، محرر مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003.

4. احمد زايد "المرأة المصرية بين خطاب التحرير والواقع" في "المرأة وقضايا المجتمع"، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.

5. أحمد عبادة سرحان، ثابت محمود احمد، مقدمة العينات، القاهرة، دار الكتب الجامعية 1971.

6. احمد عبد الله، هيكل المشاركة في مصر " التحولات الديمقراطية في الوطن العربي أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 1993.

7. احمد مجدي حجازي، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

8. السيد عليوة وآخرون، مقدمة في علم السياسة، الإسكندرية، مطبعة الجمهورية، 1999.

9. السيد يس، الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحضارات في عالم متغير، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

10. آمال عبد الفتاح إمام، مسيرة الديمقراطية .. رؤية فلسفية، عالم الفكر، الكويت، م٢٢، ع2،

.1993

11. آمال السبكي، الحركة النسائية في مصر ما بين ثورتين، ١٩١٩ – ١٩٥٢؛ الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦.

12. أماني قنديل، استطلاع راي المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية، التقرير الأول: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١.

13. أماني قنديل، المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية، ندوة المرأة المصرية والعمل الأهلي، رؤية مستقبلية، القاهرة، ١٩٩٥.

14. أماني قنديل وآخرون، المرأة وانتخابات مجلس الشعب–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٥.

15. أماني قنديل، النقابات المهنية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ١٩٩٥.

16. أميرة خواسك، الحركة النسائية، سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٦.

17. أمينة شفيق، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المرأة المصرية – مواقع القيادة، المجلس القومي للمرأة، مارس ٢٠٠٦.

18. أيمن عبد الوهاب، النقابات المهنية، القاهرة، ٢٠٠٦.

19. بث بارون، النهضة النسائية في مصر، الثقافة والمجتمع والصحافة، ترجمة لميس التقاش، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

20. شبل بدران، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.

21. بطرس غالي وآخرون، الديمقراطية في مصر في ربع قرن بعد ثورة يوليو، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧.

22. بورسيل جيرمين، المرأة في الحياة المهنية، مطبوعات اليونسكو، ١٩٨٤.

23. جلال عبد الله معوض، المرأة والانتخابات المحلية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٧.

24. جون استوارت ميل، استعباد النساء، ترجمة أمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨.

25. حليم بركات، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية، من ندوة المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط ٢، 1986.

26. حمدي عبد الرحمن حسن، ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين، دراسة ميدانية في قرية مصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية، المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة 7:4 ديسمبر ١٩٩٣ .

27. خليفة عبد السميع، الإحصاء التربوي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٩٠.

28. دروكر، المجتمع الجديد، تشريح المجتمع الصناعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

29. دونال، مقدمة في علم الاجتماع، مي مصطفي خلف (مترجم) قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

30. رانيا عبد الرحمن "سياسات" نبوية موسي الأخلاقية"، هدى الصدة (محررا) من رائدات القرن العشرين، شخصيات وقضايا، إصدارات ملتقى المرأة والذاكرة، ط١، القاهرة، 2001.

31. رونالد روبرتسون، النظرية الاجتماعية والثقافة الكويتية، ترجمة احمد محمود، نور أمين، مراجعة

وتقديم محمد حافظ دياب، المجلس الأعلى للثقافة، العدد ٧٨، القاهرة ١٩٩٨.

32. سعد الدين إبراهيم، مستقبل الديمقراطية في مصر، المصور، العدد ٣٣٥٧، 1989/2/10.

33. سعيد محمد حسني، الحقوق السياسية للمرأة المصرية بين دستوري 1956، مجلة كلية الآداب، العدد ٣١، جامعة المنوفية.

34. سلوى شعراوي جمعة، تحليل السياسات العامة في القرن ٢١، مجلة الديمقراطية، العدد الثاني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١.

35. سنيشا نلسون، امرأة مختلفة، درية شفيق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٤.

36. طارق البشري، الديمقراطية ونظام ثورة يوليو، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨ .

37. طارق عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة، دار عزب، ١٩٩٩.

38. طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة، دار غريب، 1999.

39. عبد الحميد الأنصاري، الحقوق السياسية للمرأة، رؤية تحليلية فقهية، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠.

40. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وجيه، ط5 ، ١٩٧٦.

41. عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

42. عبد الوهاب المسيري "الأنسوية ما بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الأنثى، رؤية معرفية مقال في القاهرة، مجلة الفكر والفن المعاصر، العددان 178-179، سبتمبر، أكتوبر، ١٩٩٧.

43. علا أبو زيد، المرأة المصرية في الأحزاب السياسية، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ندوة المرأة

المصرية والعمل العام رؤية مستقبلية، القاهرة، 14 مارس 1995.

44. علا أبو زيد، المرأة المصرية في الأحزاب السياسية في (محرر) المرأة المصرية والعمل العام: رؤية مستقبلية جامعة القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية 1995.

45. على الدين هلال، التطور الديمقراطي في مصر، قضايا ومناقشات، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦.

46. على الدين هلال، المشكلة السياسية في مصر والانتقال إلي تعدد الأحزاب، تجربة الديمقراطية في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢.

47. علياء شكري، قضايا المرأة المصرية، بين التراث والواقع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣.

48. عمرو هاشم ربيع، الأداء التشريعي للمرأة المصرية، رواق عربي، السنة الأولي، ع2.

49. غالي شكري، ثقافة النظام العشوائي، تكفير الفعل وعقل التكفير، كتاب الأهالي رقم ٥٠، نوفمبر، ١٩٩٩.

50. فرخندة حسن، واقع المرأة المصرية في الأحزاب والتنظيمات السياسية، الجزء السادس، مطبوعات المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٤.

51. فوزية عبد الستار، المرأة في التشريعات المصرية، مطبوعات المجلس القومي للمرأة، القاهرة، 2002.

52. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد ٨٠ لسنة ٨ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر، ١٩٨٥.

53. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، القاهرة، ١٩٨٧ .

54. لويس عوني، ريتشارد جولي، توماس ريس، سباق مع الدين، أفكار الأمم المتحدة في مواجهة التحديات العالمية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠٠٣.

55. ماجدة أحمد شفيق، المشاركة السياسية للشباب المصري، المجلة العربية للدراسات الدولية، ١٩٩٣.

56. مارجو بدران، رائدات الحركة النسوية المصرية والإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

57. مدني دسوقي، مبادئ علم الإحصاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.

58. محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد؛، جدة، الشركة العربية السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٢.

59. محمد حسين السيد، تخصيص مقاعد للمرأة في الهياكل البرلمانية الثقافية، القاهرة، مجلة قضايا برلمانية، عدد ٣٧، إبريل 2000.

60. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣.

61. محمد عثمان الخشن، المجتمع المدني، بدون ناشر، ٢٠٠٤.

62. محمد كمال يحيي، الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

63. محي شحاته، المشاركة السياسية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٦.

64. مورنام، الموجة النسوية الثنائية في (النسوية وما بعد النسوية) ترجمة احمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢.

65. نادية حافظ قورة، تاريخ المرأة في الحياة النيابية في مصر، (١٩٥٧-١٩٩٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦.

66. ناهد المنشاوي، المرأة وانتخابات 2000، إصدارات المجلس القومي، القاهرة، ٢٠٠١.

67. نهى محمد امجد، المرأة والسياسة في مصر، المشاركة السياسية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٤

68. هالة مصطفي، الانتخابات البرلمانية في مصر، 2000، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ٢٠٠١.

69. هدى الصدة، عماد أبو غازي، مسيرة المرأة المصرية علامات ومواقف، مطبوعات المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٦.

70. هشام صادق، محاضرة عامة ألقيت بمكتبة الإسكندرية، في 2006/٣/16، ضمن فعاليات المؤتمر السنوي للمجلس القومي للمرأة، مطبوعات المجلس القومي للمرأة، 2008.

71. المركز الديموجرافي بالقاهرة، المرأة في مصر ديمجرافيا السكان، أوراق ريموجرافيا مصر رقم 23 مايو 2008.

72. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، مركز دراسات السياسة والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٨٦.

73. المجلس القومي للمرأة المؤتمر الأول نهضة المرأة .... المواطنة والتنمية ... مارس 2000 النسخة الإلكترونية من موقع المجلس على الإنترنت. Www .New Egypt. Com

74. كلمة السيدة الفاضلة سوزان مبارك في المنتدى الفكري الثاني للمرأة (المرأة والمشاركة السياسية)،

المجلس القومي للمرأة، القاهرة، يوليو 2000.

75. مجلس الشعب الدستور الدائم مارس ١٩٧١ مادة (٦٢) من الباب الأول.

76. محافظة القليوبية، الكتاب السنوي للمحافظة، ص ص 12-28، القليوبية ٢٠٠٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Me , clork Herfert, political participation ,international Encyclopedia of social sciences. Vol. 12 , p. 253.

2- Plattncr , Marc F. , the thouble with parties in public interest , spring , Issue. 2001, P.P. 18-20

3- Goswami, R.D. , Orientation - Cognitive affective and evaluative in:International Review of sociology , March 2002 , vol. 12, Web-1, epnct. com /citation.

4- Martha Alter Chen, " Gender Conferences: - "the International Women's Movement and the UN" Third World Quarterly 16 No 3 (1995) 477-494

5- Shepherd, George w. , NGO and Human Rights in: Africa Today. Oet Dee, Vol.43 , Issue.4 , Web 25,epnet.com/citation.

6- Middle East , " Century Arab Women" 2004 , Issue.347 , Web 27, epnet.com/citation

7- Colinlogum , G.Tlie Arab Republic of Egypt , Contemporary Survey (1981-1982) Middle East (eds) N. Y., 1984. p. 448

استمارة استبيان

لقياس توجهات المجتمع نحو المشاركة السياسية للمرأة
دراسة حالة لعينة من محافظة القليوبية

إعداد

د .هالة منصور عبد الرحمن

أستاذ علم الاجتماع المساعد

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية – بنها

ومدير البحوث والمؤتمرات

بمركز الدراسات القومية بالقليوبية

أسئلة هذه الاستمارة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

أولا: البيانات الأساسية

1	2	3	4

- متوسطي ملاك أراض زراعية

١	النوع		
	– ذكر	( )	5
	– أنثى	( )	6
٢	– السن	( )	7
٣	– الديانة	( )	8
	– مسلم	( )	9
	– مسيحي	( )	10
٤	– محل الإقامة	( )	11
	– حي	( )	12
	– قرية	( )	13
	– مركز	( )	14
	– المستوى التعليمي	( )	15
	– أمي	( )	16
	– يقرأ ويكتب	( )	17
	– تعليم دون المتوسط	( )	18
	– تعليم متوسط	( )	19
	– التعليم الجامعي	( )	20
	– دراسات عليا	( )	21

١	النوع		
	– أخرى تذكر	( )	22
٦	– الحالة الاجتماعية	( )	23
	– اعزب	( )	24
	– متزوج	( )	25
	– مطلق	( )	26
	– أرمل	( )	27
٧	– الحالة المهنية	( )	28
	– طالب	( )	29
	– عمال مهرة	( )	30
	– حرفيون	( )	31
	– كبار ملاك الآراض الزراعية	( )	32
	–	( )	33
	– مهنيون	( )	34
	– أعمال حرة (مشروعات الصغيرة)	( )	35
	– رجال أعمال	( )	36
	– صحفيون وقادة رأى	( )	37
	– أساتذة جامعة	( )	38
	– وظائف عليا	( )	39
	– أخرى تذكر	( )	40
	– ثانيا : بيانات خاصة بالوعى السياسي	( )	41
8	– هل تعرف عدد الأحزاب السياسية في مصر	( )	42

١	النوع		
	- نعم	( )	43
	- لا	( )	44
	- أخري تذكر	( )	45
9	**-** في حالة الإجابة بنعم اذكر أسماء هذه الأحزاب ؟	( )	46
-1	-2..... -3..... -4..... -5..... -6..... -7..... -9.....	( )	47
10	- هل تري أن للأحزاب دور هام في تحقيق المشاركة السياسية للمرأة	( )	48
	- نعم	( )	49
	- لا	( )	50
	- لا اعرف في حالة الإجابة بنعم يسأل السؤال رقم (١١، ١٢، ١٣) في حالة الإجابة بلا يسال السؤال رقم (١٤)	( )	51
11	- ما هي هذه الأهمية		52
	1- إتاحة الفرصة لمشاركتها عن طريق الترشيح؟	( )	53
	2- تستوعب طاقات المرأة وتعمل علي تأهيلها	( )	54
	3- تتيح التثقيف الفكري والسياسي لها	( )	55
	4- تنظم اتجاهاتها وتعمل علي تدريبها	( )	56

١	النوع		
12	- تفتكر إيه هو اكثر حزب ممكن يساند المرأة من وجهة نظرك (رتب ثلاثة أحزاب) - ..... - ..... -		57
13	- لماذا؟		58
	- ..... - ..... -		59
14	- ليه شايف عدم وجود دور هام للأحزاب في تحقيق المشاركة السياسية للمرأة؟	( )	60
	- عدم توافر كوادر سياسية مناسبة	( )	61
	- عدم وجود برامج واضحه لهذه الأحزاب	( )	62
	- عدم التواجد بين الجماهير	( )	63
	- لوجود مشاكل بدخلها	( )	64
	- عدم قدرتها على الوصول الجماهير	( )	65
	- عدم اهتمامها بالمرأة أساسا أو اقتناعها بها	( )	66
	- لأن الأحزاب نفسها غير مؤثرة في الحياة السياسية	( )	67
	- لأنها تخدم مصالح قياداتها فقط	( )	68
	- أخرى تذكر	( )	69
15	- هل تنتمي إلي حزب معين	( )	70
	- نعم	( )	71

١	النوع		
	- لا في حالة الإجابة بنعم يسأل السؤال رقم (١٦، 17) في حالة الإجابة بلا يسال السؤال رقم (١٨)	( )	72
16	- ما هو الحزب؟ - ..... - ..... -	( )	73
17	- لماذا تنتمي إلي هذا الحزب بالذات أذكر اهم سببين	( )	74
	1- لقناعتي ببرنامج الحزب وأفكاره	( )	75
	2- قناة أفضل للمشاركة السياسية	( )	76
	3- اكتساب مكانة اجتماعية	( )	77
	4- تحقيق المصالح من خلاله	( )	78
	5- لأنه افضل الأحزاب الموجودة بالساحة	( )	79
	6- يضم العديد من الشخصيات الهامة	( )	80
	7- أخرى تذكر	( )	81
18	- لماذا لا تنضم إلي أي حزب (أذكر اهم سببين)	( )	82
	1- لأنني غير مقتنع بكل تلك الأحزاب	( )	83
	2- لوجود مشاكل داخل هذه الأحزاب	( )	84
	3- عدم وجود برامج مقنعة وواضحة لها	( )	85
	4- لا أعرف السبيل لكيفية الانضمام إليها	( )	86

١	النوع		
	5- تستنزف الوقت والجهد والموارد	( )	87
	6- لدي ما يشغلني عن الانضمام إليها	( )	88
	7- مش شايف أي أهمية في ذلك		89
	8- أخرى تذكر	( )	90
	ثالثا: بيانات خاصة بالممارسات المتعلقة بالمشاركة السياسية	( )	91
19	- إيه رأيك في المجالس المحلية لمجال مشاركة المرأة	( )	92
	- أوافق على وجود المرأة في المجلس المحلية.	( )	93
	- لا أوافق على وجودها في المجالس المحلية.	( )	94
	- أخرى تذكر	( )	95
	- في حالة الإجابة بالموافقة يسال السؤال (٢٠) وفي حالة الإجابة بلا أوافق يسأل السؤال (٢١) وفي حالة الإجابة بأخرى يسأل السؤال (٢٢)	( )	96
20	- لما توافق		97
	- لأنه حق طبيعي لها.		98
	- لأن المرأة قادرة على تقديم المشاركة الإيجابية.		99
	- لتحقيق مبدا المساواة		100
	- أخرى تذكر		101
21	- لما لا توافق ؟		102
	- لأن المرأة غير قادرة علي العمل السياسي.		103
	- لأنها ليس لديها الوعي الكافي.		104

١	النوع		
	– لأن الرجال افضل في ذلك.		105
	– المرأة مكانها البيت.		106
	لأني بخاف على المرأة من – العمل السياسي.		107
	– أخرى تذكر .		108
22	– لماذا		109
	– ..... – ..... –		110
23	– في رايك ما هو المطلوب من المرأة عندما تكون نائبا في مجلس الشعب اختار ثلاثة اختيارات	( )	111
	1- تحقيق خدمات لدائرتها	( )	112
	2- تحقيق مصالح ومطالب أبناء دائرتها	( )	113
	3- الدفاع عن مصالح أبناء دائرتها	( )	114
	4- المساهمة في التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة	( )	115
	5- المساهمة في وضع الخطة العامة للتنمية	( )	116
	6- الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية	( )	117
	7- المناقشة الجيدة للقضايا وإقرار المصلحة العامة	( )	118
	8- الاهتمام بقضايا المرأة وتحقيق مصالحها		119
	9- أخرى تذكر	( )	120
24	– وما هو الدور المطلوب عنها كنائبة في المجلس		121

١	النوع		
	المحلي		
	– تحقيق خدمات لدائرتها.		122
	– مراقبة أداء المحليات في دائرتها.		123
	– تقديم الاستجوابات وطرح الأسئلة.		124
	– التدريب على المشاركة السياسية وتأهيلها لمجلس الشعب.		125
	– طرح القضايا التي تهم المرأة		126
	– أخرى تذكر		127
25	– هل لديك بطاقة انتخابية	( )	128
	– نعم	( )	129
	– لا	( )	130
	– أخري تذكر في حالة الإجابة بلا يسال السؤال رقم (٢٧) في حالة الإجابة بنعم يسال السؤال رقم (٢٨)	( )	131
26	– أية سبب عدم وجود بطاقة انتخابية لديك	( )	132
	1- ليس لدى وقت لاستخراج البطاقة	( )	133
	2- لعدم قناعتي بعملية الانتخاب	( )	134
	3- لا ارغب في الذهاب إلي قسم الشرطة لاستخراج البطاقة	( )	135
	4- أخرى تذكر	( )	136
27	– هل شاركت في الانتخابات من قبل	( )	137

١	النوع		
	- نعم	( )	138
	- لا	( )	139
	- أخرى تذكر في حالة الإجابة بلا يسأل السؤال رقم (٢٩) في حالة الإجابة بنعم يسأل السؤال رقم (30 ، 3)	( )	140
	- ما هي الأسباب التي تدفع الناس لعدم التصويت في الانتخابات أذكر اهم ثلاثة أسباب	( )	141
	1- لأن النتيجة معروفة من قبل	( )	142
	2- عدم الثقة في المرشحين المتقدمين	( )	143
	3- عدم الثقة في القائمين عليها	( )	144
	4- الشعور بعدم أهميتها .	( )	145
	5- عدم وجود من أقتنع به بين المرشحين	( )	146
	6- للانشغال بحاجات أهم من الانتخابات	( )	147
	7- أخر تذكر	( )	148
29	- كم مرة اشتركت في الانتخابات من قبل	( )	149
30	- ما هي نوعية الانتخابات التي تحرص على المشاركة فيها رتب اهم ثلاثة استجابات	( )	150
	1- انتخابات مجلس الشعب	( )	151
	2- انتخابات مجلس الشوري	( )	152
	3- الاستفتاءات وقياسات الرأي	( )	153
	4- المجالس المحلية	( )	154

١	النوع		
	5- الانتخابات النقابية	( )	155
	6- أخري تذكر	( )	156
31	- ولماذا	( )	157
	1- ..... 2- ..... 3- 4-	( )	158
	رابعا: الاتجاهات نحو مشاركة المرأة:		
32	- انتخبت امرأة في أي انتخابات سابقة شاركت فيها	( )	159
	- نعم	( )	160
	- لا	( )	161
	- أخرى تذكر في حالة الإجابة بنعم يسال السؤال رقم (٣٣) وفي حالة الإجابة بلا يسال السؤال (٣٤) - ..... - ..... -	( )	162
33	- أية السبب اللي دفعك لاختيار المرأة وانتخابها أذكر أهم سببين	( )	163
	1- لأنه حقها الدستوري	( )	164

١	النوع		
	2- لأني اختار الأفضل	( )	165
	3- لأنها الأقدر للمشاركة في العمل العام	( )	166
	4- لأني اختار المرشح الذى أفضله	( )	167
	5- للاستفادة من خدماتها	( )	168
	6- لمجرد تجربتها ومعرفة ما يحدث فيها	( )	169
	7- أخرى تذكر	( )	170
34	- لماذا لم تنتخب المرأة؟		171
	- لأنها غير مؤهلة لذلك .		172
	- لأن الرجال افضل.		173
	- لأني مش مقتنع بيها.		174
	- لأنها لا تقوى على المشاركة		175
	- أخرى تذكر		176
35	- تفتكر ليه بتشارك في العمل السياسية بشكل عام أذكر اهم ثلاثة أسباب : 1- للرغبة في العمل الوطني	( )	177
	2- للبحث عن السلطة	( )	178
	3- لمحاولة إثبات أنها ليست اقل من الرجل	( )	179
	4- للحصول على المال	( )	180
	5- للحصول على المكانة الاجتماعية المميزة	( )	181
	6- لتدعيم مصالحها الخاصة	( )	182
	7- أخرى تذكر	( )	183

١	النوع		
36	هل سبق وانضممت إلى جمعية أهلية؟	( )	184
	نعم	( )	185
	لا	( )	186
	أخرى	( )	187
37	لماذا ؟ أ- في حالة الإجابة بنعم اذكر ثلاثة أسباب :	( )	188
	1-	( )	189
	2-	( )	190
	3-	( )	191
	ب- في حالة الإجابة بلا اذكر ثلاثة أسباب:	( )	192
	1-	( )	193
	2-	( )	194
	3-	( )	195
38	هل توجد جمعيات أهلية في دائرتك؟		196
	نعم		197
	لا		198
39	ما هو نشاط هذه الجمعيات في مجال المرأة؟		199
	- تقديم إعانات .		200
	- تنظيم الأسرة.		201
	- محو الأمية.		202
	- تنمية ثقافية واجتماعية.		203

١	النوع		
	– تثقيف وتدريب		204
	– أخرى تذكر		205
	خامساً : قياس اتجاهات العينة حول تفضيل أو عدم تفضيل المرأة		
40	– في حالة التكافؤ بين مرشحين رجل وامرأة أيهما تفضل . ولماذا	( )	206
	1- المرأة 2- الرجل 3- لا أعرف	( )	207
41	– لماذا تعطي صوتك للرجل يذكر ثلاثة أسباب:	( )	208
	– ..... – ..... –	( )	209
	– لماذا لا تعطيه له يذكر ثلاثة أسباب :	( )	210
	– ..... – ..... –		211
42	– لماذا لا توجد لديك أفضلية سواء للمرأة أو الرجل		212
	أذكر ثلاثة أسباب		213
	1-	( )	214
	2-	( )	215
	3-	( )	216
43	– ما هي المعايير التي تم من خلالها اختيار الناخبين لمرشحيهم من وجهة نظرك (رتب أهم ثلاثة معايير)	( )	217

١	النوع		
	1- ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي للمرشح	( )	218
	2- السمعة الطيبة والنزاهة	( )	219
	3- الانتماء لحزب سياسي يرشحه	( )	220
	4- نفوذه السياسي والوظيفي	( )	221
	5- مكانته الاجتماعية	( )	222
	6- جاذبيته الشخصية ومظهره العام	( )	223
	7- انتماءه للدائرة وتقديمه للخدمات	( )	224
	8- الأصل والانتماء العائلي	( )	225
	9- تقديم الخدمات للدائرة	( )	226
	10- امتلاك الثروة والمال	( )	227
	11- حجم الدعاية والحملة الانتخابية	( )	228
	12- الالتزام الخلقي والديني	( )	229
	13- شراء الأصوات واللي يدفع اكثر	( )	230
	14- الناس تحبه	( )	231
	15- أخري تذكر	( )	232
44	- ما هي افضل طريقة لزيادة مشاركة المرأة ورفع نسبة وجودها		233
	- التوعية بأهمية مشاركة المرأة.		234
	- استخدام نظام القائمة.		235
	- اختيار عناصر نسائية جيدة		236
	- إلزام الأحزاب بترشيح المرأة		237

١	النوع		
	– إعداد المرأة المرشحة وتدريبها تدريب جيد .		238
	– مساعدة الدولة لها في الرعاية.		239
	– توفير الحماية الاجتماعية لها أثناء الحملة الانتخابية.		240
	– أخرى تذكر.		241
45	– فيا يلى بعض القضايا أو المسائل ما هي درجة موافقتك	( )	242
	1- شراء أصوات الناخبين بالمال	( )	243
	2- وجود المرأة في المحليات فقط دون مجلس الشعب.	( )	244
	3- وجود المرأة كنائب في مجلس الشعب والشورى .		245
	4- انضمام المستقلين إلي حزب الأغلبية		246
	5- المساوة بين الرجل والمرأة في الترشيح إلي المجالس النيابية (المحليات – الشعب – الشورى)	( )	247
	6- نظام الانتخاب الفردي	( )	248
	7- الإشراف القضائي على الانتخابات	( )	249
	8- تمييز المرأة ووضع مقاعد خاصة لها.	( )	250
	9- تعميم الرقم القومي والتصويت به	( )	251
	10- أتاحه القيد في الكشوف الانتخابية علي مدار العام	( )	252
	11- الانتخاب من خلال نظام القائمة	( )	253
	12- تغيير نسبة الـ 50% عمال وفلاحين	( )	254

١	النوع		
	13- الزام الأحزاب بضرورة ترشيح نسبة من النساء ضمن مرشحيها	( )	255
	14- أهمية الانتخابات.	( )	256